وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

قسم: التاريخ وعلم الاثـــار

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: تاريخ عام

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

دور المنظمات الإنسانية غير الحكومية في دعم اللاجئين الجزائريين الصليب الاحمر انموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2020

إعداد الطالبتين:

1- جداي ابتسام

2- طوالبية سكينة

إشراف الأستاذ(ة):

بن رابح سليمان

جامعة العربي التبسي - تبسة

Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
وابل بختـــــــــة	أستـــاذ مســـاعد –أ–	رئيســـــا
بن رابح سليمـــــان	أستـــاذ مســـاعد –أ–	مشرفـا ومقررا
سنوسي عبد الفتـــاح	أستـــاذ مســـاعد –أ–	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2020/2019

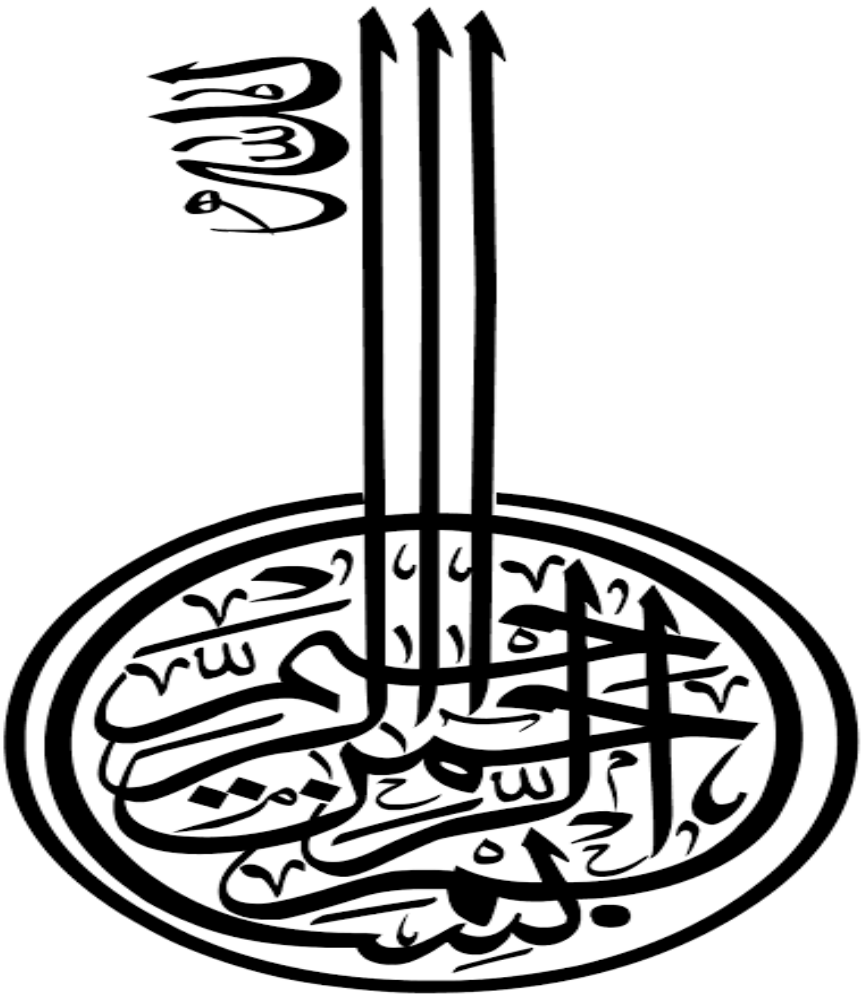

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... عبد الحميد سعدنة

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 00 [illegible] الصادرة بتاريخ: 2011.05.03

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ: [illegible] عبد الحميد سعدنة في ذكرى الأحداث
[illegible] الحزائريين الصليب الأحمر الدولي

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 07 جوان 2020

إمضاء وبصمة الطالب

المعاهد تسلم له شهادة

رئيس المجلس الشعبي البلدي
و تفويض من
المستشار المكلف بالإعلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): حداي ابتسام

صاحبة بطاقة التعريف الوطني رقم: 293802 الصادرة بتاريخ: 2012/09/23

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ :دور المنظمات الانسانية غير الحكومية في دعم اللاجئين الجزائريين الصليب الاحمر نموذجا

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 2020/06/02.

إمضاء وبصمة الطالب

شوهد و صدق على إمضاء السيد
تبسة
02 JUIN 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه اجمعين عملا بقوله تعالى: ***﴿واذ تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم﴾.***

الحمد لله دوما وابدا على ما حصلنا عليه من خيرات ونعم الحمد لله الذي يعود اليه الفضل الاول والاخير في انجاز هذه المذكرة واتمام ما طمحنا اليه.

نتوجه بشكرنا الى الاستاذ المشرف سليمان بن رابح الذي اشرف علينا بتوجهاته.

كما نتوجه بالشكر الى الاستاذ حيمر صالح الذي ساعدنا في انجاز المذكرة متمنينا له دوام الصحة والعافية.

كما نتوجه بالشكر الى مدير المكتبة الجامعية.

وفي الاخير نشكر الطالب جلاب حسين.

الاهداء

الحمد لله الذي اعانني لأنجز هذا البحث العلمي وما يسعني الا ان أتقدم بإهدائه

الى من ربتني وانارت لي دربي واعانتني بصلواتها ودعائها ليل نهار

الى اغلي انسانة في هذا الوجود

"امي الحبيبة"

الى من عمل وشقي في سبيلي وكان المحفز الأول على إتمام دراستي

"ابي الغالي"

الى من احاطوني بالحب والعون والدعاء اختي واخوتي

"سمير، عماد، اسيا، فارس، عبد العزيز"

الى اعز صديقاتي:

"الصغيرة، صبرينة، سكينة، لويزة، لبنى، سامية، خولة، نادية، سعيدة، فيروز"

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

"اساتذتنا الكرام"

الى كل طلبة السنة ثانية ماستر تخصص تاريخ الثورة الجزائرية.

ابتسام

الاهداء

الى سبب طموحي في الحياة وبذرة حلمي

الى رمز شموخي وكرامتي وسندي في الحياة

الى من عمل بكده في سبيل وعلمني معنى النجاح واوصلني

ابي الغالي "الجودي"

الى قوت الله طاعته بطاعتها وجعل مفتاح الجنة تحت اقدامها

الى التي تسهر إذا ما السقم ابتلاني

الى التي تمسح دمعي إذا ما الحزن ابتلاني

يا حاملة همي واحزاني

امي العزيزة "رقية"

الى اخوتي واخواتي واولادهم حفظهم الله من كل سوء

الى اختي الغالية في هاته الحياة

الى التي قاسمتني فرحتي واحزاني

اختي " سليمة"

الى من شاركتني بسمة الحياة وافراحها

الى توئم روحي

الى صغيرة العائلة

" الصغيرة "

اهدي ثمرة جهدي

سكينة

قائمة المختصرات

أولا: المختصرات باللغة العربية:

- ط.: .....الطبعة
- ط. خ: .....طبعة خاصة
- ع.: .....العدد
- ع. خ: .....عدد خاص
- ج.: .....الجزء
- مج: .....المجلد
- تر: .....ترجمة
- مر: .....مراجعة
- ص.: .....الصفحة
- ص. ص.: .....من صفحة الى صفحة
- د. د. ن: .....دون دار نشر
- د. س. ن: .....دون سنة نشر
- (ج. ت. و): .....جبهة التحرير الوطني
- (هـ. ا. ج): .....الهلال الأحمر الجزائري
- (ل. د. ص. ا): .....اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ثانيا: المختصرات باللغة الفرنسية:

- P. :..... page
- Ed ..... : Edition
- Op. Cit:..... Opus. Citatum
- ANEP:..... Agence Nationale D'édition et de publication

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية	
المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.	08
المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.	08
المطلب الثاني: نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.	16
المطلب الثالث: خصائص وأنواع المنظمات الدولية غير الحكومية.	19
المبحث الثاني: نماذج من المنظمات الدولية غير الحكومية.	22
المطلب الأول: منظمة أطباء بلا حدود.	22
المطلب الثاني: هيئة الهلال الأحمر الجزائري.	27
الفصل الثاني: اللاجئون الجزائريون خلال الثورة التحريرية	
المبحث الأول: دوافع وأسباب لجوء الجزائريين.	41
المطلب الأول: ماهية اللاجئين.	41
المطلب الثاني: أسباب لجوء الجزائريين الى تونس والمغرب.	47
المبحث الثاني: الفئات اللاجئة من الجزائريين ومناطق استقرارهم	54
المطلب الأول: الفئات اللاجئة من الجزائريين واستقرارهم بتونس	54
المطلب الثاني: الفئات اللاجئة من الجزائريين واستقرارهم بالمغرب	61
المبحث الثالث: اوضاع اللاجئين الجزائريين.	66

المطلب الأول: وضعية اللاجئين الجزائريين بتونس.	66
المطلب الثاني: وضعية اللاجئين الجزائريين بالمغرب.	72
الفصل الثالث: اللجنة الدولية للصليب الأحمر	
المبحث الأول: ماهية الصليب الأحمر الدولي	78
المطلب الأول: تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر	78
المطلب الثاني: نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر	80
المبحث الثاني: ركائز اللجنة الدولية للصليب الأحمر	88
المطلب الأول: مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر	88
المطلب الثاني: الهيكلة الإدارية للجنة الدولية للصليب الأحمر	94
المبحث الثالث: حمايتها لضحايا النزاعات المسلحة	97
المطلب الأول: رعايتها للجرحى والمرضى والسكان المدنيين	97
المطلب الثاني: حمايتها للمفقودين والأسرى	105
الفصل الرابع: دور الصليب الأحمر الدولي في دعم اللاجئين الجزائريين	
المبحث الأول: الصليب الأحمر الدولي في الجزائر	111
المطلب الأول: علاقة جبهة التحرير الوطني بالصليب الأحمر الدولي	111
المطلب الثاني: مهام الصليب الأحمر الدولي في الجزائر	116
المبحث الثاني: دعم الصليب الأحمر الدولي للاجئين الجزائريين	124
المطلب الأول: اعانة الصليب الأحمر الدولي للاجئين بتونس	124
المطلب الثاني: اعانة الصليب الأحمر الدولي للاجئين بالمغرب	132
المطلب الثالث: دعم الصليب الاحمر للاجئين من خلال الدول	140
المبحث الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الصليب الأحمر	147
المطلب الأول: موقف الإدارة الفرنسية من اللاجئين الجزائريين	147

المطلب الثاني: موقف الإدارة الفرنسية من مهام الصليب الأحمر	153
الخاتمة.	159
الملاحق	163
قائمة المصادر والمراجع.	177

مقدمة

مقدمة:

ان الوضع الاستعماري الذي فرض على المجتمع الجزائري والذي حول حياتهم الى حالة درامية مأساوية لم يسبق لها المثيل في تاريخ البشرية دفع بالعديد من العائلات الجزائرية للجوء الى البلدان المجاورة تاركين ارضهم بحثا عن الامن والاستقرار كحل مؤقت للمعضلة الاستعمارية التي اشتد وقعها وزادت حدتها خاصة مع اندلاع الثورة التحريرية التي اضحت تحقق انتصارات ونجاحات متتالية على الصعيد الداخلي والخارجي، وهو ما دفع بالإدارة الاستعمارية الى شن سلسلة من الممارسات التعسفية و الاجرامية في حق شعب اعزل الذي شرد وهجر بطريقة يندى لها الجبين دون المراعاة الى اتفاقيات القانون الدولي الانساني لحقوق الانسان، وفي ظل هذه الظروف التمست جبهة التحرير الوطني خيار النجدة من المنظمات الانسانية غير الحكومية من اجل رعاية ودعم اللاجئين الجزائريين ، وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الاحمر احدى اهم هذه المنظمات الانسانية التي لبت نداء اللجنة بضمير انساني لتهتم باللاجئين الجزائريين.

اهمية الموضوع:

وانطلاقا من هنا تبرز اهمية هذا الموضوع في معرفة مدى نجاعة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في مساعدة اللاجئين الجزائريين وتقديم الخدمات الانسانية لهم والحد من الممارسات القمعية في حقهم.

وعليه تكمن اهمية هذا الموضوع في ابراز دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة اللاجئين الجزائريين بصفة عامة واللجنة الدولة للصليب الاحمر بصفة خاصة.

اسباب اختيار الموضوع:

1) الاسباب الموضوعية:

- غياب دراسات اكاديمية تفرد الحديث عن الموضوع وتبحثه في جوانبه المختلفة.

- تسليط الضوء على موضوع مهم جدا في تاريخ الثورة الجزائرية وهو دور المنظمات الانسانية غير الحكومية في دعم اللاجئين الجزائريين وذلك من خلال معرفة مدى التجاوب الذي حظيت به فئة اللاجئين من قبل المنظمات الإنسانية.
- كونه يتعلق بالقضايا الانسانية تمس شريحة مهمة وهي فئة اللاجئين.

2) الاسباب الذاتية:

- الرغبة في المساهمة المتواضعة فكريا وعلميا في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في دعم اللاجئين الجزائريين ومن ثم اثراء المكتبة بعمل علمي تاريخي.
- تسليط الضوء على موضوع لم يأخذ في رأينا حقه من الدراسة.

الاشكالية:

إذا كانت المنظمات الانسانية غير الحكومية وبالضبط اللجنة الدولية للصليب الاحمر على وجه الخصوص منظمات تتولى مهمة رعاية وحماية حقوق ضحايا الحرب والنزاعات المسلحة، فكيف تعاملت اللجنة الدولية للصليب الاحمر مع قضية اللاجئين الجزائريين؟

ولتغطية جميع جوانب هذا الموضوع التي تظهر في الاشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالمنظمات الانسانية غير الحكومية؟ وما هو الفرق بينها وبين المنظمات الحكومية؟
- ماهي الاسباب التي كانت وراء لجوء الجزائريين وترك وطنهم؟ وماهي المناطق التي كانت قبلتهم؟
- ما المقصود باللجنة الدولية للصليب الاحمر؟ وفيما يكمن دورها؟
- فيما تمثلت المساعدات التي قدمت من طرف الصليب الاحمر الى اللاجئين؟ وكيف قوبل نشاطه من الادارة الاستعمارية؟

خطة البحث:

وللإجابة عن هذه الاشكالية وجدنا من المناسب وضع هيكلة بحث متكونة من: مقدمة واربعة فصول وكل فصل يندرج ضمنه عدة مباحث، وكذا خاتمة تضمنت استنتاجات توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة.

اذ خصصنا الفصل الاول للمنظمات غير الحكومية ويتكون هذا الفصل من مبحثين: المبحث الاول تناول ماهية المنظمات غير الحكومية في حين المبحث الثاني رصد بعض النماذج منها.

وبالنسبة للفصل الثاني فقد عنون باللاجئين الجزائريين خلال الثورة التحريرية والذي ينطوي على ثلاثة مباحث، حيث عالج المبحث الاول دوافع واسباب لجوء الجزائريين، في حين المبحث الثاني خصص للفئات اللاجئة ومناطق استقرارهم. بينما المبحث الثالث فقد عنون اوضاع اللاجئين الجزائريين.

اما فيما يخص الفصل الثالث فقد عنون باللجنة الدولية للصليب الاحمر وقد ضم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، اذ تناول المبحث الاول ماهية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اما المبحث الثاني فقد تناول ركائز اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بينما المبحث الثالث فقد عنون بعنوان حمايتها لضحايا النزاعات المسلحة.

اما الفصل الرابع فقد خصص الى دور الصليب الاحمر في دعم اللاجئين الجزائريين، والذي اندرج هو الاخر على ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول الصليب الاحمر الدولي في الجزائر، والمبحث الثاني عرضنا فيه دعم الصليب الاحمر للاجئين الجزائريين، اما المبحث الاخير من هذا الفصل فقد رصد موقف الادارة الفرنسية من نشاط الصليب الاحمر.

وختمنا الموضوع بمجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا اليها.

المناهج المتبعة:

عند تحريرنا لهذا الموضوع اتبعنا المناهج العلمية التي فرضها علينا موضع البحث والمتمثلة في:

- المنهج التاريخي التحليلي: الذي يقوم بتتبع الاحداث التاريخية حسب سياقها التاريخي وادراجها ضمن مسبباتها والعوامل والظروف التي ادت الى حدوثها حتى تتمكن من تحليلها تحليلا موضوعيا بعيدا عن الذاتية والوصول الى الحقائق العلمية.
- المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال وصف الاحداث التاريخية وتسلسلها تسلسل كرونولوجيا في الزمان والمكان قصد الوصول الى حقيقة الموضوع، وذلك من خلال وصف حالة اللاجئين الجزائريين ووصف معركة سولفيرينو.
- المنهج التاريخي الاحصائي: وضفنا هذا المنهج حسب المعطيات الاحصائية المتعلقة بالموضوع لا سيما الاحصائيات المتعلقة بعدد اللاجئين والتواريخ وكذا المساعدات المقدمة لهم من الصليب الاحمر الدولي والدول.

المصادر والمراجع:

تنوعت المادة العلمية التي اعتمدنا عليها في اثراء موضوعنا بين مصادر ومراجع من كتب ومذكرات شخصية وقواميس ومقالات وجرائد والرسائل والاطروحات جامعية سواء كانت باللغة العربية او الاجنبية، ومن بين المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر منها:

اعتمدنا على مذكرات الطاهر سعيداني بعنوان القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، اذ يعتبر الطاهر سعيداني كاتبا شاهدا في تلك الفترة، استفدنا من هذا الكتاب في الفصل الثاني والرابع.

كتاب جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية لفتحي الديب، اعتمدنا عليه هو الاخر كونه رصد لنا احتضان تونس للاجئين الجزائريين وتقديمها المساعدات لهم.

زد على ذلك كتاب الهلال الأحمر الجزائري شهادة لمصطفى مكاسي كونه شخصية تاريخية عايشت الحدث، حيث اعتمدنا على كتابه بالغتين الفرنسية والعربية، في تحريرنا للفصل الأول والرابع.

ضف الى ذلك اعتمدنا بكثرة على جريدة المجاهد التي تعتبر لسان حال جبهة التحرير الوطني، حيث تناولت جميع المجالات لا سيما الجانب الاجتماعي اذ كانت صاحبة الريادة في عرض الاحداث المتعلقة باللاجئين الجزائريين، وقد اعتمدنا على مجموعة من الاعداد التي غطت الفترة المدروسة والخادمة للموضوع.

كما وضفنا في بحثنا جريدة العلم المغربية التي عاصرت هي الاخرى احداث الثورة بما فيها قضية اللاجئين الجزائريين.

اما بالنسبة للمراجع: كتب مصطفى خياطي كونه يمتاز بالحياد في مؤلفاته ومن كتبه المعتمدة نذكر الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، معسكرات الرعب من خلال اضابير اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وغيرها من كتبه فقد خدمت موضوعنا في الفصل الاول والثالث والرابع، وقد استفدنا من كتبه نظرا لما تحتويه من معلومات قيمة.

واعتمادنا على سلسة من كتب عبد الله مقلاتي والتي افادتنا معظمها في كافة الفصول عدا الفصل الاول، لكن ما يعاب على كتبه انه يكرر المادة العلمية في كل كتاب من كتبه فعلى سبيل المثال نجد ان محتوى كتاب المغرب والثورة الجزائرية نفس المحتوى في كتاب دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية، ليس في هذا فحسب بل كتبه جميعا وحتى مقالاته.

دون ان ننسى كتاب ملحمة الجزائر الذي اعتمدنا عليه هو الاخر بجزأيه الاول والثالث لكن هو الاخر لا يزيد اهمية عن كتب مقلاتي فقد اخذ معرفته كما هي من جريدة المجاهد خاصة في الجزئية التي تتعلق باللاجئين.

ضف الى ذلك اعتمادنا على المذكرات والاطروحات الجامعية اهمها دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر الجزائري اثناء الثورة التحريرية 1954-1962 ل: محفوظ عاشور حيث كانت كتاباته جد قيمة اكاديمية تناولت الموضوع بكل موضوعية بعيدا عن الذاتية مستمدها من الوثائق الارشيفية، دون ان ننسى مقالات لمياء بوقريوة في مجلة كان التاريخية التي رصدت لنا كل ما يتعلق باللاجئين الجزائريين سواء بتونس او بالمغرب وقد اعتمدنا عليها تقريبا في كافة الفصول عدا الفصل الاول.

الصعوبات:

من المعروف ان أي بحث أكاديمي لا يخلو من الصعوبات والعراقيل فمن الصعوبات التي واجهتنا هي:

- قلة الدراسات المتخصصة والمتعمقة في هذا الموضوع، وشح المادة العلمية في بعض المحاور العلمية وتشبعها احيانا في محاور اخرى وتضاربها.
- كما واجهتنا صعوبات تتعلق بحدود مشروع البحث مكانا وزمانا ومنها ما يتعلق بتنوع حقول البحث المعرفية (تاريخ، علوم سياسية، علاقات دولية..).
- عدم اضاحة متن جريدة المجاهد رغم توفرها على معلومات ما يغذي موضوع البحث.
- غلق المكتبات وشل وعرقلة حركة وسائل التنقل بسبب جائحة كرونا.

وفي الختام وبالتوفيق من الله تم انجاز هذا البحث مع الاعتراف التام ان ما فيه ما يحتاج الى تصويب، نسأل الله تعالى ان نوفقوا اتمامه ومنه العون والسداد، وأننا نلتمس من اساتذتنا الكرام النقد والتوجيه الهادف، فان تكرموا بذلك فقد يستقيم ما اعوج منه ويصلح شانه.

ونختم حديثنا بقوله تعالى: "ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا " [1]

[1] - سورة البقرة، اية 286

الفصل الاول

المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.

المبحث الثاني: بعض النماذج من المنظمات الدولية غير الحكومية.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.

لقد تعددت المنظمات الدولية بين منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية، وقبل الخضوع في هذه الأخيرة لابد من الإشارة الى المنظمات الدولية الحكومية.

لقد اختلف معظم الكتاب في تناول موضوع المنظمات الدولية الحكومية من حيث التعريف فمنهم، من انطلق تعريفهم من واقع هيكلتها وبنيانها الداخلي، ومنهم من عرفها انطلاقا من الجانب القانوني مما نستنتج ان كلا التعرفين مكملان لبعضهما البعض.

فيعرفها الدكتور محمد إسماعيل علي بانها: هيئة تنشئها مجموعة من الدول كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري من بينها الاشراف على شان او أكثر من شؤونها المختلفة وتمنحها لتحقيق أهدافها اختصاصا ذاتيا تباشره هذه الهيئة في المجتمع الدولي من جهة وفي مواجهة دول الأعضاء من جهة أخرى.[1]

– ويعرفها محمد مجذوب بانها: تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية.

– ويعرف عبد الله علي عبو المنظمة الدولية الحكومية على انها: "ذلك الكيان الدائم تقوم مجموعة من الدول بإنشائه من اجل تحقيق اهداف ومصالح مشتركة ومنح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي بواسطة أجهزة خاص بها".[2]

–[1] حنان ظهيرة، "المنظمات الدولية والإقليمية دراسة وصفية تحليلية منظمة الاتحاد الافريقي نموذجا"، العلوم الاجتماعية، مجلة تعليمية، ع05، جامعة منتوري، قسنطينة، 10اوت 2018، ص.160

[2] – عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية الاحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.45

– وفي نفس السياق يعرفها شلبي إبراهيم بانها:" هيئة دائمة ذات إرادة مستقلة تتفق الدول على انشائها لمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الميثاق". ومن خلال هذين التعرفين تتضح لنا مجموعة من الشروط التي يشترط توفرها في المنظمة الدولية وهي الديمومة والإرادة المستقلة.[1]

– ويعرفها ايميل روبير بيران: مجموعة دول مؤسسة بواسطة اتفاق مزود بدستور وأجهزة مشتركة وتملك شخصية قانونية متميزة عن شخصية دول الأعضاء.[2]

– وعرفها فقهاء القانون الدولي بانها: مؤسسة او هيئة تتكون أساسا من مجموعة دول تتفق على انشائها في معاهدة دولية وذلك بمقتضي ميثاق يحدد اختصاصاتها ويمنحها مجموعة من الأجهزة التي تمكنها من تحقيق تلك الأهداف وتضمن لها الاستمرارية.[3]

[1]– إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1984، ص.11

[2] – محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص.03

[3] – نايت جودي يمينة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير وضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير في القانون، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،13جوان 2012، ص.11

- تعريف المنظمات غير الحكومية.

يوجد في الوقت الحالي والراهن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية وتشتغل في ميادين عديدة منها الجانب الاجتماعي وغيرها من الميادين المطروحة على الساحة الدولية، ونظرا لتعدد هذه المنظمات وتنوع نشاطاتها فانه لا يوجد تعريف محدد لها الا ان ذلك لم يمنع الكتاب والفقهاء من إعطاء تعريف لها كل حسب وجه نظره.

ولهذا سنقوم بتناول مجموعة من تعاريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

أ) المفهوم الفقهي:

1- حيث يعرف انتوني غازا نو"Antoine Gaza no" المنظمة غير الحكومية بانها: تجمع للأشخاص، طبيعيين او المعنويين خواص، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، بوظائفها، وبنشاطاتها ولا تهدف الى تحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي لدولة التي يوجد فيها مقرها. حيث ركز هذا التعريف طابع الدولي في تكوين والنشاط، أي وجوب ان تكون منظمة غير حكومية دولية.[1]

2- وعرفها الاستاذان بيليه ومارل بانها: هيئات تتشكل بموجب مبادرات خاصة او عامة، طبيعية او معنوية من جنسيات مختلفة، يمكنها ان تمارس نشاطاتها في مجرى العلاقات الدولية. [2]

3- ويعرفها الأستاذ أوتلي حيث قال: لكي تعتبر جمعية دولية غير حكومية ينبغي ان تتوفر على الشروط التالية:

- ان تكون دولية.

---

[1]- منير خوني، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير في الحقوق، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010-2011، ص.09

[2]- جمال قاسمية، اشخاص المجتمع الدولي الدولة والمنظمات الدولية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص.213

- ان لا تهدف الى تحقيق الربح.
- ان تتضمن هيئة دائمة.[1]

4- ويعرفها الأستاذ بو سلطان بانها: عبارة عن تنظيمات خاصة او جمعيات او اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول وتخضع لقانون هذه الدولة (دولة المقر)، لكن عمليا لها امتداد جهوي او عالمي نظرا للمهام التي تلتزم بالقيام بها وقد تشكل لها فروع في مناطق او دول أخرى.[2]

5- اما الفقيه جاك فونتا نيل (Jaques Fontanel) فعرفها على انها: تكتل، تجمع، مؤسسة، تنشأ بموجب اتفاق بين اشخاص من جنسيات مختلفة وذلك للقيام بنشاط دولي غير مربح ويستبعد الاتفاق الذي يكون بين الدول.[3]

6- ويعرفها بو جلال صلاح الدين في كتابه الحق في المساعدة الإنسانية بانها: هي تلك المنظمات العاملة في الميدان الإغاثة والمساعدة الإنسانية وبالتالي تستبعد المنظمات ذات الطابع السياسي لفقدانها لعنصر الحياد.[4]

7- وفي هذا الصدد يعرفها الفقيه(Marcel Merle)بانها كل تجمع او جمعية او حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة اهداف لغير الربح والكسب.[5] حيث يتبين من خلال هذا التعريف الفقيه إضافة صفة الديمومة التي يجب ان تتوفر في المنظمة وكذا الطابع الدولي لها من خلال انتماء أعضائها للدول مختلفة.

---

[1]- الشريف الشريفي، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية حقوق الانسان في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2007–2008، ص.06

[2]- نفسه، ص.07

[3] – محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010، ص.106

[4] – الشريف الشريفي، مرجع سابق، ص.07

[5] – نفسه، ص.08

ب/المفهوم القانوني:

1- يعرفها القانون الدولي السويسري بانها: مؤسسات سياسية او دينية او علمية او فنية او خيرية او أي نشاط اخر لا يستهدف الربح والكسب، هذه المؤسسات الشخصية القانونية منذ تلك اللحظة الذي يعبر فيها المؤسسون في وثيقة انشائها عن ارادتها في العمل بصورة مجتمعة.[1]

2- اما القانون الفرنسي فيعرفها: المؤسسة او جمعية وهي عبارة عن اتفاق يتم بين شخصين او مجموعة من الأشخاص للعمل بصورة دائمة من اجل تحقيق الأهداف المشتركة من غير تحقيق الربح.[2]

3- وقد تبني المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية اذ تعرف هذه الأخير على انها: كل مؤسسة خاصة او جمعية تنطبق عليها الشروط التالية:

- ✓ يجب ان يكون هدفها ليس الكسب او الربح وذو فائدة دولية على ان تمارس عملها على الأقل في دولتين.
- ✓ حتى تبدأ المنظمة عملها يستوجب عليها الحصول على موافقة الدولة التي تحتوي على مقرها حسب القوانين الداخلية لهذه الدولة.
- ✓ ان يكون لها مقر متكيف ومتوافق مع مجتمع دولة ما ومقرها الحقيقي على ارض هذه الدولة او دولة أخرى.[3]

5- اما الأمم المتحدة فعرفتها بانها: منظمات لها رؤية محدد تهتم بتقديم خدماتها للمجتمعات والافراد، وتحسين أوضاع الفئات، التي تتجاوز التوجهات الإنمائية كما يتحدد عملها في ميادين

[1] - غازي حسين الصباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1992، ص.192

[2] - نفسه، ص.192

[3] - الشريف الشريفي، مرجع سابق، ص.10

المشاريع الإنمائية، الطوارئ، إعادة التأهيل، وكذلك ثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[1]

6- وعرف البنك الدولي تعريف المنظمات غير الحكومية كما يلي: هي منظمات خاصة مستقلة جزئيا او كليا عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بان لها اهداف إنسانية او تعاونية،[2] أكثر من كونها اهداف تجارية وتسعى بصورة عامة الي تحقيق المعاناة او تعزيز مصالح الفقراء او حماية البيئة او توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية او الاضطلاع لتنمية المجتمعات.[3]

وبهذا نعطي تعريف شامل للمنظمة الدولية غير الحكومية: هي تركيب خاص في إطار القانون الداخلي تضم اشخاص وخواص او عموميين من بلدان متعددة وتعمل لدافع غير ربحي وتحقيق هدف المنفعة العامة الدولية في البلدان أخرى على غرار البلد الذي أسست فيه.[4]

الفرع الثالث: الفرق بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

من خلال ما تطرقنا اليه من تعريف للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، توصلنا الى ان هناك اختلاف بين هذه المنظمات والمتمثلة في:

1) ان المنظمات الدولية الحكومية تقوم الدول بإنشائها، حيث تتفق الدول من خلال معاهدة دولية على انشائها. اما المنظمات غير الحكومية فان الافراد او الهيئات الخاصة داخل الدول تقوم بإنشائها.

---

[1]- غازي حسين الصباريني، مرجع سابق، ص.131.

[2]- عقال نادية، عقال سوهيلة، المنظمات الدول غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 18 جوان2013، ص.11.

[3] – نفسه، ص.11.

[4]- حسن طاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية عربي- فرنسي-انجليزي، ط.1، المجد المؤسسة الجامعية لدراسات للنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص. 386

2) تعتبر المنظمات الحكومية من اشخاص القانون الدولي العام والمخاطبين بأحكامه، فهي بذلك تتلقي حقوقا من هذا القانون وتتمتع بالحصانات والامتيازات الدولية. اما منظمات غير حكومية فلا تعتبر من اشخاص هذا القانون حيث كان محيط عملها يمتد الى المجتمع الدولي وداخل الدول، الا انها تبقى خاضعة للأنظمة الداخلية للدول التي منحتها الترخيص.

3) تكون المنظمات الحكومية مواثيق بين أهدافها ومبادئها والأجهزة التي تتكون منها، كذلك ينظم العلاقة بينها وبين دول الأعضاء فيها. اما الغير الحكومية فإنها تستند في انشائها الى وثائق قانونية تخضع لقانون في دولة معينة، وعادة تكون قوانين دولة المقر.

4) مصادر تمويل ميزانية المنظمات الحكومية تكون عادة بصفة أساسية من خلال حصص دول الأعضاء التي تلتزم بدفعها للمنظمة والا تعرضت للعقوبة. اما مصادر تمويل (م. د. غ. ح) فهي من خلال تبرعات الدول والمنظمات الدولية او حتى الافراد العاديين.[1]

5) العضوية في المنظمات الدولية غير الحكومية تكون للأفراد بصفتهم الشخصية او المهنية، كما هو الحال بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث تتكون من 25عضوا، من موطني سويسرا، اما العضوية في المنظمات الدولية الحكومية فهي عادة للدول.[2]

ان نقاط الاختلاف بين هذه المنظمات لا يعني انعدام التعاون بينهما، ويكون التعاون عادة في مجال معين يدخل في اختصاص كلا النوعين من المنظمات سواء حكومية او غير حكومية.

[1]– عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص.45

[2]– نفسه، ص.46

المطلب الثاني: نشأة المنظمات غير الحكومية.

مرت المنظمات دولية غير حكومية بتاريخ طويل في تطورها فهي لم تأت بين عشية وضحاها، وانما قد مرت بمراحل متميزة عن بعضها البعض ومازالت حتى وقتنا الحالي في تطور سريع ومتلاحق يعكس في طياته تطور القانون الدولي بوجه عام وحتى تكون الرؤية أكثر وضوحا ينبغي القول ان هذه المنظمات قد مرت بمراحل هذه الأخيرة التي اختلف فيها العديد من الكتاب من بينهم نذكر عمر سعد الله حيث يرى انها مرت بثلاث مراحل:

أ) مرحلة العصور القديمة:

نضجت فكرة المنظمات غير الحكومية في اطار الفكر اليوناني حول المجتمع المدني على يد الفيلسوف "ارسطو طاليس" الذي دعا لأول مرة لتكوين مجموعة سياسية تخضع لقوانين، كما انه اول من أشار الى مصطلح المنظمة دولية غير الحكومية استعير من اللغة الدبلوماسية، وبعدها تطورت على يد "جون لوك" في القرن 17م الذي دعا الى ضرورة قيام المجتمع السياسي ذات سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول لنزاعات التي من الممكن ان تنشا وقد أراد "جون لوك" ان يستبدل صفة الملكية بصفة اكثر ديمقراطية الا وهي مجتمع سياسي ذو قوانين وشريعة.[1]

تم استخدام هذا المصطلح في أوروبا خلال القرنين17 و18 بعد ان نضجت العلاقات الرأسمالية وانقسم المجتمع الى طبقات ذات مصالح متفاوتة او متعارضة، فكان لابد للرأسمالية

[1] – عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق، دار هومه، الجزائر،2009، ص.28.

من بلورة اليات فعالة لإدارة هذا الصراع بما يتضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع ونجحت الرأسمالية الأوروبية في ان تحقق هذا الهدف من خلال اليتين:[1]

- الية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز.
- الية الهيمنة الإيديولوجية وثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية دولية. وفي الحقيقة ان هناك اتجاهين حول تاريخ نشأة منظمات غير حكومية فالأول يرجعها الى التاريخ القديم المتمثل في العهد اليوناني والروماني اما الثاني فيعيد نشأتها الى نهاية القرن 17م.[2]

ب) مرحلة ما بين 1863 وبداية الحرب العالمية الثانية.

عرفت هذه المرحلة نشاط فكري قاده عدد من المفكرين منهم الفيلسوف **هيجل** في القرن 19 م والمفكر الاشتراكي **Antonio Gramsci**(1891-1937) انتوني غرامشي، والمفكر الألماني المعاصر **ها برماس** فكليهما نادا الى تطوير مفهوم المجتمع المدني والدعوة الى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية حزبية لتحقيق هدف اجتماعي وادى نشاطهما الى الاعتراف بالمنظمات او الجمعيات خاصة في المجال الإنساني وحماية البيئة، التي كانت تنشا من قبل الافراد بمبادرة خاصة منهم بعيدة عن تأثير الحكومات وكانت تنشا كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة الى تنظيم صفوف من اجل ممارسة نشاط مثلا انشاء منظمة الصليب الاحمر.[3]

تعد هذه الأفكار هي امتداد الفكر هيجل في القرن 19م، فالقد كان رائدا في استخدام مصطلح منظمات المجتمع المدني، فاقترنت فكرة المنظمات غير الحكومية بوظيفة الدولة الحديثة ابتداء من اتفاقية وستفاليا، وهذه المرحلة تميزت بوجود اعتراف رسمي بهذه المنظمات

[1] – نفسه، ص. 29

[2] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص.29.

[3] – عمر سعد الله واحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط.3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.316.

وإطلاق تسمية منظمات غير الحكومية بدلا من المجتمع المدني لتميز بينها وبين المنظمات التابعة للحكومة.[1]

ج) المرحلة المعاصرة:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية وتمتد حتى الوقت الراهن وهي التي شهدت تبلور مفهوم هذه المنظمات من خلال الوضعية القانونية التي ترسلها لها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقد أصبح الاعتقاد بان هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية في مواجهة عجز الدول وتشكل أجهزتها، وتزايد دورها على المستوى الإقليمي والدولي، تتميز هذه المرحلة بعدم تلقي المنظمات الدولية غير الحكومية الأوامر من الحكومة وتمارس نشاطها بشكل مستمر ومستقل عن الأنشطة الحكومية.[2]

[1] – منير خوني، مرجع سابق، ص. 19

[2] – عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص.71

المطلب الثالث: خصائص وانواع المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الأول: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية.

تتعدد الخصائص والمميزات التي تمتاز بها هذه المنظمة عن المنظمات الأخرى القريبة منها، ويرجع السبب في ذلك الى تعدد واختلاف التعاريف حيث يصعب حصر كل تلك الخصائص وبالتالي فانه سيتم التطرق الي تلك الأخيرة في العناصر الاتية:

أ) اكتسابها الصفة الدولية:

ذلك عن طريق عدم انتمائها لجنسية معينة ولا ينحصر عملها في خدمة شعب معين بل في خدمة الإنسانية جمعاء وهذه الصفة يمكن ان نستخلصها من جانبين هما:

- **أولا:**

من حيث انتماء أعضاء المنظمة الى دولة معينة: تعرف المادة 2 من المشروع النهائي للمعاهدة المتعلقة بالشروط القانونية للجمعيات الدولية الذي وضعه معهد القانون الدولي سنة 1923 نجد انها عرفت الطبيعة الدولية غير الحكومية كما يلي:" تعتبر دولية ... الجمعيات ذات الطبيعة الخاصة المفتوحة للانضمام اشخاص ومجموعات من عدة بلدان"، وهناك جهات أخرى مثل اتحاد الجمعيات الدولية قد اشترطت انتماءهم الى ثلاثة دول على الأقل.[1]

- **ثانيا:**

[1] – نايت جودي يمينة، مرجع سابق، ص.13

من حيث أهدافها ذات الطبيعة الدولية: اجمع المتناولون لنشاط (م د غ ح) على انها اهداف ذات طبيعة دولية، وهذا ما نجد في مشروعي بمعهد القانون الدولي المذكورين:

– مشروع 1923 ينص على" ... هدف المصلحة الدولية..." اما عن مشروع 1950 فينص على " ... ممارسة نشاط دولي ذات مصلحة عامة خارج عن كل اهتمام وطني..."[1]

ب) المبادرة الخاصة (التطوعية):

حيث تتبع السمة الأساسية المشتركة لهذه المنظمات من حقيقة شانها التي يفترض انها تتم وفق المبادرات الفردية والاستجابة التلقائية لشعور بالحاجة الى تنظيم الصفوف، وعلاقتها بالدول والحكومات، حيث يفترض انها تمارس نشاطها بشكل مستمر وبعيد عن التأثير الحكومي لكن ليس معنى ذلك ان هذه المنظمات تشكل حركة منهضة لدول،[2] او للمنظمات د غ ح بل العكس فان العديد من الدول ايمان منها بأهمية هذه المنظمات في تحقيق المصالح الوطنية والتعاون الدولي وتقوم بدعم تشجيع هذه المنضمات بطرق ووسائل متنوعة دون ان تتدخل في شؤونها وتحاول التأثير في نشاطها او موقفها وقد تضطر بعض المنظمات غير الحكومية الى ممارسة عمل تجاري ليس بهدف الربح ولكن من اجل توفير المال للمواصلة نشاطها حيث يعتبر المال أحد اهم الركائز الأساسية التي توقف عليها نشاط هذه المنظمات.[3]

ج) غياب الصفة الحكومية:

لا يكون أعضاء المنظمة الدولية الا دولا مستقلة وذات سيادة وان تتمتع بالشخصية القانونية يكون أعضاء ومندوبي الحكومات هم الذين يمثلون الدول في أجهزة المنظمات الدولية لذا تسمي منظمات دولية حكومية، اما المنظمات غير الحكومية فهي تتميز بكونها لا تتصف

---

[1] – عقال نادية، عقال سوهيلة، مرجع سابق، ص.16.

[2] – نايت جودي يمينة، مرجع سابق، ص. 14

[3] – السعيد برابح، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان، رسالة ماجستير في القانون العام، قسم العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة،2009–2010، ص.21.

بالصفة الحكومية أي انها لا تنشا باتفاق بين الحكومات ولا تعمل تحت سيطرتها، ولا تسير بخططها وبرامجها.[1]

–يرى عمر سعد الله في كتابه المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور:" ان هذي الخاصية لديها تفسيرين الأول يقصد به تمتع المنظمات غير الحكومية بالاستقلالية هيكلة مؤسساتها فهي لا ترتبط بالحكومة، التفسير الثاني: فهو يشير الى عضوية الافراد داخل المنظمة فهي لا تضم افراد يمثلون الحكومات والا أصبحت هذه المنظمة حكومية".[2]

د) انشائها في ضل قانون خاص:

أي انها تنشا في ضل قانون دولة التي نشأة فيها عكس المنظمات الدولية الحكومية التي تعتبر شخصا من اشخاص القانون الدولي العام وتخضع من ثمة لأحكام هذا القانون فان منظمات غير حكومية هي شخص معنوي داخلي يخضع لحكام القانون الداخلي لإحدى الدول مثل: اللجنة الدولية لصليب الأحمر التي يوجد مقرها في جنيف وتخضع للقانون الخاص السويسري.[3]

ه) الدوام:

أي ان نشاط المنظمات الدولية غير حكومية سيتم بالعمل لمدة غير محددة، حيث تضمن هذه الصفة حسب الدكتور عمر سعد الله للمنظمات الدولية غير الحكومية وجود هيكل رسمي دائم.[4]

و) الهيكل التنظيمي الدائم:

---

[1] – نفسه، ص.22

[2] – عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، ط.1، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص.26

[3] – السعيد برابح، مرجع سابق، ص. 24

[4] – عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص.28

تتكون المنظمات غير حكومية من أجهزة مختلفة وعادة ما تكون ممثلة في جهاز عام واخر تنفيذي وجهاز اداري يقابل الأمانة لعامة في المنظمات الحكومية، وكل جهاز مكون من مجموعة افراد المؤهلين والجادين الذين سيتم ترشيحهم من قبل مجموعة التأسيسية لمدة معينة ولهذه الاجهزة أدوات ووسائل خاصة، ويتميز الهيكل التنظيمي للمنظمات بصغر حجمه مقارنة بالمنظمات الدولية الكبرى حيث تتجنب التسلسلات الهرمية المعقدة بالإضافة الى وجود مرونة خاصة في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات كذلك يتميز هذا الهيكل بصفة الدوام.[1]

الفرع الثاني: أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية.

يمكن تصنيف (م. د. غ. ح) الى عدة أنواع انطلاقا من مجموعة من المعايير المختلفة والتي تختلف من باحث الى اخر فهناك من يصنف المنظمات الدولية غير الحكومية انطلاقا من المعيار الجغرافي والسياسي والوظيفي والديني والثقافي.

أ) المعيار الجغرافي:

تنقسم م د غ ح حسب هذا المعيار الى منظمات دولية غير حكومي عالمية مثل منظمة العفو الدولية، منظمة شفافية دول لمراقبة حقوق الانسان، ومنظمات إقليمية مثل المنظمات العربية للحقوق الانسان، واتحاد المعلمين العرب والبرنامج العربي لنشطاء حقوق انسان.[2]

ب) المعيار السياسي:

هو ان تأسيس وانشاء المنظمات الدولية غير الحكومية يكون عن طريق الدولة او منظمة إقليمية فقد تنمي في الالفية الثالثة نمط من هذه المنظمات ذات الأطر السياسية المحددة، فعلى سبيل المثال نجد ان هناك منظمات غير حكومية منبثقة عن الاتحاد الأوروبي

[1] – نفسه، ص. 29

[2] – مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخ، إدارة المنظمات الدولية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016-2017، ص.ص25

تأسست لدعم اهداف الاتحاد وهي تمثل احدى ادواته، كما ان هناك منظمات دولية غير حكومية ذات تأثير دولي، لكنها ترتبط بتوجيهات السياسية الامريكية في العالم.[1]

ج) المعيار الوظيفي:

تصنف هذه المنظمات حسب المعيار الوظيفي الى التنمية والاقتصاد، تقوم بإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية ومساعدتهم على تخطي الظروف الاقتصادية، كما ان هناك منظمات أخرى تركز على الموضوعات ذات الصلة بالشؤون البيئة. ومنظمات تهتم بأعمال الإغاثة، وخاصة في حالات الطوارئ، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود.

المبحث الثاني: نماذج من المنظمات الدولية غير الحكومية.

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بنشاطات وادوار عديدة على الساحة الدولية، وكل هذه الأدوار تصب روافدها في مصب واحد، الا وهو حقوق الانسان، ومن بين تلك المنظمات التي تعمل جاهدة لحماية حقوق الانسان والعمل للحد من انتهاكاته نذكر ما يلي:

المطلب الاول: منظمة أطباء بلا حدود.

الفرع الأول: تعريف منظمة أطباء بلا حدود ونشاتها.

1) **تعريف منظمة أطباء بلا حدود:**

هي منظمة طبية وإنسانية غير حكومية مهمتها الأساسية تقديم المساعدات الطبية للذين يعانون من أزمات مختلفة.[2]

2) **نشأتها:**

تأسست منظمة أطباء بلا حدود في باريس 21ديسمبر 1971، ويرجع تاريخ انشاء هذه المنظمة الى حرب بيافرا في نوفمبر 1968 حيث كان مجموع من الشبان الأطباء الفرنسيين

[1] – اسماء مرايسي، مرجع سابق، ص 36

2 عبد الفتاح مراد، موسوعة حقوق الانسان، د.د.ن، الإسكندرية، د.س.ن، ص.1164

والذين كان من بينهم برنار كوشنير*، الذي ذهب الى بيافرا من اجل مساعدة الجرحى وتأثر هؤلاء الشبان بما شاهدوه، وتوجه كوشنير الى جنيف وقام بتوجيه نداء عام من اجل حماية حقوق الانسان. واثناء هذا النزاع نشأة فكرة الحركة بدون حدود بواسطة هؤلاء الأطباء الذين ارادوا تأكيد حق الضحايا في تلقي العلاج وواجبهم الطبي من اجل تقديم المساعدة.[1]

وذلك بإنشاء جمعية مستقلة عن الصليب الأحمر، وعليه أراد هؤلاء الأطباء تكسير هذا الهدوء والخضوع الى القيود التي تفرضها الحكومات، والتي تمنع أطباء الصليب الأحمر من الشهادة، وهكذا تأسست هذه المنظمة تعهد ملايين المتبرعين في كافة انحاء العالم بدعم عملياتها ومساندتها هذه المشاركة قد تأخذ شكل تبرعات من حين الى اخر.[2]

المنظمة تتكون من 05 مراكز عاملة (مكتب فرنسا، مكتب بسويسرا، بلجيكا، اسبانيا، ومكتب في هولندا)، و14 قسم في مختلف انحاء العالم، وينضم اليها أكثر من 3000 شخص منهم أطباء، وممرضات وعاملون في مجالات طبية أخرى، إضافة الى 15 ألف شخص يتم تشغيلهم في مناطق التي تعمل بعدها المنظمة، لتقديم المساعدات الطبية في أكثر من 80 دولة. حيث كانوا يعملون على جمع التبرعات المالية الضرورية لتسيير البرامج والقيام بعمليات توعية حول عدة قضايا ومشاكل طبية او إنسانية،[3] إضافة الى تبادل الأفكار والتجارب مع المنظمات الإنسانية الأخرى والمؤسسات الدولية وتهدف هذه المنظمة الى:

- تعمل هذه المنظمة على تقديم المساعدات الطبية للشعوب التي تتعرض لمشكلات وازمات مختلفة مثل: الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، كالفيضانات والزلازل والاوبئة والمجاعات، ويتم ذلك من خلال ارسال فرق المنظمة الطبية من جراحين أطباء وممرضات الى

---

* برنار كوشنير: هو طبيب فرنسي مؤسس منظمة أطباء بلا حدود، وشغل منصب وزير خارجية فرنسا في حكومة فرنسوا

[1] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص.99

[2] – علي مفتاح الجد، محمود عبد السلام البريدان، "المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي"، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة اكاديمية، ع13، ديسمبر 2017، ص.60

[3] – علي مفتاح الجد، محمود عبد السلام البريدان، مرجع سابق، ص.61

المواقع المتضررة وبالتالي تستجيب المنظمة لجميع هذه الأوضاع حيث تقدم مساعدات طبية ولوجستية متخصصة دون أي تمييز عرقي، ديني، سياسي، او إيديولوجي.[1]

- لدى المنظمة الكثير من المشروعات التي تنفذها منها خملات التطعيم، إعادة تأهيل المستشفيات والعيادات، مراكز الايواء ورعاية المرضى وتوزيع الادوية، والامدادات الطبية وتقديم اعانات صحية وطبية للاجئين، وغيرها من المشروعات المتنوعة، وبالرغم من تقديم منظمة أطباء بلا حدود للمساعدات الطبية اللازمة، فإنها لا تشارك ابدا في النزاعات المسلحة، وبالتالي تلتزم الصمت بل انها تقف كشاهد عيان وتعبر عن رايها وتنقد أوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال عملها الطبي في الميدان، وتعتمد في عملها على التبرعات الخاصة وذلك من اجل الحفاظ على استقلاليتها ومرونتها ومن ثمة فهي تبدو كمنظمة مستقلة.[2]

الفرع الثاني: مبادئ منظمة أطباء بلا حدود وأجهزتها.

1) **مبادئها:**

يستند عمل منظمة أطباء بلا حدود على المبادئ الإنسانية المعنية بأخلاقيات مهنة الطب وهي:

أ) **مبدا عدم التحيز:** تلتزم المنظمة بتقديم الرعاية الطبية عالية الجودة للشعوب المتضاربة من الازمات بغض النظر عن العرق او الدين او الانتماء السياسي.

ب) **مبدا الاستقلالية:** لان نسبة90% من مجموع التبرعات تأتي من مصادر خاصة وليس من الحكومات ويضمن هيكل التبرعات هذه الاستقلالية، فرق بلا حدود في تحديد عملية الأولوية، وتدخلات التي تقوم وفقا لاحتياجات وليس وفقا لاي جدول اعمال سياسي او اقتصادي او ديني واجتماعي.[3]

---

[1]– عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص.99

[2]– منير خوني، مرجع سابق، ص.92

3 – حسام بخوش، اليات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص. 123

ج) **مبدا الحياد:** أي ان المنظمة لا تتحيز لاي طرف من أطراف النزاع كما تكافح لزيادة إمكانيات الوصول الى ضحايا النزاع وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني. *[1]

د) **مبدا الالتزام بالشفافية والمسالة :** أي ان المنظمة تصدر كل عام تقارير مفصلة حول أنشطتها ،فضلا عن تقارير مالية، بما في ذلك الحسابات التي تمت مراجعتها والتصديق عليها وسعي منظمة أطباء بلا حدود قدر الإمكان على عملياتها وترشيد النفقات الأخرى، مثل جمع التبرعات والإدارة خلال عام2008، تم اتفاق نسبة81%من مجموع النفقات الدولية على مشاريع الإغاثة لمنظمة أطباء بلا حدود، والنفقات المباشرة للعمليات ودعمها والادلاء بشهادة وغيرها من الانشطة الإنسانية، حيث خصصت 13%لجمع التبرعات ونسبة06 % لشؤون الإدارية والإدارة العامة.[2]

وتلتزم منظمة أطباء بلا حدود بالتحدث علانية في محاولة رفع الازمات المنسية امام الراي العام بتنبيهه الى انتهاكات التي تحصل خلف العناوين الرئيسية، وبانتقاد أوجه القصور بنظام الإغاثة.[3]

2) أجهزة منظمة أطباء بلا حدود:

تتكون هيكلة منظمة اطباء بلا حدود من اجهزتين هما:

أ) **مجلس الادرة:** ويتكون مجلس المنظمة من 15 عضو ينتخبون لمدة 03 سنوات من قبل أعضاء الجمعية في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، ويتم تجديد من قبل ثلثي الأعضاء كل

*القانون الدولي الإنساني: يقصد به مجموعة قواعد القانون الدولي التي تستهدف في حالات النزاع المسلح وحماية الأشخاص الذين يعانون ويلات النزاع وفي اطار أوسع حماية الاعيان التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات الفدائية وهدفها الرئيسي تخفيف والحد من المعاناة البشرية الناجمة عن الحرب الى اقصي قدر ممكن، ويسعى الى توفير الحماية بشكل أساسي للمقاتلين والمرضي والجرحى واللاجئين والأسرى .انظر: وسام نعمت إبراهيم السعدي ، القانون الدولي الإنساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره، ط.1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014،ص.16.

[1]– عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص.102.

[2]– حسام بخوش، مرجع سابق، ص.125.

[3] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص.102.

عام يعمل المجلس على ضمان الإجراءات التي اتخذتها الإدارة التنفيذية التي تتفق مع البعثات الاجتماعية للرابطة، وهو المسؤول عن الاستخدام الجيد لأموال المنظمة وفي كل سنة يخضع المجلس لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجمعية على التقرير المعنوي والتقرير المالي تقدم امام الجمعية العامة من طرف رئيسها وامين الصندوق.

المكتب الدولي: ويتمثل منظمة أطباء بلا حدود امام المؤسسات والمنظمات الدولية في بروكسل وفي جنيف ونيويورك، كما يقوم المكتب أيضا بتسهيل الشبكة.[1]

المطلب الثاني: الهلال الاحمر الجزائري.

الفرع الأول: تعريف الهلال الأحمر الجزائري وتأسيسه.

1) تعريف الهلال الأحمر الجزائري:

يقدم الباحث عاشور محفوظ تعريفا لهيئة (هـ. ا. ج):" جمعية وطنية اسستها جبهة التحرير الوطني في 11 ديسمبر 1956، حيث تعددت مهامها بالوضع الإنساني المترتب عن الحرب التحريرية وحمل معاناة الشعب الجزائري لكل دول العالم"[2]

2) تأسيس الهلال الأحمر الجزائري:

أ) **ظروف نشأته:** ترتب عن اندلاع الثورة التحريرية في01 نوفمبر 1954، وضع انساني فاق استعدادات (ج. ت. و) والذي كان نتيجة رد فعل الاستعمار الفرنسي الذي تعدى تصريحات مسؤولية ليصل الى الروح الانتقامية بحيث عوض الاستعمار الفرنسي عجزه عن القضاء على الثورة في عامها الأول بتكثيف العمليات العسكرية الموجهة ضد الشعب الجزائري فكانت البداية بقصف جوي مكثف في القرى وارياف منطقة الاوراس في 10 أكتوبر 1954،

[1]– منير خوني، مرجع سابق، ص.36.

[2] – عاشور محفوظ،" نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الاسرى ابان الثورة التحريرية1957–1962"، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع13، جامعة الشلف، جانفي2015، ص.108.

طبقا لقانون الطوارئ الذي صادق عليه البلمان الفرنسي، حيث تواصلت جرائم الحرب ضد الشعب الجزائري.[1]

لكن لم يفلح الاستعمار في تحقيق أهدافه بالتمثيل الجماعي حسب تصريح جاك سوستيل* الذي زار منطقة الاوراس في 15فيفري 1955 حيث قال:" ان هذه المنطقة تشهد تزايدا ملحوظا في عدد السكان الأرض لا تكفي لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية ويعني هذا ان الثورة سببها الفقر وعلى الجيش الا يقوم بعملية القتل انما بعمليات سلمية بالسعي لكسب ثقة الشعب خصوصا في المناطق التي لم تشتغل فيها الثورة بعد وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية[2] واقتصادية واجتماعية".[3] وما كان تصريحه الا محاولة لوقف انتشار الثورة التي شهدت تطورا نوعيا في العمليات العسكرية أدى الى ظهور مشاكل الصحية بحيث تزايد عدد الجرحى والمرضى وتفاقمت قضية النازحين واللاجئين في تونس والمغرب اصبحوا في امس الحاجة الى المساعدات للحفاظ على حياتهم وحياة أبنائهم.[4]

بذلك بدا العمل الإنساني للثورة بإمكانيات قليلة وبعدد قليل من الممرضين والأطباء واستطاعت المصالح الصحية للجيش في وقت وجيز التكفل بالحالات المستعجلة ورفع التحدي لكن مأساة الشعب الجزائري كانت تزداد يوما بعد يوم دون أن يكترث بها المجتمع الدولي وبعد نجاح هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني وفك الحصار على الأوراس وتدويل

---

[1] – نفسه، ص.109

*جاك سو ستيل: سياسي فرنسي ولد سنة 1912من عائلة نقابية بروتستانتية التحق بالمدرسة العليا للأساتذة، عين حاكما عاما في الجزائر سنة15فيفري1955، دافع عن سياسة الجزائر فرنسية، ألف عدة كتب عن المشكلة الجزائرية غادر الجزائر في 1956 توفي في 1990.انظر: الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.243

[2]– Achour Chourfi, Dictionnaire de la Révolution Algerienne1954-1962, Casbah éditions ,Alger, 2004, p.230

[3]– ibid, p.230

[4]– Mohammed Guen tari, Organisation Politico Administration et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954-1962, volume 2, Office des publications Universitaires, Alger, 2002, p.45

القضية الجزائرية تزايد البطش الاستعمار ضد أفراد الشعب في كل المناطق وبلغ ذروته بوصول الجنرال ديغول الى السلطة وتأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة التي طبقت حرب الإبادة لتحقيق النصر امام شعب مستعد للتضحية في سبيل استقلال بلاده.[1]

ولقد أدى ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومشاركة (ج. ت. و)في مؤتمر باندونج 1955 الى جلب اهتمام الدول الى مكان يعانيه الشعب الجزائري من جراء البطش الاستعماري الذي بلغ أوجه وذروته سنة 1956 وأمام جرائم الحرب التي كان يرتكبها الجيش الفرنسي قررت لجنة التنسيق والتنفيذ، الاتصال ببعض الشخصيات الجزائرية التي كانت تقيم في مدينة تيطوان بالمغرب موجهة لهم الأوامر للإسراع في ترتيب الأمور قصد انشاء جمعية إنسانية خاصة بالجزائريين وذلك بعد الانتهاء من اشغال مؤتمر الصومام 20اوت1956، قررت اللجنة انشاء جمعية تهدف الى: التخفيف من معاناة الشعب الجزائري.[2]

ب) ميلاد الهلال الأحمر الجزائري:

ولد (هـ. ا. ج) من رحم معاناة الشعب الجزائري وكان في الميدان قبل أن ينتظم في جمعية وطنية، مهمته مماثلة لكل الجمعيات الإنسانية وهي تقديم العلاج والمساعدات لأفراد الشعب الذين كانوا يعانون من البطش الاستعماري.[3]

كما ان الخدمات التي كانت تقدمها المصالح الصحية لجيش التحرير لم تكن مقتصرة على الجزائريين بحيث استفاد منها افراد اخرون من الشعبين التونسي والمغربي وبعض افراد الجيش الفرنسي الذي أسروا من قبل جيش التحرير وهذا ما يسميه مصطفى مكاسي الهلال الاحمر

---

[1] – منور صم، مذكرات المجاهد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1945، الجزائر، 2001، ص.263.

[2]– مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، تر، نسيبة غريبي، ط.1، منشوراتANEP، الجزائر، 2013، ص.14.

[3] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.109.

الميداني مهمته التخفيف من معاناة الجرحى والمرضى، لقد كان ميلاد (هـ. ا. ج) عسيرا، لان القوانين الدولية المتعلقة بتشكيل الجمعيات الانسانية الوطنية تنص على ضرورة توفير شرطين أساسيين هما:

- تأسيس الجمعية الانسانية في التراب الوطني.
- وضع ملف اعتمادها لدى الحكومة بلدها الأصلي.[1] وهذا لم يثني من عزيمة الثورة التحريرية التي قررت مواجهات التعتيم الإعلامي الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على معاناة الشعب الجزائري في المحتشدات ومخيمات اللاجئين، بقرار انشاء جمعية إنسانية وطنية باسم (هـ. ا. ج)، وفي سنة 1956 قرروا انشاء هذه الجمعية وذلك وفق هدفين رئيسيين هما:

✓ التخفيف من الام الشعب الجزائري.

✓حمل معاناته لكل دول العالم وتدويل قضيته.

حيث رأى مصطفى مكاسي أن الهدف الثاني الذي اعتبره ضروريا لدعم كفاح الشعب الجزائري صرح لنا بما يلي "يمكن للهلال الأحمر لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه السياسية فلاتصال بالدول وما خاطبتها من الجانب الإنساني يكون أسهل"، هنا قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بالاتصال بالأستاذ شنقريحة سنة 1956،[2] حيث كان المشكل المطروح هو مكان تأسيس (هـ. ا. ج)، والحكومة التي ستقبل ملف اعتماده، فاتصل شنقريحة بعبد القادر بالطبيب بن سماعين والصيدلي بن مراد عبد الله لتحرير تقرير اولي بعنوان "منظمة الهلال الأحمر"، تناقش الأعضاء الثلاثة حول تجاوز اشكال مكان تقديم الاعتماد فكانت الفكرة اختيار مدينة طنجة باعتبارها منطقة دولية.[3]

---

[1]– منور صم، مصدر سابق، ص. 364

[2] – مصطفى مكاسي، الهلال الأحمر الجزائري شهادة، تر، محفوظ عاشور، ط.1، منشورات الفا، الجزائر،2015، ص.79

[3]– نفسه، ص. 80

* عبد القادر شنقريحة، جزائري استوطن المغرب الأقصى، قدم دعما للثورة الجزائرية، كانت له مكانة في طنجة، ساهم في تأطير الجالية الجزائرية استعان به بوصوف في الاشراف على تهريب الأسلحة ورجال الاستخبارات، وقد جلب للثورة أجهزة

خلال شهر اكتوبر 1956، أرسل عبد القادر شنقريحة* الى قيادة الولاية الخامسة التقرير الأولى والقانون الأساسي "منظمة الهلال الأحمر"، كان مستمدا من القانون الأساسي للهلال الأحمر التونسي.

مبعد وصول التقرير الأولى لجنة التنسيق والتنفيذ، صادقت عليه بتاريخ11ديسمبر 1956، مع تقديم التوجيهات التالية:

- عدم تعيين رئيسا شرفيا للجمعية.
- اقتصاره على الجزائريين فقط.
- ان تكون جلساته علنية.
- ضرورة استقالة أعضاء اللجنة المسيرة فور حصول الجزائر على استقلالها.[1]

بعد قيام اللجنة المؤسسة للهلال الأحمر الجزائري بتشكيل مجلس المنظمة برئاسة السيد بوكلي حسان، أرسل القائمة الى لجنة التنسيق والتنفيذ عن طريق القيادة العامة للولاية الخامسة في29 ديسمبر 1956، وبذلك تم ترسيم (هـ. ا. ج) من طرف الثورة فتراس بوكلي حسان اول اجتماع للجنة المؤسسة وهذا لدراسة كيفية تطبيق القانون الأساسي وتحضير ملف الاعتماد، وفي08جانفي1957 إقامة بإيداع هذا الملف لدى محافظة منطقة طنجة وفي اليوم الموالي، تحصلت اللجنة على وصل استلام وكان ذلك بمثابة التصديق على انشاء (هـ. ا. ج) بتحقيق اهداف عديدة.[2]

ج) موقف الصليب الأحمر الدولي من تأسيسه.

واجه (هـ. ا. ج) صعوبات كبيرة لانتزاع الاعتراف الدولي وهذا نظرا لعدم مطابقته طريقة تأسيسه مع قوانين اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسعيا منه لانتزاع الاعتراف، هنا

اتصال لاسلكية كما قام مع رفقة زملائه بتأسيس (هـ. ا. ج) في طنجة. انظر: عبد الله مقلاتي، قاموس اعلام شهداء وابطال الثورة الجزائرية، ط.1، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.326.

[1] –Achour chourfi, Petite Encycl OPE die de l’Algérie, Volume 2(c–f), Editions Dalimen, Alger, 2013, p.183

[2] – مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص.81.

بعث الرئيس بوكلي حسان برسالة الى **ل د ص ا** في 14 مارس 1957، يطالبها بالاعتراف الرسمي ب (هـ. ا. ج)، فردت عليه اللجنة في 27 أفريل 1957 بالرفض، [1] في رسالة جاء فيها:" ان منظمتكم لا تستوي في شروط الاعتراف الرسمي المقررة في الندوة الدولية 17 للصليب الأحمر التي انعقدت بستوكهولم وانطلاقا من هذا الرد قامت اللجنة المؤسسة للهلال الأحمر الجزائري بتكثيف اتصالات بالخارج وذلك بتوجيه نداء الى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للدول الصديقة والشقيقة.[2]

ولندوة باندونغ وجامعة الدول العربية، فنجد النداء من تحرير حسان بوكلي* ترجم الى العربية والانجليزية والاسبانية، وفي هذا الشأن جاء تقرير نشاط هـ ا ج في15 جويلية 1957 ما يلي: طلبنا الدعم للضغط على اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحميلها على الاعتراف ب هـ ا ج واتخاذها إجراءات فعلية امام الوضع في الجزائر، وبفضل ذلك الدعم المعنوي والمادي توسيع نشاط (هـ. ا. ج) في العالم الى ان بلغ دول أمريكيا الشمالية والجنوبية.[3]

وتحسبا لخوض المعركة القانونية مع (ل. د. ص. ا)، قام الرئيس حسان بوكلي بجمع كل الوثائق في جنيف لإعداد مرافعة قصد انتزاع الاعتراف بالهلال الأحمر الجزائري وفق المادة الثالثة المتعلقة باتفاقية جنيف 1949، لكن بعثة (ل. د. ص. ا) بقيت متمسكة بموقفها الرافض لاعتراف (هـ. ا. ج)، في حين ثمن مندوبها دور الهلال الأحمر في قضية الاسرى، هنا اقترحت اللجنة المؤسسة ما يلي:

---

[1] – مصطفى خياطي، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تر، ANEP، ط.1، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص.472.

[2]– نفسه، ص.473.

* حسان بوكلي: رئيس جمعية هـ ا ج ابان الثورة التحريرية، وهو طبيب جزائري متمرس كان يعمل بالمغرب، طلبت منه ج ت وفي سنة1956 الاسهام في انشاء جمعية هـ اج، حيث شارك بنشاط فاعل في دعم جهود الجمعية الإنسانية والصحية، وانتخب في سبتمبر1957 رئيسا لمكتب (هـ. ا. ج) وتحمل مسؤوليات كبرى في إنجاح النضال الوطني والإنساني للهلال. انظر، عبد الله مقلاتي، نفسه، ص.180.

[3] – فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص.64.

- ✓ نقل مقر الهلال من المغرب الأقصى الى أي مكان من الجزائر.
- ✓ إيداع القانون الأساسي لدى ج ت و، والتي تمثل السلطة الشرعية.
- ✓ اعتبارها جمعية وطنية مؤقتة للهلال الأحمر الجزائري.
- ✓ الاعتراف بها من قبل (ج. ت. و)، وعلى انها جمعية وطنية تابعة لمصالح الصحة العسكرية،[1] بالرغم من محاولة استيفاء هذه الشروط لم يتحصل (هـ. ا. ج) على الاعتراف الرسمي ولكن رغم المساعي التي قدمها الهلال في الجانب الدبلوماسي، الا ان لجنة الصليب الأحمر الدولي بقيت متمسكة برأيها وموقفها وبقيت تتعامل مع الهلال بصفة غير رسمية.[2]

الفرع الثاني: فروع الهلال الأحمر الجزائري.

1) **فروع الهلال الأحمر الجزائري:**

تمثلت فروعه قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كالاتي:

- الفرع الأول: يتمثل في الهلال الأحمر الميداني:

ظهر مع اندلاع الثورة التحريرية وترعرع وسم الام اسسته (ج. ت. و) من اجل تخفيف معاناة الشعب الجزائري الذي تحمل كل ما نتج عن الحرب الاستعمارية في سبيل الحرية والاستقلال، وقام منظري الكفاح المسلح بتوفير كل الإمكانيات والوسائل ونظموا كل الجوانب بطريقة محكمة كل مشكل مدروس بدقة وجدت له الحلول المناسبة، اما (هـ. ا. ج) فقد أدمج في جبهة وجيش التحرير الوطني.[3]

- الفرع الثاني: يتمثل في الهلال الأحمر الرسمي:

لقد حدد مقره في طنجة المغربية، حيث كلف شنقريحة بإيداع القانون الأساسي في المغرب فاتصل بأعضاء السلك الطبي في المغرب، هنا حاولت بعثة الهلال الأحمر

---

[1] – مصطفي مكاسي، مصدر سابق، ص.112

[2] – مصطفي خياطي، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص.475

[3] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.111

الجزائري الاتصال بالملك محمد الخامس عن طريق سي محمد خطاب من اجل الحصول على اعتراف السلطات لمغربية، وفشلت البعثة في الحصول على موافقة الملك، فقررت البعثة التنقل الى الرباط في منتصف جانفي 1957 بمعنى بعد أسبوع من تأسيس الهلال في 04 جانفي 1957 ولم يستقبلها الملك لأنه أراد تأسيس (هـ. ا. ج) والمغربي في وقت واحد الا ان الهلال الجزائر تأسس قبل المغربي، وهذا ما اثار حيطت السلطات المغربية، لكن الهلال الأحمر المغربي بقي يساهم في المنظمة الخيرية للتضامن الوطني المغربية التي كانت تراسها الاميرة لالة عائشة التي استقبلت المسؤولين الجزائريين بكل عناية كما مولت شخصيا مخيم صيفي للأطفال اليتامى الجزائريين خلال حرب التحرير.[1]

- الفرع الثالث: الهلال الأحمر الجزائري بسويسرا:

حيث كان يشرف عليه جيلالي بن تامي* تحديدا في جنيف.[2]

- الفرع الرابع: الهلال الأحمر الجزائري بمصر.

تحديدا بالقاهرة مهمته تمثلت في استقبال المساعدات الدولية، والتكفل بتوزيعها، اما بالنسبة بالاعتراف به كان في الواقع ابتداء من جوان1957 الا انه لم يكن رسميا، لان الاعتراف الرسمي يستند لشروط هي:

- ✓ وجود حكومة وطنية.
- ✓ وضع ملف الصليب او الهلال الأحمر لدى الحكومة الوطنية.[1]

[1] – جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج.1، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. ص.547.

* جيلالي بن تامي: من مستغانم درس الطب، واختص في الامراض العصبية، ناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان يعمل طبيبا في مستشفى مليانة قبل التحاقه بصفوف الثورة عام1956، عرف بتفانيه في خدمة الثورة الجزائرية، عرض تقديم مساعدته في علاج المجاهدين وتوفير الادوية، وبادر لإنشاء مخبأ سرى لمعالجة المرضى، الي جانب عمله الرسمي، عضو في الهلال الأحمر الجزائري ممثلا له في جنيف. انظر، محمد الشريف، ولد الحسين، من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر،2010، ص.224.

[2] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.112.

الفرع الثاني: هيكلة الهلال الأحمر الجزائري وتنظيمه.

ارتبطت قضية الهيكلة والتنظيم بمستجدات الثورة التحريرية وذلك من اجل ضمان الفاعلية في الميدان، ففي جانفي1957 عينة لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني مكتب الهلال الأحمر المتكون من:

- ✓ عمر حسان بو كلي: رئيسا.
- ✓ بن احمد مصطفى*: نائب مكلف ببعثة الشرق الأوسط.
- ✓ مولود بوقر موح**: نائب ثاني.
- ✓ مصطفى مكاسي***: امين عام.
- ✓ أوهيب جلول: نائب اول للأمين العام.
- ✓ بلول اكلي: امين الخزينة.
- ✓ محمد ميدون: نائب اول لأمين الخزينة.

[1] – نفسه، ص. 113

✓ امين برامشي مفتاح: نائب ثاني لدى امين الخزينة.[1]

اما المساعدون:

– جيلالي بن تامي	المكلف بالبعثة في جنيف.
– عبد السلام هدام	عضوا
– بشير عبد الوهاب	عضوا
– عباس التركي	عضوا
– فتوي	عضوا
– شنتوف	عضوة
– زوبيدة بلحاج	عضوة

*بن احمد بن مصطفى: ارتبط اسمه هيئة ه ا ج، باعتباره، أحد مسؤوليها البارزين ابان الثورة الجزائرية، عمل بمكتب جبهة التحرير الوطني تحت اشراف احمد توفيق المدني، وكلف في سنة 1956 بتمثيل ه ا ج ببلدان المشرق العربي، وقد عين في سبتمبر 1957 نائبا أولا لرئيس مكتب الهلال الأحمر الجزائري. انظر، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص.57

**مولود بوقر موح: أحد مؤسسي هيئة ه اج سنة1956، من اسرة ميسورة الحال، واصل تعليمة الجامعي في الطب، عمل طبيب بالمغرب اتصلت به قيادة الثورة وطلبت منه تقديم مساعداته الطبية، فالتحق بصفوف الثورة عام 1955 وأشرف على تأسيس ه أ ج في ديسمبر 1956 وذل جهودا كبيرة لتفعيل هذه المنظمة الإنسانية انطلاقا من المغرب وانتخب في اجتماع تونس في سبتمبر 1957 نائبا ثاني لرئيس (ه. ا. ج)، وواصل نشاطه الإنساني الى غاية الاستقلال. انظر عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص.178

–***مصطفي مكاسي: امين عام للهلال الأحمر الجزائري، ودكتور في الطب، ناقش اطروحته في الجزائر العاصمة عام1949 تتمحور حول: "التوليد في القرن العاشر من خلال زريب بن زياد القرطبي في كتاب حلق اللاجئين"، تكفل بإواء اللاجئين بالمغرب وقدم خدمات طبية لأفراد جبهة التحرير الوطني. انظر، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962، تر، عالم مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.343

[1]Mustapha Makaci, Le Croissant Rouge Algérien Témoignage, Edition Ipha, Alger, 2007, p. 92

وأيضا انظر: احمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج.3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.269

كان تنظيم (هـ. ا. ج) هرميا وفق تنظيم (ج. ت. و) المناضلين في القاعدة موزعون على خلايا بمعدل عشرة أعضاء في كل خلية، والخلايا الموزعون بدورها حسب التخصصات وهي (05): المالية، الامداد، الاعلام، الدعاية، المصالح الاجتماعية، وعلى راس كل خلية رئيس يوجه اعمالها ويقدم تقاريرها واقتراحاتها للقيادة وله صوت واحد.[1]

لكن هذا التنظيم وهذه الهيكلة تعرضوا للتعديل في حالات منها الكوارث الطبيعية، والحروب وغيرها... وفي 21 اكتوبر 1958 توقف مصطفى مكاسي عن النشاط كأمين عام للهلال الأحمر من اجل التفرغ للعمل في المصالح الصحية (هـ. ا. ج) في الميدان ولجيش التحرير.[2]

وبذلك ظهرت لجنة جديدة متكونة من الأعضاء التالية:[3]

- بن احمد مصطفى: رئيسا خلفا للسيد حسان بوكلي الذي طلب الانسحاب للأسباب صحية.
- او شارف، نائبا لرئيس.
- الدكتور بو ضربة: امينا عاما مكلف بإدارة الشؤون الاجتماعية.
- السيد بلول: امين عام للخزينة.
- الدكتور بن تامي: مندوب الهلال الأحمر الجزائري في جنيف.
- السيد لحبيب بن يخلف: مندوب بالمغرب.
- الدكتور اوهيب جلول: عضوا.
- السيد طالبي: عضوا.

عرف مكتب الهلال الأحمر الجزائري من1962/1957، تداول عدة شخصيات مشحونة بالروح الوطنية والاستعداد لتقديم ارواحهم في سبيل التخفيف من معاناة الشعب في مخيمات

[1] – مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص.90

[2] – منور صم، مصدر سابق، ص.366

[3]– Mustapha Makaci, op, cit, p.133

اللاجئين وفي المداشر والقرى والارياف التي كانت هدفا دائما لمدافع والطائرات الجيش الاستعماري الفرنسي،[1]

من جهة أخرى تنص المادة العاشرة من القانون الأساسي على تنظيم الهلال الأحمر الجزائري على النحو التالي: الجمعية العامة، واللجنة المركزية، والجهوية، اللجنة المحلية.[2]

الفرع الثالث: أهداف الهلال الاحمر الجزائري واهم نشاطاته.

1) **أهدافه:**

يذكر عمار قليل فيما يخص الأهداف الرئيسية التي سطرتها القيادة الثورية من وراء انشائها للهلال ما يلي:" ان تأسيس الهلال الأحمر الجزائري كان نتيجة حتمية الأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري وثورته، امام الهدف من انشائه هو إعطاء الثورة والقضية الجزائرية بعدا إنسانيا عن طريق اتصاله بالمنظمات الإنسانية في العالم".[3]

وان كانت هذه الأهداف الرئيسية التي تأسس على إثرها الهلال، الا ان هذا لم يمنع اللجنة المؤسسة للهلال الأحمر من تسطير جملة من الأهداف الأخرى عديدة يمكن الرجوع اليها من خلال الاطلاع على النظام الأساسي الهلال الأحمر الجزائري، [4]ولعل من أبرزها ما يلي:

- ✓ تكوين ورعاية الفرق المتطوعة من الجنسيين من اجل عمليات العلاج والاسعاف.
- ✓ اسعاف الجرحى ومنكوبين الحرب، واغاثة الجزائريين من حالة البؤس، وكل ضحايا الكوارث.
- ✓ محاربة الآفات الاجتماعية.

[1] – مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص.91

[2] – منور صم، مصدر سابق، ص.367

[3] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.1، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص.381

[4] – Farouk Benatia, Les actions humanitaires pendant la lutte de libération 1954-1962, Ed, dahleb, 1997, p.214

- ✓ تسيير عمل المهمات المرسلة من طرف الهلال الأحمر والصليب الأحمر او الجمعيات الأجنبية الشبيهة.[1]

2) نشاط هلال الأحمر الجزائري:

تمثلت اهم نشاطات (هـ. ا. ج) في سعيه الحثيث للحصول على المساعدات الدولية وايصالها للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، كما تكفلت مصالح الهلال بتوزيع المساعدات على مستحقيها، وشرعت في تأسيس المراكز الصحية وتقديم العلاج للمرضى وتوزيع الادوية، وعملت على تكوين فرق الممرضين والممرضات للإشراف عليها، إضافة الى انشاء دور للأيتام.[2]

وتمكن (هـ. ا. ج) من جمع التبرعات المقدمة من طرف الدول والهيئات الأممية، وحتى تلك المساعدات التي قدمتها فدرالية ج ت وبفرنسا، والتي بفضلها استطاعت مصالح الهلال الأحمر ان تخفف من معاناة الالاف من الجزائريين المعوزين، كما تكفل (هـ. ا. ج) بتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من الحرب التحريرية، والمستعجلة للاحتياجات واعطائهم بطاقات تمكنهم من الحصول على مساعدات مادية.[3]

كما عملت الهيئة على تخصيص منح عائلة لفائدة أبناء الشهداء، ومنح أخرى وان كانت رمزية لفائدة اليتامى، وتخصيص فرق طبية تعنى بتقديم الفحوصات الطبية لفائدة العائلات الجزائرية في المدن الكبرى والجبال، وحتى في القرى والارياف والاعتناء بمراكز الطفولة. [4]

---

[1]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، ط.1، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2013، ص.300.

[2] - عمار قليل، مرجع سابق، ص.382.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص.549.

[4]- عاشور محفوظ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري اثناء الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص.78.

برهن (هـ. ا. ج) منذ نشأته على التزام الثورة الجزائرية والمتمثلة في الحكومة المؤقتة بالقوانين الدولية، فلقد ابدا الهلال دورا فعالا في قضية الاسرى الفرنسيين لدى جيش التحرير.

ومع الإعلان عن اتفاقية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، حيث تعاظم دور الهلال من خلال تجنيد كل طاقاته بهدف تسهيل عودة اللاجئين الى ارض وطنهم. [1]

[1] – فاروق بن عطية، الاعمال الإنسانية اثناء حرب التحرير1954–1962، تر، كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، ط.1، دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص.65.

الفصل الثاني

اللاجئون الجزائريون خلال الثورة التحريرية

المبحث الأول: دوافع وأسباب لجوء الجزائريين.

المبحث الثاني: الفئات اللاجئة ومناطق انتشارهم.

المبحث الثالث: أوضاع اللاجئين الجزائريين.

المبحث الأول: دوافع وأسباب لجوء الجزائريين.

المطلب الأول: ماهية اللاجئين.

الفرع الأول: تعريف اللاجئين.

1) لغة:

اللجوء في اللغة مشتق من كلمة لجأ، لجأ الى الشيء او المكان ويقال لجأت الى فلان، أي استندت اليه ولجأت من فلان، بمعنى عدلت عنه الى غيره، ويقال: لجأ من القوم، أي انفرد عنهم، وخرج عن زمرتهم، الى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، والجأه الى الشيء أي اضطره اليه والجأ امره الى الله اسنده.[1]

ويعرف ايضا هو المصدر الفعل لجا، يقال: لجا الى شيء والمكان بمعنى لاذ واعتصم به، ويقال الجات امري الى الله أي اسندت امري لله وسلمت امري له ليتولاه.[2]

2) اصطلاحا:

عرفه فقهاء القانون الدولي بانه: هو كل انسان يتعرض حياته او سلامته البدنية او حريته للخطر، نتيجة خروقات او انتهاكات لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومن ثم يكون له حق الملجأ.[3]

أ) تحديد مفهوم اللاجئين في الاتفاقيات الدولية:

المقصود باللاجئين في اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكولين الاضافيين 1977: نصت اتفاقية الرابعة من المادة 45 من اتفاقية جنيف الرابعة على عدم جواز نقل أي شخص محمي

---

1 – ابن منظور، لسان العرب، مج.1، دار صادر، بيروت، 1994، ص .125

2 – محمد مدوني،" وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع.17، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2017، ص.161

3 – صلاح الدين طالب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الاسلامية، مج.17 ع.1 فلسطين، 2009، ص.162

في المجال الى بلد يخشى فيه التعرض للاضطهاد بسبب اراءه السياسية او العقائدية، كما نص البروتوكول الاضافي الاول بخصوص ضحايا النزاعات المسلحة في المادة 73 منه على: وجوب حماية الاشخاص الذين كانوا بدون وثيقة تثبت انتمائه لدولة الاقامة او كانوا لاجئين وبدون تمييز.[1]

تعريف اللاجئ في بروتوكول 1967 يعرفه على انه: "كل شخص يهرب بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد خارج بلده ".[2]

لم ترد لفظ اللجوء صراحة في القران الكريم وانما ورد الفاظ اخرى في معنى اللجوء منها: قد تستخدم كلمة اللجوء تارة بمعنى الايواء لقوله تعالى: ﴿... الم يجدك يتيما فآوى ...﴾،[3] وتارة تستخدم لفظة الهجرة للدلالة على اللجوء مثال في قوله تعالى: ﴿... والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يجدون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ...﴾.[4]

وقد يقع استخدام لفظة الملجأ * للدلالة على هذه الفكرة وذلك في أكثر من موضع، لقوله تعالى: ﴿...ويحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون ... لو يجدون ملجا او مغارات او مدخلا لولوا اليه وهم يجمحون ...، ... وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ذاقت

[1] – مديوني محمد، مرجع سابق، ص .162

[2] – محمد مبرك، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخ: القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1ابن يوسف بن خدة، 2013– 2012، ص .10

[3] – سورة الضحى، لآية 6

[4] – سورة الحشر، الآية 9

* ملجأ محصن يستخدم للإيواء المدنيين او العسكريين وتوفير الحماية لهم من قنابل الطائرات او قذائف المدفعية او الهجمات الكيميائية، استخدمت الملاجئ على نطاق واسع في الحرب العالمية الأول والثاني. يعني في اللغة الفرنسية حق الملجأ droit d'asile وحق الملجأ هو مجموعة الحقوق التي يقرها القانون الوطني او الادارة في احدى الدول. انظر: برهان امر الله، حق اللجوء الساسي، دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2008، ص.9

عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ...﴾.[1]

وقال تعالى ايضا: ﴿مالكم من ملجأ يومئذ ومالكم من نكير ...﴾.[2]

ب) الفظ ذات الصلة باللاجئ:

الهجرة: لغة: اشتق لفظ الهجرة من الهجر أي ضد الوصل.

اصطلاحا: والهجرة تعني الخروج من ارض الى الارض. والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم، وتهجر فلان أي تشبه بالمهاجرين.[3]

والهجرة تعني الانتقال للعيش من مكان للأخر، مع نية البقاء في المكان لفترة طويلة، وقد تكون الهجرة من دولة الى اخرى، او من قارة الى أخرى، كما تعرف على انها: " انتقال الفرد او الجماعة من منطقة الارسال او منطقة الاصل الى منطقة الاستقبال او مكان الوصول".[4]

النزوح: تعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النازح بانه: شخص لم يعبر حدودا دولية بحثا عن الامان، ولكنه بقي داخل وطنه وفي حماية حكومته حتى وان كانت الحكومة سببا في نزاحه، وغالبا ما يصعب على الجهات الدولية الوصول لتلك الفئات او تقديم المساعدات اللازمة لها، في تدرج ضمن الفئات الاشد ضعفا في العالم، وعليه فالنازح الداخلي

[1] – سورة التوبة، الآية 108

[2] – سورة الشورى، الآية 47

[3] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1994، ص 250.

[4] – محمد غزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص 26.

يعتبر لاجئ ولكن لا يأخذ الصفة القانونية مثل اللاجئ الذي يعبر الحدود وهذا طبقا لاتفاقية 1951م.[1]

عديم الجنسية: الشخص عديم الجنسية هو الذي لا تعتبره اية دولة مواطنا بموجب قوانينها،[2] وفي ظل انتشار هذه الظاهرة قام المجتمع الدولي بإبرام اتفاقية من اجل التخفيض والتقليل من حالات انعدام الجنسية وذلك في سنة 1961، بحيث تنص هذه الاتفاقية على منح الجنسية للأشخاص الذين يكونون بلا جنسية.[3]

ملتمس اللجوء: يقصد بملتمس اللجوء هو الشخص الذي لم يتحصل على قرار حول طلبه من اجل اكتساب صفة لاجئ او وضع لاجئ، كما يمكن ان نشير ايضا الى الشخص الذي لم يتقدم بعد بطلب اللجوء.[4]

ج) انواع اللجوء:

يعتبر منح اللجوء عملا سلميا وانسانيا وكذا من اعمال السيادة، اذ تعتبر ظاهرة اللجوء حالة قديمة وجدت منذ وجود البشر، لذلك فهي تنقسم الى عدة أنواع تتمثل في مايلي:

1) اللجوء الديني:

يعتبر الملجأ الديني المكان الذي يعتصم ويحتمي به اللاجئون، ويمثل الملاذ الأمكن الذي يتم اللجوء اليه فرارا من القتل، والتعذيب والاضطهاد طلبا الحماية وهذا راجع لقدسية وحرمة وحصانة هذا الملجأ، لا يمكن ولا يجوز انتهاكه بسبب الخوف والبطش من الالهة وعذابه، وقد اعطى الاسلام تسميات عدة للجوء مثل: (الدخالة، النجدة) بل أكثر من ذلك

---

[1] – محمد مبرك، مرجع سابق، ص 18.

[2] – عقبة خضراوي، الحماية الدولية للاجئين، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ص302

[3] – عقبة خضراوي، مرجع سابق، ص 303.

[4] – صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص 170.

فجعل قدسية كبيرة الى حد ان وصل الى اعطاء بعض المدن حرمة مقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة.[1]

كما نجد ان الاسلام اقر على هذا الحق للشخص المسلم وغير المسلم، وفي هذا الصدد يقول تعالى " وان جعلنا البيت مثابة للناس واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ".[2]

فالله عز وجل اوجب اللجوء والهجرة على من يستضعف في بلده ويمنع من اقامة وممارسة الشعائر الدينية ويقول جل جلاه: "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا وسعة".[3]

فالأشخاص الذين يكونون معرضين للاضطهاد في دينهم ويكونون مفتونون ومرغمون على اتباع دين الكفار عليهم هجر ومغادرة تلك الارض الى مكان يمكن ان يمارسوا فيهم شعائرهم الدينية بكل حرية وامان، ولكن الدين الاسلامي لا يجيز اللجوء في حال ما إذا كان قد احتله شعب كافر، فهنا يجب عليهم الكفاح والجهاد في سبيل الله من اجل تحرير ارضهم.[4]

2) اللجوء السياسي:

يقصد به اللجوء الذي تمنحه الدولة في مكان يقع خارج نطاق اختصاصها الاقليمي وسفارتها او ظهر سفنها الحربية وطائرتها العسكرية الموجودة في الخارج، حيث يطلب فيه اللاجئ الاقامة مؤقتا او لمدة طويلة هربا من خطر دائم يهدد حياته وسلامته.[5]

---

[1] – نفسه، ص.171

[2] – سورة البقرة، الآية 125

[3] – سورة النساء، الآية 100

[4] – عقبة خضراوي، مرجع سابق، ص .44

[5] – نفسه، ص.45

فاللجوء السياسي او الدبلوماسي لم يعد موجود تقريبا في دول العالم، والسبب في ذلك يعود الى التدخل في الشؤون الداخلية وعدم احترام سيادة الدول صاحبة الاقليم ولنظامها القانوني، ضف الى ذلك عندما يرتكب اللاجئ السياسي جرائم ضد امن دولته، ويطلب الحماية في دول اخرى فان ذلك يؤدي بالدول الى عدم منح هذا اللجوء.[1]

وهناك مسالتين عن منح هذا اللجوء وهي:

أ- عندما تمنح احدى الدول حق اللجوء السياسي، فانه يرتكب عليها حماية اللاجئين ضد أي محاولة تقوم بها الدولة التابعة لها.

ب- احترام اللاجئين من قبل الدولة الضعيفة لهم، مع تقديم المساعدات اللازمة، واستعمال سلطتها على اللاجئين الذين تعتبرهم خطرا على الامن والنظام العام، ثم طردهم من البلاد بعد انذارهم، ولفت نظرهم الى مخالفاتهم لواجبات اللجوء السياسي.[2]

3) اللجوء الاقليمي:

يعتبر بمثابة امتداد للجوء الديني، فالشخص الهارب من الاضطهاد أصبح ينتقل الى اقليم دولة اخرى بدل البقاء في المعابد.[3]

كما يعرف كذلك على انه: " الهجرة من دار الحرب الى دار السلام " وقد اوضح القران الكريم ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا﴾.[4]

---

[1] – نفسه، ص .55

[2] – صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص.171

[3] – عقبة خضراوي، مرجع سابق، ص .55

[4] – سورة النساء، الآية 97

ويعرفه الفقه والقضاء الدوليين على انه: " حق الدولة في السيادة على اقليمها هو الاساس القانوني لسلطتها في منح الملجأ الإقليمي".

والملجأ الاقليمي يكون بين حق السيادة الاقليمية لدولة الملجأ، وبين حق السيادة الشخصية للدولة التي يتبعها اللاجئ.[1]

المطلب الثاني: اسباب لجوء الجزائريين الى تونس والمغرب.

لقد بدأت حركة هجرة السكان الجزائريين الى القطرين المجاورين منذ اندلاع الثورة التحريرية، وتزايدت حركية نزوحهم مع اشتداد رقعة الحرب، اذ تعرض سكان الحدود الشرقية والغربية لمضايقة الجيوش الفرنسية، خاصة عندما شرعت فرنسا في اقامة خط موريس المكهرب[*]، وقررت انشاء المناطق المحرمة [**]على مساحة واسعة داخل الحدود الجزائرية وبذلك تدفقت اعداد كبيرة من اللاجئين على تونس والمغرب ، وقامت القوات الفرنسية بعدها بمطاردة السكان وتقتيلهم وتدمير القرى واحراق الامتعة والمزارع فاضطر من تبقى من السكان للفرار بأنفسهم واللجوء الى القطرين.[2]

لقد اصبحت رقعة المناطق المحرمة سنة 1959 تغطي المناطق الجبلية الوعرة والغابات الكثيفة ، مطابقة لمناطق التواجد الكثيف لجيش التحرير في الشمال ، وتغطي كذلك الصحراء

---

[1] – احمد منصور اسماعيل، مرجع سابق، ص 13.

[*] خط موريس اخذ اسم صاحبه اندري موريس الذي برع في انجاز هذا المخطط الجهنمي وهم خط شائك مكهرب، مزود بتيار كهربائي طاقته 5000–7000 فولط، وهذا الخط امتد فقط مسافة 320 كلم ثم تم توسعه حيث وصل الى غاية شط الغرسة جنوب نقرين، انظر: يوسف مناصرية، الاسلاك الشائكة وحقول الالغام، منشورات المركز الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 224.

[**] المناطق المحرمة: اجبر سكانها على مغادرتها اثناء حرب التحرير واصبحت اهدافها دائمة للقصف الجوي والمدفعي، كانت المناطق المحرمة منتشرة خاصة في البقاع الريفية المحاذية للجبال انشئت في محاولة من الجيش الفرنسي لعزل جيش التحرير الوطني. انظر: الغالي غربي، نماذج من سياسية التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 257.

[2] –" اللاجئون المتشردون"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.12، 05 نوفمبر 1957، ص 3.

الغربية ، والحدود الشرقية والغربية في شريط على جانبي الاسلاك الشائكة .وبالنسبة للحدود التي اقيمت فيها الحواجز المكهربة والتي مناطق محرمة، جمع جزء من سكانها داخل المراكز التي انشئت هناك ، والجزء الاكبر منهم لجا الى تونس والمغرب ، حيث بلغ عدد اللاجئين الجزائريين في الاولى 150000 نسمة ، وفي الثانية 100000 نسمة ، أي حوالي 250000 من سكان الحدود .بالإضافة الى الذين تم تجميعهم.[1]

كما اشار خير الدين شترة في كتابه" المهاجرون الجزائريون " تصريح كومندان ونائب فرنسي بالجمعية الوطنية الفرنسية في 13-05-1959 مخاطبا النواب قائلا: "ايها النواب الفرنسيون اليكم الواقع العسكري، فلكي نمنع الفلاقة من التنقل واللجوء الى القرى، ونحول دون اعانة السكان لهم، اضطررنا الى الشروع في تطهير جوي لقرى هذه المنطقة، وفي احدى الامسيات اسررت بما في نفسي الى قواتنا العسكريين الكبار، فأجابني لا أستطيع ان احمي المشاتي واني مضطر الى هدمها." ونشرت جريدة لأوبسرفر الانجليزية في مارس 1959 م لمبعوثها بالجزائر مقالا جاء فيه: "شاهدت معركة حصار هائل بالمدفعية تعززها الطائرات، وفي اقل من 12 ساعة صارت الارض خرابا تماما".[2]

ومن بين ايضا الاساليب التي كانت وراء اللاجئين الجزائريين نجد المحتشدات* ، اذ بدأت عمليات واسعة النطاق للإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة مع ارغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشرهم داخل هذا النوع من السجون الكبرى بعد تهديمهم القرى و المداشر المهجورة ، وفي هذا السياق بلغ عدد القرى والمداشر التي قدمت بعد ترحيل سكانها حوالي 8000 ولغ عدد هذه المحتشدات مثلا في الولاية الثانية حوالي 160 محتشدا ، وفي الولاية الاولى 180

---

[1] – الغالي غربي، مرجع سابق، ص .251

[2] – خير الدين شترة، المهاجرون الجزائيون الى البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر، 2012، ص .205

* المحتشد هو مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم اسلاك شائكة ويحرسها جنود فرنسيين. انظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، د.س.ن، ص.76

محتشدا ومثلها في بقية الولايات ، اما عن عدد الجزائريين الذين زج بهم في هذه المراكز فقد تراوح ما بين 257.0000 وثلاثة ملايين جزائري وجزائرية ، ويقول سمون دي بولفار : ".... قبائل برمتها اسلمت للجوع والبرد وللضرب، للوباء في مراكز التجمع التي ماهي في الواقع الا معسكرات استئصال ومواسير عند الاقتضاء للنخبة من طرف الجيش، حيث يحتضر أكثر من 500000 جزائري وجزائرية.[1]

هذا فضلا من الممارسات التعسفية الاخرى التي تسلطها فرنسا عليهم منها اسلوب تجويع الثوار وارغامهم على الاستسلام او الموت جوعا، وتهجير السكان من قراهم وماشيتهم في الارياف والسهول والجبال وحشدهم في مراكز ومحتشدات خاصة اعدت خصيصا لذلك، مع مراكز المراقبة والراسة الشديدة ليلا ونهارا، وبلغ عدد السكان المهجرين الى المحتشدات أكثر من ثلاثة ملايين شخص وهو ما يقدر بأكثر من ثلث سكان البلد كلها، اذ سلط عليهم القهر والبؤس والعري، الاهانة، الامراض، التعذيب والقتل والتشريد.[2]

وفي هذا السياق يذكر محمد حربي: "انه بعد اعلان قيادة الاركان الفرنسية ان الشريط على امتداد 50 كلم م شرقا هي منطقة محرمة واما المذابح الجماعية والتهديم الكبير للمنازل فان الشعب الجزائري فروا نحو تونس، اما البقية فقد حجزوا في محتشدات محاطة بسياج شائك وحقول الالغام".[3]

ومن جهة اخرى حشدت السلطات الفرنسية الى غاية نهاية 1959 وحسب وثائق الثورة حوالي المليونين من الجزائريين في معسكرات الاحتشاد تحت مراقبة ألف من اعوان مكاتب

---

[1] – الغالي غربي، مرجع سابق، ص .275

[2] – يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الثورة في الولاية الثالثة، مج.5، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص.168

[3] Mohammed Harbi ,les archives de la révolution algérienne les éditions jeune Afrique ,paris , 1981, p. 651

لاصاص *بهدف عزل الشعب عن الثورة، كما تشير نفس الوثائق الى وجود مائة ألف واربعين ألف لاجئ جزائري في تونس وستين ألف اخر في المغرب.[1]

كما رصدت جريدة المجاهد مأساة اللاجئين من خلال تعرضهم للتعذيب والتنكيل ومراكز التجمع، وهناك من زج بهم في السجن لا يأمل في رحمة من ساجنه وانما ينتظر في زنزانته شروق الحرية.[2]

اخذ القمع الفرنسي في الجزائر خلال حرب التحرير اشكال وانواع عديدة ومتعددة حيث ساهم العسكريين والمنيين في تقنينه وتشريعه وتجسيده على ارض الواقع وتطبيقه على الشعب الجزائري الاعزل بكل الطرق وشتى الوسائل.[3]

ومن اجل اضطهاد الجزائريين أكثر سنت الحكومات الفرنسية على تعاقبها عدة قوانين تعسفية تشكل الاساس الذي يقوم عليه القمع بمختلف انواعه منها قانون حالة الطوارئ *، وكذا قانون 16 مارس 1956 في حق شعب اعزل.[4]

بالإضافة الى هذه الاسباب نجد ايضا الابادة الجماعية وهي اسلوب من اساليب السياسة الفرنسية التي تسعى للاستئصال الشعب الجزائري وابادته بكل الطرق والاساليب، حيث يذكر

* مكتب لاصاص هي اجهزة ادارية انشئت سنة 1955 من طرف جاك سوستال، تم انشاء هذه المصلحة لتسند اليها مراقبة الريف الجزائري انظر: رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، 2010، ص 41.

[1] – يحي بوعزيز، نفسه، ص.168.

[2] – "مأساة اللاجئين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.2، 16نوفمبر1959، ص 296.

[3] – محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2010، ص.338.

* صدر هذا القانون في 03-04-1955 وصدرت عشرون لائحة تنظيمية لبيان تطبيق هذا القانون، لجعله اشد خطورة وأكثر صرامة، مثل المصادرات العسكرية. انظر: مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط. خ، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2010 ص 176.

[4] – " تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، جريدة المجاهد، ج.4، ع.107، 01 نوفمبر 1961، ص 16.

أحد القادة الفرنسيين السفاحين في مذكراته "...كنا نبيد كل شيء نقتل السكان، نحرق وندمر المساكن والاشجار ..."[1].

وعليه فقد مارست السلطات الفرنسية الابادة بأنواعها دون ان ننسى اكبر عملية ضد الانسانية وهي عملية التعذيب التي ارتكبت في حق البشرية ، فانتشرت مراكز التعذيب التي تفننت في ممارسة اجرامها ضد كل جزائري ادخل اليها وهم يعدون بالآلاف مع الاشارة الى ان يكون جزائريا مدنيا كان ام عسكريا ، اذ انه في الغالب الى من دخل الى هاته المراكز ان يخرجوا منها احياء ، بل يخرج حوالي ثلاثة ارباعهم الى المقابر ، ام الربع المتبقي فإما ان يخرج معطوبا او مشوها جسديا او عقليا بحكم تعدد اشكال التعذيب وقساوتها كالكي بالنار ، او التعذيب بالتيار الكهربائي او عن طريق غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة زمنية معينة ، ثم يحولون الى حوض مليء بالماء البارد فيتم غطسهم من جديد .كذلك استعملت الكلاب البوليسية المدربة لنهش اجساد المعتقلين داخل الزنزنات الضيقة مما ادى بالعديد منهم الى فقدان اطرافهم واعضاءهم التناسلية ، وفي بعض الاحيان الاخرى تدق المسامير في اجساد المعذبين او تسلخ جلودهم ويوضع الملح فوق الجروح.[2]

ومن بين السياسات التي انتهجتها فرنسا ايضا نجد مصادرة الأراضي.[3]

حيث يذكر جلالي صاري في كتابه تجريد الفلاحين: ان الادارة الاستعمارية تفكر في كل الوسائل الممكنة للاستحواذ على أكبر قسط من الاراضي، ولكي تحقق على ارضية الواقع هذا الهدف فإنها تبحث عن تطبيق مبدا جديد وهو تقسيم الاراضي، المبدأ الذي عرفه بداية التطبيق اثر صدور مراسيم 1844 و1846، وبمان العمليات طويلة وصعبة التنفيذ فان

[1] – محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.198

[2] – صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1954–1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الادب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2009، ص .61

[3] – عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربيين 1914–1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007، ص.76

الاختيار وقع على بعض القبائل، ومن جهة اخرى قاموا بتطبيق صفة اراضي العرش للأراضي الملك، حتى تصنف هذه الاخيرة في املاك الدولة.[1]

ان زراعة الحبوب باعتبارها المورد الرئيسي للشعب والمادة الاساسية لصناعة الخبز كانت جد متدهورة فالمعمرون لم يحاولوا تنويع المزروعات حسب حاجة الشعب ولكنهم اهتموا بالزراعات التجارية المريحة التي من بينها الكروم، التي تعود عيهم بأوفر الارباح.[2]

ان جل الاراضي الجزائرية كانت بيد المعمرين على حساب الجزائريين الذين هم اصحاب الارض، حيث تجمع الاحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة ان الاراضي الصالحة للفلاحة تبلغ 11 مليون هكتار منها 8 بيد الجزائريين الذين يمثلون 10/9 للسكان و3 ملايين هكتار بيد حوالي 25 ألف معمر،[3] وشيئا فشيئا وجد الفلاح الجزائري الذي اغتصبت منه الاراضي الخصبة مضطرا لمغادرة ارضه لتكون معظم الاراضي الزراعية الخصبة بيد المعمرين، كما مراكز التجمع والمناطق المحرمة ادت الى نقص المساحة المزروعة.[4]

ولقد ذكر الغالي غربي ان قانون السلطات العسكرية والمدنية خول صلاحيات مطلقة للاتخاذ الاجراءات التالية:

- ✓ النفي والاقامة الجبرية، ومداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها.
- ✓ تحديد تحرك الاشخاص ووسائل النقل في اماكن واوقات معينة.

---

[1] – جلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم 1830–1962، تر: قندوز عباد فوزية، ط. خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص.36.

[2] – جريدة المجاهد، ج.4، ع.112 08جانفي 1962، ص.6.

[3] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص.41.

[4] – جريدة المجاهد، ج.3، ع.94، 25افريل1961، ص.2.

- ✓ محاكمة الاشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستئنافية، دون مراجعة احكامها.[1]

كذلك استعملت فرنسا الاسلحة المحضورة دوليا كالنابالم* كما حدث في منطقة بني صالح والقنابل المحرمة. وقد ضلت الادارة الفرنسية تستعمل هذا السلاح الخطير طوال حرب التحرير.[2]

وعليه فان كل هذه الوسائل التعسفية القمعية دفعت بالأهالي الجزائريين الى مغادرة بلدهم والفرار نحو البلدان المجاورة بحثا عن الامن والاستقرار.

---

[1] –الغالي غربي، مرجع سابق، ص .269

* النابالم: هو سلاح تدميري شامل ولكن يمكن في الوقت نفسه تحديد مساحة مفعوله، وهو السلاح الذي يتيح للمستعمرين ان يحرقوا كل ما على الارض. انظر: محمد صالح الصديق، مصدر سابق، ص .223

[2] – نفسه، ص.223

المبحث الثاني: الفئات اللاجئة ومناطق استقرارهم.

المطلب الأول: الفئات اللاجئة من الجزائريين واستقرارهم بتونس.

الفرع الأول: التركيبة البشرية للاجئين الجزائريين.

تعددت الفئات المهاجرة الى تونس من فئات سياسية وعسكرية وثقافية وفئات وسطى ودنيا بداية ب:

1) الفئة السياسية والعسكرية:

وهي فئة أصحاب المال والنفوذ، وتأتى في مقدمة هذه الطبقة عائلة الشيخ محمد المقراني التي كانت تتمتع بنفوذ مالي وسياسي حيث توافد بعض افرادها الى تونس بعد ثورة المقراني 1871 من جراء السلطة الاستعمارية الفرنسية التي مارست سياسة سلب الأراضي وتشريد افراد العائلة فهاجروا الى تونس، [1]كما تشير ذلك الوثائق الارشيفية التي تذكر انهم كانوا الوجهاء وأصحاب المكانة السياسية والثراء المالي بالجزائر، حيث بسبب فقدوا هذه الثروة بسبب ثورتهم على فرنسا فأصبح وجودهم بالجزائر غير امن.[2]

2) الفئة الوسطى والدنيا:

قبل الإشارة الى هذه الفئة لابد من اعتماد معايير مساعدة على تحديدها واهمها: جغرافية البلد الام والأصول الاجتماعية والارث الثقافي وكذلك تأثير سياسة الادماج الاستعماري الفرنسي والاستيلاء بالقوة، بالإضافة الى المناطق الحدودية الشرقية التي لا

[1] – خير الدين شترة، مرجع سابق، ص.261.

[2] – يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري سيرته الذاتية وجهاده، ط. خ، عالم المعرفة للنشر والطباعة، الجزائر، د. س. ن، ص.14.

تختلف جغرافيتها عن المناطق المجاورة بتونس، التي تتقارب أيضا من حيث العادات والتقاليد.[1]

من بين الفئات التي هاجرت نجد: فئة السوافة* التي كانت هجرتهم الى تونس لم تكن من اجل لقمة العيش فحسب فكثير ما يتحدث البغض على ان الهجرة من اجل الجانب الاقتصادي حيث تعتبر هذه النظرة خاطئة فهؤلاء هاجروا لأنهم يشعرون ان الاستعمار عبئ ثقيل على حياتهم فاختاروا الهجرة للعمل بحرية مطلقة من اجل المحافظة على حياتهم فاختاروا الهجرة للعمل بحرية مطلقة من اجل المحافظة على الوطن وتحريره وكان لهم مساهمة واضحة في الثورة.[2]

كما نجد بني مزاب** ينحدرون من منطقة وادي سوف جنوب الجزائر وهي منطقة تمارس فيها زراعة النخيل بكثافة وتختلف تركيبة السكان باختلاف القبائل المشكلة للمجتمع، حيث ان هجرتهم الى تونس واستقرارهم فيها، جعلت نشاطهم يختلف ويتراوح بين التجارة والمهن الصغيرة والبسيطة كالخبازة، الحدادة، والخياطة، كما اقتصر نشاط بعض منهم على التجارة بالمنتوجات الفلاحية كالحبوب والصوف والمتاجرة بالحيوانات براس مال محدود ويتخذون من الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس منطقة تنقل حسب ما تقتضيه ضرورة النشاط مشكلين بذلك فئة صغيرة من فئات المهاجرين الجزائريين الى تونس.[3]

وفي سنة 1956 أصبح الجزائريون يشكلون طبقة واسعة مقارنة بالجاليات الأخرى، وكان معظم المهاجرين من قسنطينة تبسة سوق اهراس والمناطق الجنوبية الأخرى، وفي نفس السنة

---

[1] – عسول صالح، مرجع سابق، ص. ص.76.75.

*السوافة: تطلق على سكان وادي سوف وهي فئة برز دورها الجهادي لمساندة الثورة بعد هجرتهم لتونس.

[2] –عسول صالح، مرجع سابق، ص.76.

** بني مزاب: تنتمي الى قبائل الزناتة، ينحدر المزابيون من بني مصعب وسبب تحريف مصعب الى مزاب ان البربر والميزابيون حرفوا الصاد في العربية (زاء) مصعب ثم مصاب ثم مزاب، وميزاب يتواجدون في منطقة واد ميزاب 600 كلم جنوب الجزائر.

[3] – نفسه، ص.77.

بلغ عدد اللاجئين بتونس 13000 لاجئ ونتيجة لانتشار السياسة الفرنسية القمعية، كما ذكرنا سابقا لم تقتصر الهجرة على المناطق الحدودية فحسب بل امتدت الى مناطق مختلفة من الداخل.[1]

يبدوا ان المهجرين الجزائريين لم يكونوا في هجرتهم ينتمون الى منطقة محددة، بل كانوا من مناطق بعيدة عن الحدود التونسية. وهو ما يدل ان سياسة الاستعمارية كانت شامل لمختلف انحاء البلاد الجزائرية.

3) الفئة المثقفة:

كان من بين المهاجرين الى تونس عدد كبير من فئة المثقفين، ويرجع ذلك الى سياسة الاضطهاد الثقافي الذي تعرضوا اليه من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر. والى رغبة بعضهم الى متابعة تعليمهم بجامع الزيتونة الذي يعد من اهم الحواضر العلمية بالبلاد التونسية، والتي تستقطب عددا هاما من الطلاب من مختلف انحاء العالم الإسلامي، خاصة من الجزائر، منذ القرن العشرين ازدادت الرحلات العلمية التي ساهمت في خلق جيل مثقف واع وقيادات شابة كانت لها مساهمة في المجال التربوي والتعليمي والتثقيفي.[2]

ونشير هنا الى بعض الطلبة الذين تواجدوا بتونس ودرسوا بمختلف جامعات ومعاهدها لهم الدور الفعال في التعريف بالقضية الجزائرية، وتأسيس الجمعيات والأندية والغرض من انشاء هذه الهياكل هو توحيد صفوفهم.[3] وترسيخ الهوية الوطنية والتصدي لسياسة الاستعمار الفرنسي الرامية الى اقتلاع جذور الجزائريين من أصلها وجعلهم مجتمعا غربيا لتسهيل السيطرة عليه واستغلاله بشتى الاشكال والمظاهر فنذكر على سبيل الذكر أسماء من الطبة الدارسين في

[1] – خير الدين شترة، مرجع سابق، ص.264.

[2] – عسول صالح، مرجع سابق، ص.77.

[3] – محمد صالح الجابري، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900–1962، دار العربية للكتاب الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1983، ص.97.

تونس: إسحاق إبراهيم بن محمد أبو يقضان الحاج إبراهيم بن عيسى، مفدي زكرياء، رمضان حمود، أبو القاسم سعد الله....[1]

مما سبق صنفت الفئات من حيث النشاط الاجتماعي، فنجد المهن النبيلة والمرموقة اقتصرت على أصحاب الأملاك، التجار خاصة بعد صدور حق الملكية حيث لم يعد ممنوعا عليهم امتلاك الأراضي والعقارات، فأصبحوا بذلك مالكي لمحلات وعمارات وحمامات، اما الفئة الثانية فهم أصحاب المهن الشاقة، مثل الخبازة والخياطة والحدادة والصنف الثالث يمارسون مهن غير صحية وشاقة لا تتطلب أي مهارة مثل المزارعين.

الفرع الثاني: مناطق استقرار اللاجئين بتونس.

ان اللاجئين الجزائريين توزعوا في البلاد التونسية على مختلف المراكز والمدن والقرى وكل حسب إمكاناته وعلاقاته بالجزائريين الذين استوطنوا تونس من قبل **انظر الملحق رقم01.** وتعد كل من بنزرت والمهدية أكثر البلاد التونسية عمرانا بالجالية الجزائرية.[2] حيث تكفلت ج ت وبتوزيعهم في مراكز اقيمت لهم داخل الحدود التونسية بمناطق " الكاف، غار الدماء، طبرقة، سبيطلة، تونس العاصمة، عين دراهم، ساقية سيدي يوسف، ققصة، ومدنين، ومنزل بورقيبة، وتوزر".[3]

فتحولت بذلك المناطق الحدودية الى قرى أطلق عليها أسماء شهداء، كما تم الاتفاق بين قادة القاعدة الشرقية لنقل اللاجئين الى القطر التونسي وبالضبط " ساقية سيدي يوسف، غار الدماء، سوق الأربعاء، القصرين، سوسة، صفاقس". [4]

---

[1] – عسول صالح، مرجع سابق، ص.78.

[2] – الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص.114.

3 – جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط.1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص.109.

[4]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة الجزائرية، ج.1، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.514.

اذ ان تواصل الالة القمعية بين سنتي 1957-1958م لتطويق الثورة أدى بالسلطات الفرنسية لمطاردة سكان كل من الحدود الشرقية والغربية،[1] الذين فضلوا الاستقرار بالمناطق القريبة من تلك التي جاؤوا منها وتتمثل اهم مناطق تجمعهم في تالة، ققصة، الكاف، غار الدماء، ساقية سيدي يوسف ووادي الرمل.[2]

اما بالنسبة للمناطق التي توافدوا منها فنذكر: قسنطينة، بجاية، وادي سوف، عنابة، خنشلة، واد ميزاب، وذلك باختلاف درجة تصاعد عمليات الإبادة والقمع.[3]

وعن ظروف النزوح، يذكر المجاهد محمد حو في شهادته:" ان عملية النزوح كانت تتم بمساعدة كتائب جيش التحرير الوطني وهي نفس العملية التي تتم بها حماية قوافل السلاح وذلك لحماية اللاجئين من يد الاستعمار".[4]

فكانت معاناة اللاجئين كبيرة بسبب الرحلة الشاقة والصعبة حيث انتشرت مجموعاتهم على مسافة 500 كلم في أقرب المدن والقرى من الأراضي التونسية، ومن اهم المخيمات نجد عين الدالية، عين خمودة، سبيطلة، القصرين، فريانة والقيروان.[5]

ومن الملاحظ ان انتشار اللاجئين الجزائريين في المدن خاصة تونس، لم ينحصر تواجدهم في المناطق الحدودية وحسب، سبب ذلك التوغل أي قيام السلطات الفرنسية بحملات مطاردة وهجوم على ملاجئ الجزائريين ومخيماتهم في المناطق الحدودية التونسية **انظر الملحق**

---

[1]- جمال بلفردي،" الدور الإنساني لج ت وفي التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات للبحوث العلمية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع10، مارس 2015، ص.58

[2]-" حقائق مرة على اللاجئين الجزائريين"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.14،15سبتمبر 1957، ص.218

[3]- خير الدين شترة، مرجع سابق، ص.276

[4]- محمد الشطيبي، العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص.127

[5] - "اللاجئون وأماكن استقراره"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.20، 15 مارس 1958، ص.291

رقم02، بحجة تتبع الثوار ومنه ازدادت عمليات التدمير والقصف فأخذت القوافل تتدفق على تونس هروبا من المطاردة، واستقرت بها اعداد كثيرة من سكان المناطق الواقعة على الشريط الحدودي الجزائري خاصة سكان الدواوير والدير والكويف ومرسط وبكارية والماء الأبيض وبحيرة الارنب و تازينت وغيرها وتوغلوا أيضا في القصرين، تالة وعين بودة، فنجد في سبيطلة ما يقارب 1600 لاجئ.[1]

وعليه نقول ان البلاد التونسية كانت مقصدا رئيسا للمهاجرين الجزائريين فقد كانت مقصد لعائلات مختلفة من قسنطينة، بجاية، وبسكرة والوادي،[2] ولقد اتخذ التراب التونسي ملجا من بطش القوات الاستعمارية الذين فروا من الأراضي الجزائرية الى الحدود التونسية.[3]

ومع تزايد العمليات الوحشية سنة1957 تزايد عدد اللاجئين على الحدود، فحسب احصائيات (ج. ت. و) فقد وصل عددهم في تونس نحو12362لاجئ حيث تمركز اغلبهم في المناطق الحدودية وانقسمت منذ 13 ديسمبر 1957م على النحو التالي:

المنطقة	عدد اللاجئين
مدينة تونس وما جاورها	11682
مدن أخرى من وسط الشمال	1682
الكاف	50616
سوق الأربعاء	32860
باجة	2895
الجنوب	23885
المجموع	**12362**

1– نفسه، ص.127

2 – خير الدين شترة، مرجع سابق، ص.278

3 – طاهر سعيداني، مصدر سابق، ص.113

جدول يوضح عدد اللاجئين بتونس.[1]

لقد هاجر اللاجئون الى تونس دون تصريحات من السلطات الاستعمارية ب 75 الى 80 ألف شخص جزائري مقيم في تونس،[2] وسعت مصلحة اللاجئين (لج. ت. و) للحصول على احصائيات دقيقة وحسب التقسيمات الإدارية للقطر التونسي، تقدمت برقم 130000 لاجئ جزائري بتونس حسب الجدول التالي:

المنطقة	عدد اللاجئين	المنطقة	عدد اللاجئين
قفصة	9014	منزل بورقيبة	83
توزر	2450	باجة	490
سبيطلة	25368	سوسة	387
سوق الأربعاء	40323	صفاقس	200
الكاف	49449	بنزرت	282
تونس	2541	زغوان	220
تا لوت	33	مدنين	60
المجموع		**130000**	

جدول يوضح اللاجئين الجزائريين بالمناطق التونسية أكتوبر 1958.[3]

نلاحظ في سنة 1958 ارتفع عددهم نحو 130000لاجئ حيث كانت نسبة الأطفال تقدر ب 55% و20% من النساء والباقي رجال اغلبهم شيوخ.[1]

1- لمياء بوقريوة، " اللاجئون الجزائريون في تونس ابان الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، مجلة كان التاريخية، ع.16، جامعة الحاج لخضر، جوان2012، ص.83

[2] - صالح عسول، مرجع سابق، ص.79.

[3] - عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج.2، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 17

المطلب الثاني: الفئات اللاجئة من الجزائريين واستقرارهم بالمغرب

الفرع الأول: التركيبة البشرية للاجئين الجزائريين.

من الملاحظ على التركيبة البشرية للاجئين تتكون من عدة فئات وهي تتقاسم نفس الهموم والمصير:

1) فئة الفلاحين:

شرعت هذه الفئة في شد الرحال نحو المغرب الأقصى مباشرة بعد اندلاع الثورة لما وقع عليها من اضطهادات ومعاملة سيئة، تميزت بالقساوة من طرف الاستعمار الفرنسي نتيجة المساهمة الفعالة وذات النطاق الواسع في الثورة، بالخصوص بعد السيطرة على مصدر ارزاقهم في مقابل تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر.[2]

كما شكلت مساعي الاستعمار من هذه العملية تحطيم تماسك الاسر الجزائرية، باعتبار الفلاحين نموذجا للنسيج الاجتماعي الجزائري الذي كان مهيكل من قبل بصفة جيدة، فكان هدف الإدارة الاستعمارية هو تهميشه، بل تغييبه عن الحياة العامة والرفاهية التي كان يعيشها المجتمع الدخيل حتي اصبح القول في الجزائر:" للجزائر الأوروبية تغطي الاراضي الأفضل، وللجزائر المسلمة كان نصيبها الحقول الصغيرة الجافة، للجزائر الأوروبية كانت لها الطرق

[1]-عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة الجزائرية، ج.1، مرجع سابق، ص.52

[2] – الجندي خليفة، حوار حول الثورة، ج.3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص.21

والمدارس والخدمات العمومية، اما الجزائر المسلمة فكانت تحتوي على جماهير لا يشملها الإحصاء ولا الإدارة ولا العلاج ولا التعليم، فقد الجزائريون، بالتالي ليس للحرية فقط بل اغلى ما يملكون. الكرامة... والبحث عنها هذه الكرامة المفقودة هو الدي دفع المسؤولين عن الانتفاضة الى اختيار حرب التحرير التي ستضمن أكثر من فلاح في صفوفها".[1]

وانطلاقا من هذه الخاصية للفلاحين (سكان الأرياف) فقد سلط عليهم الاستعمار شتى ألوان العذاب والحصار والمراقبة، لذلك لم تجد هذه الفئة سوى شد الرحال فرارا بالراس تاركة ما ورائها ما تمللك من أراضي ومتاع عرضة للنهب والاستغلال.[2]

2) فئة التجار:

من بين الجموع التي وصلت الي المغرب بعد اندلاع الثورة فئة التجار وخاصة تللك التي كانت في حالة غدو ورواح بين الجزائر والمغرب من اجل النشاط التجاري الذي كان في حالة رواح بين المنطقة الغربية من الجزائر والمغرب حيث اضطرت هذه الفئة ان تستقر بالمغرب للمحافظة على ثرواتها وممتلكاتها ومواصلة نشاطها التجاري في المغرب والبعض منها بقي على حاله الأولى، أي الذهاب والإياب امام مرأى من السلطات الاستعمارية، وهذه الفئة من التجار فقد وقع على كاهلها عملية ادخال السلاح وايصاله الى جيش التحرير لما لها من تجربة في معرفة المسالك والدروب الرابطة بين الجزائر والمغرب علما ان الثورة في البداية كانت تنفي بعض الافراد لهذه المهمات، ومع اندلاع الثورة استقروا بالمغرب للمحافظة على ممتلكاتها.[3]

3) فئة الأطر والشخصيات العلمية:

[1] – محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1930–1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.213.

[2] – الجندي خليفة، مرجع سابق، ص.21.

[3] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص.214.

بدأت تظهر هذه الفئة بوضوح بعد استقلال المغرب سنة 1956 حيث شهدت الحدود الجزائرية المغربية هجرة فئات كبيرة من ذوي الكفاءات العليا وللشخصيات العلمية والإدارية الهامة الذين امتنعوا عن التعاون مع الاستعمار وفضلوا اللجوء الى المغرب،[1] ومن بينهم بعض من الإطارات واعوان الإدارة وعدد من العلماء، وكان منهم الأطباء والصيادلة والمحامون، حيث لقيت هذه الفئة ترحيبا كبيرا من طرف السلطات المغاربية التي كانت في أمس الحاجة اليها للاستعانة بها في تسيير ادارتها، خاصتا بعد استقلال المغرب1956. [2]

4) عائلات المجاهدين والمناضلين:

ويضاف الى الفئات السالفة الذكر العائلات الجزائرية التي التحق افرادها بالثورة لان هذه العائلات كانت تتم عمليات الانتقام منها بطرق مختلفة، اما بالتعذيب او بمصادرة الأراضي واملاكها، اما بوضعهم في أماكن خاصة بالقرب من مراكز جيش التحرير او توجيههم للعائلات الجزائرية المقيمة بالمغرب ثم تزويدها بالمستلزمات اليومية ولا تتخلى عنهم الا بعد الاطمئنان من إعادة حياتهم بصورة عادية.[3]

ومن العائلات الذين اضطروا للجوء الى المغرب، هروبا وخوفا من عمليات الانتقام والتعذيب تكلفت برعايته(ج. ت. و) هم الذين كانوا محل بحث من طرف الشرطة الفرنسية بسبب نشاطهم السياسي، وبعد تنقلهم الى المدن المغربية كانوا يواصلون نشاطهم من اجل نصرة القضية الوطنية.[4]

الفرع الثاني: مناطق استقرار اللاجئين بالمغرب.

---

[1] – محمد خير الدين، مذكرات، ج.2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. س. ن، ص.182

[2] – محمد خير الدين، مصدر سابق، ص.183

[3] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص.215

[4] – توفيق برنو، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد بن بلة وهران، 2014–2015، ص.373

بعد اندلاع الثورة لجا كثير من الجزائريين نحو المغرب فارين من سياسية التعسف واضطهاد الجيش الاستعماري، وقد تم استقبال اللاجئين الأقل بؤسا والذين جاؤوا من مدينتي وهران وتلمسان بالخصوص من طرف العائلات الجزائرية والبعض الاخر استقبلوا من طرف أقارب جزائريين لهم الجنسية المغربية،[1] حيث أقيمت لهم ملاجئ بالأراضي المغربية كما حضي النساء والأطفال والشيوخ باستقبال رائع من طرف الحكومة المغربية، ولقد استقروا بأماكن قريبة من الحدود الجزائرية، أي من الناظور شمالا الى فقيق جنوبا، وقد تجمعوا في مداشر صغيرة فعلى مسافة تقرب 30 كلم، أي بين بلدة السعيدة ووادي ملوية تجمع اللاجئون الجزائريون.[2]

ولقد قصد اللاجئين الجزائريين المغرب حيث تجمعوا بمدينة وجدة الوجهة الأولى لهم، لتميز هذه المدينة بقربها من الحدود، ولوجود صلات قرابة بين سكانها من المغاربة والجزائريين الوافدين اليها.[3] حيث ضم وجدة لوحدها 40 مركزا للثورة في مختلف التخصصات، استقبلت نحو 43.000 لاجئ جزائري في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات(من 1955-1957) رغم انها مدينة تحوي 100 الف نسمة، وفي بركان وسعيدية ومارتين 6000 شخص واحفير وناحيتها وقرية بني درار وبلدة بوبكر 4000 شخص، وقنفودة وجرادة والى بوعرفة وفقيق تجمعوا في قرى صغيرة، تسكنها العائلات التي نزحت من المداشر الجزائرية المجاورة وهذا املا في العودة بعد النصر.[4]

والجدير بالملاحظة ان اللاجئين الجزائريين قد حافظوا على نمط حياتهم التي كانوا يعيشونها في الجزائر فسكان المدن الكبرى مثل تلمسان ووهران وسيدي بلعباس وندرومة ومغنية

---

[1]– لمياء بوقروة، " اللاجئون الجزائريون في المغرب ابان الثورة التحريرية"، مجلة البحوث والدراسات، ع.6، جامعة باتنة، جوان 2008 ص.225.

[2] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص.ص.290.291

[3]– لمياء بوقروة، مرجع سابق، ص.226

[4]– " حقائق مرة من اللاجئين الجزائريين بالمغرب"، جريدة المجاهد، ع.14، 15 ديسمبر 1957، ص.218

وغيرها من المدن الكبرى قد فضلوا الاستقرار بوجده بما في ذلك الميسورين منهم،[1] في حين استقروا لاجئو الأرياف بالحدود المغربية الجزائرية في القرى والمداشر مثل احفير وبوبكر التي لا تبعد عن الحدود الجزائرية الا بحوالي 500 كلم، وهذا ما توضحه خريطة تجميع اللاجئين الجزائريين بشرق المغرب، وكان اللاجئون الذين استقروا في وجدة أحسن حظا من غيرهم بالمناطق الأخرى وهم يعيشون بدون عمل ويترقبون المساعدات التي كان يقدمها لهم سكان المقيمون على الحدود.[2]

وبلغت اعداد اللاجئين الجزائريين بالمغرب في جوان 1957 ما يقرب50.000 نسمة والجدول التالي يبين لنا توزيع اللاجئين حسب القرى والمدن المغربية كما ورد في نشرية (ج.ت.و) خلال صيف 1957 بعنوان " اللاجئون الجزائريون في المغرب" موزعين جغرافيا على الشكل التالي":[3]

المنطقة	اعداد اللاجئين
وجدة	6386
بوبكر	17053
احفير	16400
سعيدية	2652
بركان	2583
عين بني مطهر	2075
فجيج وعرفة	2277

[1] – جمال قندل، مرجع سابق، ص.109.

[2]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الاقصى1954–1962، ط.1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،2014، ص.219.

[3] – " حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين بالمغرب"، مصدر سابق، ص.218.

المجموع	**49426**

بحلول سنة 1958 تضاعف عدد اللاجئين الى المغرب وذلك نتيجة الهجرة الاضطرارية والنزوح الجماعي إثر قيام فرنسا بخلق المناطق المحرمة وإقامة الاسلاك الشائكة، وقد بلغ عدد اللاجئين ليصل الى حوالي 100 ألف لاجئ، وقد كان الاستقبال رائعا، وقد هب كل الناس لمساعدتهم.[1]

المبحث الثالث: أوضاع اللاجئين الجزائريين.

المطلب الاول: اوضاع اللاجئين الجزائريين بتونس

رصدت جريدة المجاهد في مقالها حالة اللاجئين ، حيث كتب جان بوللر في جريدة المحايد السويسرية بانه عثر على سبع اخوان واخوات يبكون من البرد والجوع ، حفاة زرقا من البرد تحت المطر، لا يعرفون ما بهم في الحالة، فكل ما يتذكرونه انهم فقدوا اباهم وتركوا امهم ميتة عند عتبة باب المنزل، حيث ذاقوا المرار ليالي وليالي، ينامون هنا وهناك ويأكلون ما يجدون في الطريق ، ونشرت جريدة ريفورم يوم 18-03-1959 واصفة حالة اللاجئين كالاتي لا مواد دهنية ولا ملح ولا سكر ولا لبن ..، فهناك التعاسة الاشد عراء وخطرا في عالمنا الحاضر، وفي نفس الجريدة من تاريخ 28-03-1959 اشارت ان بعد ساعة مرّ شاب لاجئ حاملا في ذراعيه طفلة عمرها سبع سنوات ذاهب الى دفنها ماتت من الجوع والسل بعد مرض دام خمسة أيام.[2]

---

[1]– فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص.72.

[2] – "حالة اللاجئين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.55، 08 ديسمبر1958، ص .13.

ويذكر عمار قليل في كتابه ملحمة الجزائر ان وصول هؤلاء اللاجئين الى الحدود المجاورة كانت تتم في صورة بائسة، ومعاناة رحلة طويلة في الجبال والطرق الوعرة تحت مطاردة طائرات ومدفعية العدو، فالكثير منهم كان يصل المراكز الحدودية دامي القدمين، ممزق الثياب، وجروحه تنزف نتيجة اصابات او سقوط فوق الصخور، وكانت جبهة التحرير تتولى فورا ايواء هؤلاء اللاجئين وتقوم بتحضير الخيام والطعام والاطباء والادوية للسهر على علاجهم، لكن هؤلاء اللاجئين على الرغم كل ما تبذله الجبهة من جهود الا انهم عاشوا مأساة حقيقية داخل خيام لا تحمي من برد الشتاء ولا تود من حر الصيف وسط ظروف مؤلمة جدا تتخللها نقص في المواد التموينية والطبية والملابس.[1]

ومن الملاحظ ان اقامة هؤلاء اللاجئين الجزائريين بتونس لم تكن بعيدة عن المعاناة بسبب الظروف الاجتماعية والصحة الامر الذي جعل حياتهم نزداد سوء يوم بعد يوم خاصة الاطفال منهم الذين كان الموت يقضي عليهم نتيجة لسوء التغذية.[2]

كما نقلت جريدة المجاهد بعض ما كتبه صحافيون اجانب الذين زاروا مراكز اللاجئين الجزائريين، حيث نقل أحد الصحافيين صورة حية عن حياتهم قائلا: "منهم رجال لا تزال في أذرعهم اثار التعذيب بالكهرباء ومنهم رجال ما زالت اثار الكلاب البوليسية بادية في ارجلهم ... وكذلك عائلات مختفية من الجنود في النهار ... ويبكون على ما تركوا من حثث ابنائهم "، اما فيما يخص طريقة مساكنهم واكلهم فيضيف: "اكواخ لا تختلف عن اكواخ غيرهم لا تقي من البرد ولا حر ... في كل كوخ ترى الكوانين ولا ترى الاكل ".[3]

---

[1] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.3، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص .17

[2] – الطاهر جبلي،" مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة 1954–1962"، ع.20، مجلة المصادر، 2009، ص .210

[3] – المجاهد، ع.55، المصدر السابق، ص .08

وعليه فان الحالة التي كان يعيشها هؤلاء المضطهدين اقل ما يقال عنها حرجة ومؤلمة، اذ ان جميع اللاجئين الذين نزلوا على حدود خرجوا من ديارهم وهم لا يملكون شيئا ولا سبيل لديهم للمعيشة سوى الاعانة الشهرية التي توزعها عليهم الجبهة كل شهر.[1]

فعلى سبيل المثال نذكر ملجا عين خمودة المثال الحي لظروف اللاجئين،[2]فقد يصل اللاجئون من بكارية ومرسط والكويف* والماء الابيض الى القطر التونسي بعد مسيرة يومين، وعندما يجتازون الحدود فانهم يسيرون حسب توجيهات الجيش الوطني.[3]

تشير جريدة المجاهد ان عندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد أكثر مساكنهم عبارة عن اكواخ من اوراق الشجر او غيرها، فعندما تبحث عن مواردهم تجدهم قد باعوا كل شيء اتوا به ملابسهم واغطيتهم وما يكونون قد اتوا به من غنم وماعز، تلك هي حالة اللاجئين البؤساء، وهي تزداد ايلاما من شهر الى اخر وخاصة حالة الاطفال الذين يختطفهم الموت بسهولة بسبب نقص الغذاء والحرمان من وسائل التدفئة.[4]

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة التونسية والجبهة الا انهم ظلوا شاردين في الملاجئ يعيشون ظروف صعبة تحت خيام في اكواخ بسيطة، فالكثير منهم أصبحوا ضحايا للأمراض والاوبئة نتيجة نقص الادوية والايواء وقلة الموارد الغذائية خاصة ان المعونات المقدمة لهؤلاء لم تكن كافية قيل انشاء الهلال الاحمر الجزائري لان مصادر الثورة ومواردها كانت محدودة.[5]

---

[1] – نفسه، ص .08.

[2] – ملجا عين خمودة"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.20، 15 مارس1958، ص.294

* الكويف: هي بلدية تقع على بعد 30 كلم عن وسط ولاية تبسة وهي تشتهر بمناجم الفوسفات، ويعبرها واد ملاق. انظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص .1229.

[3] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.3، مرجع سابق، ص .14.

[4] – جريدة المجاهد، ج.2، ع34، 08 ديسمبر 1958، ص .10.

[5] – عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة 1957–1962، ج.2، مرجع سابق، ص.195

الفرع الأول: جبهة التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين بتونس.

لقد درست جبهة التحرير الوطني مشكل اللاجئين منذ قيامه واولت عنايتها للتكفل بالأعداد المتزايدة منهم بتونس والمغرب، ووضعت جميع امكانياتها لإسعافهم، ورغم ان تونس والمغرب كانتا تقدمان مساعداتها الاستعجالية الا ان الجبهة أدركت مدى حاجة المشردين للإيواء والتغذية والعناية والعلاج، فسعت الى انشاء لجنة الشؤون الاجتماعية 1956 من اجل التكفل بهم.[1]

لجنة الشؤون الاجتماعية سنة 1956م: بادرت الجبهة الى انشاء لجنة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 1956 للتكفل بمساعدة اللاجئين الجزائريين بتونس، تكونت من مسيرين واطارات جبهة وجيش التحرير الوطني وتوزعت فروعها عبر التراب التونسي، وثد حددت مهامها في:

- منح كل لاجئ بطاقة تسمى بطاقة لاجئ.
- احصاء جميع اللاجئين المتواجدين بتونس.
- تحديد مركز اللاجئين والمناطق التي يستقرون بها.
- توزيع الخيام والمواد الغذائية والملابس على اللاجئين.
- نفقد الحالة الصحية وتقديم الاسعافات الضرورية للاجئين واحالة المرضى منهم على المستشفيات الكبرى.[2]

1) مصلحة اللاجئين سنة 1957 م:

بتعدد مهام لجنة الشؤون الاجتماعية وتزايد حاجات اللاجئين رات اللجنة ضرورة خلق مصلحة اللاجئين منذ سنة 1957، تعنى بشؤون اللاجئين بالتعاون مع قطاع الصحة وهيئة الهلال الاحمر الجزائري، وهي شاملة لعدة مصالح منها مصلحة التنظيم ومصلحة التمويل التي

---

[1] – عبد الله مقلاتي، ابحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.275

[2] – الطاهر سعيداني، مصدر سابق ص. 114

توصل المواد الغذائية وتوزعها على اللاجئين ومصلحة الاسعاف التي تقوم بالفحوص الطبية وتوفر الدواء بتدخل فيها قطاع الصحة والهلال الاحمر الجزائري.[1]

بحلول شهر ماي سنة 1958 ولتنظيم عمل المصلحة قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإعادة تنظيم وهيكلة اللجنة، فأصبحت هناك هيئة ادارية عليا لمصلحة اللاجئين ومصلحتان للاجئين، واحة بتونس ومقرها العاصمة واخرى بالمغرب مقرها وجدة. وتخضع المصلحتان لمراقبة نائب تعينه لجنة التنسيق والتنفيذ وكل مصلحة تضم خمسة اعضاء كالاتي:

- طبيب عضو في الهلال الاحمر الجزائري.
- تقني مكلف بالإحصاء تنظيم المساعدات.
- عضو مكلف بالقضايا الثقافية.
- مرشد.

تواصلت مهمة المصلحة تحت الاشراف المباشر لوزارة الشؤون الاجتماعية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وارتبطت هذه المصلحة بتعاون محكم مع قطاع الصحة.[2]

2) مصالح الصحة:

اقيمت العديد من المصالح والمراكز الخاصة برعاية اللاجئين ومراكز الصحية على طول الحدود في الكاف وعين دراهم وباجة، وفي المناطق الداخلية في تونس والقيروان وقفصة، وكانت المستشفيات تقدم خدماتها الصحية المهمة للاجئين مدنيين وعسكريين، وقد دافعت تونس عن قضية اللاجئين ونسقت جهودها مع الجبهة للإسعاف ما يقارب المائتي الف لاجئ جزائري.[3] حيث دعمت الثورة بعدد من الاطباء بعد اضراب الطلبة والتحاقهم بالثورة ، فبدا القطاع الصحي نشاطه بتونس مبكرا للعناية بالجنود واللاجئين ، وكانت مراكزه

[1] - جريدة المجاهد، ج.1، ع.22 بتاريخ 15 ابريل 1958، ص .4.

[2] - عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. ص 430.431

[3] - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة الجزائرية، ج.1، مرجع سابق، ص.128

تتواجد بين صفوف وحدات جيش التحرير وداخل مراكز اللاجئين بجانب مصلحة الشؤون الاجتماعية وكانت تقوم بالعلاج والعناية الصحية ، واهتم مسؤول الصحة بالقاعدة الصغير النقاش بتكوين اكبر عدد من الممرضين. ومن المراكز المقامة في تونس مركز الصادقية والكاف وغار الدماء، بالإضافة الى المراكز الصحية المتنقلة بمعسكرات الحدود ومخيمات اللاجئين، وبها جراحون واطباء وممرضون يقومون بدورهم، وكان القطاع يتصل بالأطباء الجزائريين المستقرين بتونس ليتفق معهم على تخصيص يوم في الاسبوع للعمل بمصالح مراكز الجنود واللاجئين.[1] وبانتقال لجنة التنسيق والتنفيذ الى تونس، عين محمد التومي مسؤولا على القطاع، وشكلت لجنة لتسيير شؤونه، ضمت كل من محمد هدام، الصغير النقاش، شوقي مصطفاوي، جمال دردو، حيث تحقق الانسجام بين المراكز الصحية وفق نظام اداري منسق واضحت تشرف على المراكز والمرافق الصحية المكلفة بالعلاج والمراقبة الصحية والاسعاف .وقد دعم القطاع بإطارات طبية جديدة التحقوا بالحدود وخدموا جيش التحرير بإخلاص منهم :

- مراد طالب كان موظفا بمستشفى سوسة، يعالج مرضى وجرحى منطقة الجنوب.
- بشير منتور وخياط، كانا موظفان لدى الحكومة التونسية بمستشفى الكاف يستقبلان المرضى والجرحى.
- حمو بوشارب وسلمان محمد اللذان يتجولان يوميا ويتنقلان عبر والوحدات لمعاينة وفحص المرضى وغيرها ...الخ.[2]

وعملت الحكومة التونسية على توفير الاسعافات والادوية للاجئين الجزائريين وقد شاركتها المنضمات الشعبية والمنظمات الدولية، ففي صفاقس كان يتم تقديم الاسعافات والعلاج

---

[1] – عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مرجع سابق، ص 433.

[2] – سعيدي مزيان، "المؤسسات المدنية للثورة الجزائرية بتونس 1955– 1962 "، مجلة دراسات وابحاث، ع.25، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 3.

للمبعدين واللاجئين الجزائريين حيث تم فحصهم يوم 18 مارس 1957 بمصلحة صفاقس والتي كان يشرف أحد الدكاترة بمساعدة صيدلي.[1]

وخلال الفترة بين 1958- 1959 اسست المصلحة ملجأ للأيتام يضم 110 طفل تقوم بتعليمهم وتربيتهم، كما تم احصاء ملجأين اخرين في طريق الانجاز في سيدي بوسعيد يضم 300 طفل، ولتوسيع دائرة النشاط أكثر تم ارسال 120 طفلا الى ليبيا، و200 طفل تكفل بهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما فتحت الحكومة المؤقتة 36 مركزا لتوزيع الحليب في شهر اكتوبر 1959 لتزويد الاطفال والنساء الحوامل والمرضعات بمادة مسحوق الحليب، و6 مراكز متعددة الخدمات تحتوي على تجهيزات تمكن من توزيع الحليب ووجبات ساخنة وتقديم العلاج.[2]

المطلب الثاني: وضعية اللاجئين الجزائريين بالمغرب.

عاش اللاجئون الجزائريون في خيم لأكثر من ستة سنوات وفي بطالة اجبارية، اغتمدوا في عيشهم على المساعدات الأجنبية، كما سكن بعضهم اكواخ من الصفيح والحلفاء وخياما صنعوها من جلود الابل وأخرى تحصلوا عليها من المعونات الدولية، وفي المناطق الجنوبية خاصة قرب بوعرفة، بنوا مساكن متواضعة بالجير الأبيض الذي يقاوم قساوة المناخ الصحراوي،[3] وتشير مصادر أخرى ان اللاجئين الجزائريين عاشوا في المدن المغربية عند أقاربهم ومعارفهم، وعلى طول الحدود الجزائرية المغربية في مراكز التجميع، وتحت الخيام في المناطق التي تقع جنوب وجدة، ومنهم من اضطرت السلطات المغربية الى تجميعهم في مخيمات او مركز العبور.[4]

---

[1] – حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.237.

[2] – كريم مقنوش، النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تونس 1957 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2012، ص. ص 77.78

[3] – "حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين"، جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص.218.

[4]– "اللاجئون الجزائريون يداهمهم الشتاء"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.12، 15نوفمبر1957، ص.198

الفرع الأول: جبهة التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين.

تؤدي دراسة علاقة (ج. ت. و)باللاجئين الجزائريين في المغرب الأقصى، الى تقسيم مسار لجوء الجزائريين الى المغرب بعد اندلاع الثورة التحريرية الى مرحلتين هما:

-المرحلة الأولى: 1954-1956: وهي تبدأ باندلاع الثورة وتنتهي بتأسيس فدرالية الجبهة بالمغرب سنة1956، وكان خلالها لجوء الجزائريين يتم بطريقة غير منظمة، وبدون تأطير من الجبهة، مما جعلها تعاني كثيرا وتعيش في المأساة، واستقر معظم المهاجرين في هذه المرحلة في المناطق الحدودية ووجدة بالتحديد بصفة خاصة، المغرب الشرقي بصفة عامة.[1]

-المرحلة الثانية 1956-1962: عرفت تفاقم الهجرة الجزائرية نحو المغرب، وتشكيل فدرالية الجبهة التي سوف تقوم باحتواء الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب: المهاجرون قبل 1954 واللاجئون بعد1954. والتي عرفت تنظيما محكما بعد وضع قوانين ومبادئ تسير حياة الجزائريين المقيمين بالمغرب، حيث اقامت ج ت ولجان محلية على طول الحدود لاستقبال اللاجئين.[2]

عند دخول اللاجئ للأراضي المغربية واستقراره في مدينة ما، يجد لجان الشؤون الاجتماعية التابعة(ج. ت. و)التي تقوم بمنحه بطاقة التعريف، وتزوده بالخيام وكمية من المواد الغذائية والالبسة، كما تقوم تلك اللجان بالكشف عن الحالة الصحية لكل لاجئ.[3]

قامت ج. ت. وبإنشاء مكتب اللاجئين سنة1958 الذي يعتبر أحد الفروع الهامة لنشاط (ج. ت. و) في وجدة لشارع مبروزيني شارل الذي كان على راسه ولد البابا المسؤول الأول

[1] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص.211.

[2] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص.379.

[3] – محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية ابان ثورة التحرير الوطني، الذاكرة، ع.3، مجلة يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص.123.

امام سي الطاهر القائد السياسي والعسكري لج ت في المغرب واشتمل هذا المكتب على ثلاث اقسام او لجان:[1]

- اللجنة الاجتماعية: تقوم بجمع المعلومات حول أصول اللاجئين وأسباب مجيئهم الى المغرب، وانتمائهم السياسي، وطبيعة الممتلكات التي خلفوها ورائهم في الجزائر.
- لجنة التموين والمنح: يتولى توزيع المواد التموينية والمساعدات المالية على اللاجئين في شكل تعويضات مالية شهرية، من المحصل عليها من التبرعات الدولية المختلفة.
- لجنة العناية بالشؤون التعليمية والدعاية: وضمت شعبتين اولاها كانت للشباب، والثانية للتربية والتعليم، وكانت مهمتها فتح المدارس لتعليم أبناء اللاجئين خاصة تأطير عمومهم سياسيا لضمان انخراطهم في الثورة التحريرية بشكل او اخر. وقد شكلت مهمة تعليم اللاجئين الجزائريين أولوية هامة لدى (ج. ت. و).[2]

1) الخدمات التعليمية:

يعتبر التعليم من المهام الاجتماعية والثقافية التي اولتها الثورة الجزائرية اهتماماتها خاصة مسالة تعليم الأطفال اللاجئين المستقرين بالمغرب فكانت مصلحة الشؤون الاجتماعية تقوم بالمهام التعليمية في جميع المستويات لتعليم أبناء اللاجئين داخل مراكز اللجوء.[3]

يضاف الى ذلك دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تكوين أبناء الجزائريين في المغرب، حيث انشا لهم مركزا بتيفران المغربية لراحة الأطفال، هذا المركز ممول من طرف

[1] – لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص.228.

[2] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص.248.

[3] – " اللاجئون الجزائريون يداهمهم الشتاء"، مصدر سابق، ص.198.

الشعب المغربي بالإضافة الى مشروع مدينة الطفل الذي بدا إنجازه بتمويل من الهيئات التي تعني بشؤون اللاجئين.[1]

كما انشا دارين بالمغرب تضمان مائتي يتيما وهو مشروع اجتماعي انساني عظيم استحق التشجيع المعنوي والدعم المادي، وقد عمل الاتحاد بعد ذلك على اعداد دار للبنات بطنجة وقامت هذه المدرسة بأعداد الأطفال من الناحية التعليمية باللغتين العربية والفرنسية وفقا لمنهج التعليم الابتدائي الشامل لجميع المواد: الدين، الجغرافيا، التاريخ، وقد أشرف عليهم معلمون ومدربون اكفاء.[2]

ومع المساعدات المغربية استطاع الأطفال تلقي تعليما مقبولا غير ان الحظوظ كانت تختلف من منطقة الى أخرى، ففي المناطق الأقل حظ كان التعليم تقليدي، في الخيم عن طريق الالواح، اما في المناطق الاوفر حظا كان الأطفال يستقبلون في مدارس مغربية حسب الطاقة، كما قامت (ج. ت. و) في هذا المجال بفتح بعض المنشأة التعليمية ففي وجدة على سبيل المثال من بداية جوان 1961 انشات 31 قسما تضم 790 تلميذا يؤطرها مدرسون جزائريون من اللاجئين أنفسهم وبعضا من المتطوعين الأوروبيين.[3]

اما بالنسبة للأمهات وربات البيوت فخصص لهم مركز يوزع عليهن الحليب وكذلك يعطيهم دروسا في الخياطة بهدف تحضير الملابس، وكذلك انتشرت المدارس في كل من الدار البيضاء، المهدية، خميسات والتي كانت تستقبل الأطفال الذين فقدوا اوليائهم.[4]

---

[1] – السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية اثناء الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010–2011، ص.168.

[2] – بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، ط.2، دار النفائس، بيروت، 1986، 135

[3] – لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص.229.

[4] – السبتي غيلاني، مرجع سابق، ص.169.

كما اهتمت (ج. ت. و) بتعليم اللاجئين الجزائريين بحكم ان نصفهم كانوا دون سن 15 عاما، وقد بين إحصاء قام به قادة الجبهة من الولاية الخامسة في صفوف اللاجئين بالمغرب الشرقي، قصد معرفة أبنائهم غير القادرين على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.[1]

السن	عدد الذكور	عدد الاناث
من 5 الى 6 سنوات	300	270
من 6 الى11 سنة	449	318
من 11 الى 17سنة	350	170

جدول يوضح عدد الأطفال غير القادرين بالالتحاق بالمدارس.

كما قامت (ج. ت. و) في خدمة اللاجئين الجزائريين، بداية بتوفير المنح العائلية لعائلات المجاهدين الموجودين بداخل الجزائر، التي يمكن ان تخفف بعض الشي الوضعية الخطيرة التي كانوا يعيشونها. واخذت على عاتقها التكفل بلباسهم ومسكنهم، حيث تشير بعض الاحصائيات عن ذلك بوجود 4000 فرد في مدينة وجدة، وفرت لهم الجبهة اللباس والسكن وضمنت لهم كل الاحتياجات اليومية، وبقي 17500 فرد لم يكتمل التحقيق من هويتهم ليتم دمجهم مع بقية اللاجئين ورغم ذلك كانت تقدم 5000 فرنك لكل رب بيت.[2]

حاولت الجبهة من جهة أخرى توفير المسكن الملائم للاجئين الجزائريين في حدود الإمكانات المتوفرة، اذ كانت تقوم بتحويل اللاجئين من مركزا الى اخر، او تقوم بتوسيع بعضها حتى يستطيع استيعاب كل المتواجدين فيه بطريقة افضل، وكذلك توفير المواد الغذائية ومختلف اللوازم اليومية، وتخصيص ميزانية للتسيير، ولأجل ذلك كانت ترصد اعتمادات مالية تتحصل عليها مصالح الشؤون الاجتماعية للجبهة بالمغرب او من وزارة الشؤون الاجتماعية للحكومة

[1]– توفيق برنو، مرجع سابق، ص.381.

[2] – "حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين بالمغرب"، جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص.218.

المؤقتة ومن الأمثل على ذلك ارسال ممثلية الجبهة بالرباط مليون فرنك الى ممثلية تطوان لاستغلاله في مخيم ريو مارتان.[1]

وتشير هذه البيانات لميزانية التسيير الشهرية لمراكز اللاجئين بمدينة وجدة ما يلي:

- 3.5مليون فرنك لتجهيز وترميم مراكز استقبال اللاجئين.
- 2 مليون فرنك للمواد الغذائية ولإيواء 700 فرد.
- 2 مليون فرنك للأثاث والوقود والتأطير البشري.
- 5 مليون فرنك مواد إضافية توزع على اللاجئين.[2]

2) الخدمات الصحية:

هناك العديد من الإطارات الصحية المغربية ساندوا اللاجئين نذكر من بينهم الدكتور عبد الرحمان التازي الذي كان يستقبل بالمجان في عيادته اللاجئون والجنود الجرحى، والدكتور عبد الكريم الخطيب الذي كان من الداعمين للثورة، كونه كان يشغل منصبا في البلاط الملكي.[3]

كما قامت (ج. ت. و) بتأسيس مراكز للتكوين والتعليم الطبي بالقواعد الخلفية تولى مسؤوليتها أطباء التحقوا بالثورة، نذكر من بين المراكز:

مركز احفير، مركز بركان، العرائش، الخميسات، مركز الدار البيضاء، حيث خصصت هذه المراكز من اجل تقديم العلاج والاسعافات للاجئين الجزائريين وجميع العائلات القريبة منه،[4]بالإضافة الى هذه المراكز فقد خصص بعض الخواص من الأطباء الجزائريين عيادتهم للمجاهدين وجموع اللاجئين مثلما هو الشأن بالنسبة للدكتور محمد هدام الذي كانت عيادته ب

[1] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص.382.

[2] – نفسه، ص.ص.383.384.

[3] – مصطفى خياطي، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص.471.

[4] – مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص.32.

وجدة في خدمة الثورة وكانت تعمل فيها ممرضات جزائريات حيث كم يخرجن لتفقد مراكز اللاجئين بالحدود دوريا.[1]

وما يجدر ذكره ان (ج. ت. و) قدمت كل المساعدات المادية والمعنوية للاجئين المتواجدين فوق الأراضي المغربية، حيث يذكر الشيخ محمد خير الدين* سفير (ج .ت .و) لدى المملكة المغربية اثر استدعائه من طرف وزير الصحة المغربي للنظر في شكوى المقدمة للوزير من طرف السكان المغاربة المقيمين بالحدود الجزائرية الذين لم يتمكنوا من الحصول على الادوية الموجودة في الصيدليات التي يسرع اليها اللاجئين، فاقترح خير الدين ان يقدم قائمة الادوية المطلوبة للجزائريين وتقوم بشرائها الوزارة الوصية لحسابهم فوافق الوزير ولما وصل الخبر الى مسامع السلطان محمد الخامس رفض ذلك، حيث امر وزيره بان تدفع مشتريات الدواء من خزينة الدولة المغربية.[2]

[1]– محمد يعيش، مرجع سابق، ص. 385

* محمد خير الدين: ولد سنة1902 في بسكرة، اهتم والده بتنشئته على التربية الدينية، درس على يد شيوخ منطقته، سافر الى تونس والتحق بجامع الزيتونة حيث تخرج منها بشهادة التطويع سنة1925 ليلتحق بالحركة الإصلاحية، كما كان له دور في الثورة التحريرية ممثل (ج. ت. و) في المغرب الأقصى الى ان استقلت الجزائر. انظر: عبد الوهاب كيلالي، الموسوعة السياسية، ج.3، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، مصر، د.س. ن، ص.346.

[2] – محمد خير الدين، مصدر سابق، ص.146.

الفصل الثالث

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المبحث الأول: ماهية الصليب الأحمر الدولي.

المبحث الثاني: ركائز اللجنة الدولة للصليب الأحمر.

المبحث الثالث: حمايتها لضحايا النزاعات المسلحة.

المبحث الاول : ماهية الصليب الاحمر الدولي.

سنتناول في هذا المبحث مطلبين فالمطلب الاول يتضمن عنوان تعريف اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمطلب الثاني نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

المطلب الاول : تعريف اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

الصليب الاحمرCroix rouge: يعني علامة تستخدم وترفع كشعار على الاماكن المخصصة للرعاية الطبية اثناء المعارك، كما توضع على الادوات والمهمات المخصصة لذلك ويحملها الافراد العاملون في هذا المجال وهي رمز للجمعيات الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة لتقديم المساعدات والرعايا لضحايا الحرب فضلا من مهامها الانسانية في وقت السلم.[1]

اسم الصليب الاحمر مأخوذ من علم المنظمة وهو صليب احمر على خلفية بيضاء وهذا العلم هو تشريف لسويسرا، حيث تم تأسيس المنظمة بها والعلم السويسري عبارة عن صليب ابيض في خلفية حمراء ينطبق وصف اللجنة الدولية للصليب الاحمر على هيئة انسانية محايدة او منظمة دولية غير حكومية من المتطوعين العاملين في الميدان الإنساني، كما يعتبر الصليب الاحمر منظمة دولية تعمل لتخفيف معاناة البشر، [2] اقامت أكثر من 165 دولة من جمعيات الصليب الأحمر، ولكل جمعية وطنية برنامجها الخاص ولجميع العاملين في الصليب الاحمر في مختلف انحاء العالم اهدافا موحدة فهم يحولون رفع المعاناة في اوقات الحرب والسلام ويخدمون جميع الناس بغض العناصر القومية او الدينية.[3]

[1] – عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط.5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص.270

[2] – نفسه، ص357.

[3] – احمد سي علي، أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة، ط.1، دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص.125

لذا لا يمكن الاقرار بتعريف واحد (ل. د. ص. ا) لكثرة التعاريف المقدمة لهذا سوف نعرض كل تعريف على حدي.

يمكن تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر: بانها هيئة مستقلة ومحايدة تقوم بمهام الحماية الانسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح وتعزيز القوانين التي توفر الحماية لضحايا الحرب ,كما تعتبر اللجنة الدولية للصليب الاحمر مؤسسة انسانية خاصة ذات طابع دولي لا بسبب تركيبها وانما بسبب المهام التي تضطلع بها، وتتمتع بحصانات دبلوماسية الطابع.[1]

كما يمكن تعريفها على انها مؤسسة انسانية مستقلة اسست بجنيف بسويسرا تقوم بدور المراقب لتنفيذ احكام اتفاقيات جنيف الاربعة* .

وتعرف ايضا بانها منظمة محايدة غير متحيزة تؤدي مهمة انسانية بحتة تتمثل في حماية ضحايا الحرب وتقديم مساعدة لهم فهي منظمة انسانية غير حكومية لأنها تتكون من متطوعين يمثلون أنفسهم ولا يمثلون حكوماتهم وتميزها شارة اساسية هي الصليب الاحمر على ارضية بيضاء وشعارها الرحمة وسط المعارك وشعار الانسانية طريق السلام، كما ساهمت في تأسيس الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر من النظام الاساسي للجنة مادة02/01.[2]

[1] – فيصل مقدم، "دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الرقابة على تنفيذ القانون الدولي الانساني ابان الثورة الجزائرية"، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، مج .13، ع.1، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص .369

* اتفاقيات جنيف الأربعة: عبارة عن أربع اتفاقيات دولية تمت صياغتها الاولى في1864 واخرها في1949 تتناول حماية حقوق الانسان الاساسية في حالة حرب ,أي طريقة الاعتناء بالجرحى والمرضى وأسرى الحرب بالإضافة الى حماية المدنيين الموجودين في ساحة المعركة او في منطقة محتلة كما نصت الاتفاقية على تأسيس منظمة (ص. ا. د). انظر : عمر سعد الله , القانون الدولي الانساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص .183

[2] – مقدم فيصل، مرجع سابق، ص .370

المطلب الثاني: نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الفرع الأول: انطلاق الفكرة وتطورها.

ارتبطت فكرة تأسيس الجنة الدولية للصليب الاحمر بالمواطن السويسري هنري دونان Henri Dunant* الذي دخل عالم الاعمال بصفته ممثلا لشركة جنيف للمستعمرات في مدينة سطيف بالجزائر سنة1858.[1]

شرع دونان في وضع خطة مالية لتكوين ثروته منصبا نفسه رئيسا لشركة مطاحن جبل الحماية لاستغلال أكبر مساحة ممكنة من الاراضي الزراعية، غير ان مشروعه كان يقتضي الحصول على حقوق استغلال المياه ونضرا للصعوبات التي واجهها للحصول على موافقة السلطات الاستعمارية الفرنسية خطرت بباله فكرة جريئة تمثلت في تقديم طلبه مباشرة للإمبراطور نابليون الثالث الذي كان في ذلك الوقت يقود جيوش التحالف الفرنسي السرديني الإيطالي لطرد النمساويين من إيطاليا.[2]

* يعرف هنري دونان بابو الصليب الاحمر والهلال الاحمر ولد في08-05-1828 في جنيف بسويسرا اشتهر باهتمامه المبكر بالأعمال الانسانية زار الجزائر وتونس بين سنتين1853 و1855 وفي سنة سنة1858 اسس شركة مطاحن الجميلة بسطيف وأصبح مديرها كما كان عضوا بمنظمة في مدينة جنيف تحصل على جائزة نوبل للسلام في سنة1901 توفي سنة1910. انظر. Hennery Dunant: a memory if Solferino international committee if the Red cross Genève, pp.7.8

[1]- Hans Haug,Humanité pour tous le mouvement international de la croix –rouge et de croissant rouge,institut henry Dunant , Ed, Paul hapt Brenn -Stuttgart ,vienne,1993,p.25

[2] - IBID ,P. 26

ففي مساء يوم24 جوان1859 وصل هنري في رحلة الى منطقة سولفيرينو حيث شاهد في هذه المنطقة معركة عنيفة دارت بين الجيشين النمساوي والفرنسي وبعد16 ساعة من القتال والاشتباكات اسفرت هذه المعركة عن40000 ضحية من جنود الطرفين ممزوجة من القتلى والجرحى،[1] ولهذا انبثقت فكرة تأسيس هيئة طوعية للإغاثة على اثر ما شهده دونان في ذلك اليوم من الالاف الجنود من الجيشين الذين تركوا يعانون بسبب ندرة الخدمات الطبية الملائمة وعليه قام دونان بتوجيه نداء السكان المحليين طالبا منهم مساعدته على رعاية الجرحى وعند عودته الى سويسرا في11جويلية1859 بدا يدرس فكرة انشاء تنظيم يتولى تخفيف معاناة جرحى الحرب وغيرهم فقام بتأليف كتيبا عنوانه تذكار سولفيرينو يدعو فيه الشعوب المتمدنة الى الاتفاق على تأليف جمعية دولية نجمع التبرعات للمساعدة الجرحى ثم اخذ دونان يزور العواصم الكبرى يدعوا لمشروعه.[2]

حيث عبر في ذلك الكتاب عن رؤيته وتصور لحل مشكلة رعاية الجرحى والمرضى من الجيشين في الميدان اذ وجه فيه ندائيين مهمين الاول يدعوا فيه الى تشكيل جمعيات اغاثة في وقت السلم تضم ممرضين وممرضات مستعدين لرعاية الجرحى وعلاجهم في اوقات الحرب والثاني يدعوا فيه الى الاعتراف بولائك المتطوعين الذين يتعين عليهم مساعدة الخدمات الطبية التابعة للجيش وحمايتهم بموجب اتفاق دولي.[3]

الفرع الثاني: تأسيس الجنة الدولية للصليب الاحمر.

كان لدونان الفضل في تأسيس هذه اللجنة ففي بداية الامر أرسل نسخا من كتابه لمختلف الشخصيات الفاعلة في المجتمع الاوروبي كما توجه بنداء اخر للسلطات العسكرية في العديد من البلدان من اجل صياغة مبدا دولي تقره اتفاقية غير قابلة للانتهاك تكون بمجرد

[1] – عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص.358

[2] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص .216

[3]– Hans Haug,op cit.p.26

التصديق عليها اساس لجمعيات اغاثة الجرحى في البلدان الاوروبية المختلفة ونضرا للأفكار الانسانية التي جاء بها دونان لقي كتابه رواجا كبيرا لدى عامة الناس كذا الشخصيات النافذة في ذلك الوقت منها. غوستاف مونيه* Gustave Moynie، هنري دوفر Henri Dufour.[1] وفي 19 اكتوبر 1862 بعث دوفر رسالة الى دونان يوضح فيها استعداده للمساهمة في تأسيس حركة انسانية للإغاثة البشر في اوقات الحروب ومن هنا ترسخت الفكرة أكثر من أي وقت مضى.

وفي سنة 09 فيفري1863 قدم مونيه نتائج عمل هنري دونان قصد دراسة المقترحات التي وردت في كتابه وضمت كل من. لويس ابيا louis Appiaثيودور منوار، هنري دونان وغيوم هنري دوفر،[2] حيث دعا هؤلاء الخمسة الى عقد مؤتمر دولي يتولى صياغة مبادئ الاتفاقية توقع عليها الدول لتشكيل بلد بحيث أصبح اولئك الجرحى هم والذين يعالجونهم في حالة حياد تامة تحت حماية الشعار الذي اختارته الجمعية وهو الصليب الاحمر المرسوم على خلفية بيضاء ومن هنا تشكلت الجمعية التي دعت اليها دونان حيث أطلق عليها اسم "جمعية جنيف للمنفعة العامة" واتخذت من مدينة جنيف مقرا لها،[3]

وانطلاقا من هذا الانشغال انبثق مفهوم اضافي للقانون الدولي الانساني وهو الحياد في الخدمات الطبية اثناء الحروب وفي مطلع شهر اوت 1963 قررت اللجنة توجيه دعوة لعقد مؤتمر دولي في جنيف محوره الرئيسي دراسة طرق ووسائل دعم المصالح الصحية للجيوش والقتال وفي 01 سبتمبر من نفس السنة تم توجيه دعوات لكافة الحكومات والمنظمات الإنسانية

* غوستاف مونيه: (15-09-1787/14-07-1875) مهندس الاشغال العمومية، انخرط في الجيش الفرنسي من سنة 1810-1812، اسس مدرسة عسكرية لتكوين الضباط من مدينة تون السويسرية. انظر: IBID ,p.34

[1]- ibid , P.36

- [2] Hans Haug,Op. cit, P .35

[3] - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص.358

الاوروبية من اجل مناقشة مشروع الاتفاق الذي اعد من طرف مونيه ودونان، المتضمن أراء عامة وفي حالة الحروب كما تقرر تأسيس جمعيات إغاثة مصالح صحة الجيوش.[1]

واثناء انعقاد مؤتمر برلين وعلى هامشه، نشر دونان ملحقا دعا فيه لعقد ندوة دولية في جنيف سلمه لكل المشاركين في 15 سبتمبر 1863,وفي الاسبوع الموالي اتصل دونان بألمانيا والنمسا ,في حين الجنرال دوفر سعى الى محاولة اقناع نابليون الثالث بأهمية الفكرة مستغلا في ذلك الصداقة القديمة التي تربطه به.[2]

وفي 23 اكتوبر 1963اثمرت الجهود بانعقاد المؤتمر برئاسة غوستاف مونيه حضره كل من: 31 شخصية، و04 منظمات خاصة، وممثلي 16 حكومة أوروبية، اما الافتتاح فكان من طرف الجنرال هنري دوفر وبعد النقاش الحاد الذي دار بينهم من اجل الوصول الى نتيجة تخدم الإنسانية، وفي الاخير توصل المؤتمرون الى المصادقة على تأسيس الحركة الدولية للصليب الاحمر في29 اكتوبر1863.[3]

وفي عام 1864 عقدت الحكومة السويسرية مؤتمرا دبلوماسيا في جنيف ,شارك فيه ممثلو اثنتي عشرة(12)حكومة واسسوا اتفاقية بعنوان"اتفاقية جنيف لتحسين جرحى الجيوش في الميدان"او سميت لاحقا باتفاقية جنيف01 والتي غدت الاولى من سلسلة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.[4]

---

[1] – اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، ط5، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2006، ص.7

http: //www.icrc.org/ara/war-and-law/emblem/overview-embiem.htm. 21-01-2020.

[2] – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق، ص.7

[3] – Gustave Moynier , la croix –rouge son passe et son avenir ,Sandoz et thuihhier ,paris , 1882 ,p 18

[4] – IBID,P .19

الفرع الثالث: شارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر واطارها القانوني:

تمنح شارات الصليب الاحمر والهلال الاحمر والبلورة الحمراء الحماية لأفراد الوحدات الطبية التابعة للقوات المسلحة والعلين في مجال الاغاثة ,كما تستخدم الجمعيات الوطنية لحركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر في كل بلد هذه الشارات لغرض التعرف عليه.[1]

يحدد القانون بوضوح استخدام شارات الصليب الاحمر والهلال الاحمر والبلورة الحمراء ,كما تطرقت مختلف مواد من اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها فهي تنظم من بين امور اخرى استخدام الشارات وحجمها والغرض من استخدامها وموقعها والجهات التي يسمح لها استخدامها.[2]

1) تعريف الشارة وتاريخها:

أدرك مؤسسو (ل. د. ص. ا) منذ بداية الحاجة الى شارة عالمية يسهل على الجميع التعرف عليها، ولم يكن المقصود بالشارة في نضرهم مجرد حماية الجرحى في ميدان القتال بل حماية الذين يقومون بإسعافهم أيضا، وكذاك جميع وحدات الخدمات الطبية بما فيها تلك التابعة للخصم,بحيث يكون رد الفعل التلقائي للمقاتلين بمجرد رؤيتها هو التوقف عن إطلاق النار

[1] – فرنسوا يونيون،" نحو حل شامل لمشكلة الشارة "، المجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ع.4 اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 12-10-2000، ص .5

[2] – نفسه، ص .11

واحترام الشارة ,وقد اعتمد المؤتمر الدولي لعام 1963 شارة الصليب الاحمر على خلفية بيضاء لتكون علامة مميزة لجمعيات اسعاف الجنود المصابين.[1]

وبعد عام واحد اعترف المؤتمر الدبلوماسي بالصليب الاحمر كشارة مميزة للخدمات الطبية للجيوش وتأكد هذا الاعتراف في القانون الدولي الانساني باعتماد اتفاقية جنيف لعام 1854 الا ان الامبراطورية العثمانية قررت في عام 1867 استخدام الهلال الاحمر بدلا من صليب احمر,من هنا حذوها العديد من الدول فاعترف بالهلال الاحمر رسميا هو الاخر عام 1929 ,الى جانب شارة الاسد والشمس الاحمرين التي كانت تستخدمها إيران في ذاك الوقت.[2]

وخلال السنوات الاخيرة ذهبت اللجنة الدولية للصليب الاحمر تفكر في ادخال تعديلات محتملة على استخدام الشارات لمعالجة بعض المشكلات المحددة، لكن هناك بعض جمعيات الراغبة في الانضمام للحركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر لا تود استخدام أي شارة من الشارتين القائمتين، مثل جمعية برع داود فالجمعية الإسرائيلية تستخدم رمز يخصها وهو درع داود الأحمر، في حين تود بعض الجمعيات استخدام الصليب الاحمر والهلال الاحمر معا,ولا يجوز هذا او ذاك في ضل القواعد الراهنة لاتفاقيات جنيف وهناك ايضا نزاعات قد يؤدي استخدام الصليب الاحمر والهلال الاحمر خلالها الى خلق مشكلات اذا ما اسيئ فهم مدلولها من جانب احد الطرفين.[3]

لذا اقترحت الحركة شارة اضافية لحل تلك المشكلات يعتمدها مؤتمر دبلوماسي للدول، وينتظر ان تكون الشارة الاضافية خالية من أي دلالات سياسية او دينية او ثقافية محتملة وبالتالي توفر حلا للمشكلات القائمة حاليا التي يحتمل ضهورها في المستقبل للجمعيات الوطنية القائمة على حرية الاستمرار في استخدام الصليب الاحمر او الهلال الأحمر، فاليوم

[1] – اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الاحمر، مرجع سابق، ص .12

[2] – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق، ص .12

[3] – فرنسوا بنيون، مرجع سابق، ص .6

تستخدم جميع الجمعيات الوطنية شارة الصليب الاحمر والهلال الاحمر لتعريف نفسهم، وما يسمى باستخدام الشارة للأغراض الدلالات، وفي جميع الحالات تستخدم هذه الجمعيات نفس الشارة التي تستخدمها الخدمات الطبية التابعة للقوات المسلحة في بلدانها اثناء النزاع وهو ما يسمى باستخدام الشارة للأغراض الحماية.[1]

2) الوضع القانوني للجنة الدولية للصليب الاحمر:

تتمتع اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالشخصية الاعتبارية وذلك بوصفها جمعية تنظمها المادة 60 وما يليها من مواد القانون المدني السويسري.

ان وصف الوضع القانوني الذي تتميز به اللجنة الدولة للصليب الاحمر يشبه وضع المنضمات الدولة الحكومية وهو ما يمكن استقراره من خلال العناصر التالية:

ان هذا الوضع القانوني معترف به في علاقاتها مع منضمة الامم المتحدة ,حيث تتمتع بمركز المراقب وفق قرار الجمعية العامة رقم16/45المعتمد في 16اكتوبر 1990,اضافة الى ان بعثة اللجنة الدولية تلتقي في نيويورك كل شهر مع رئيس مجلس الامن ويلتقي رئيس اللجنة سنويا مع مجلس الامن بأكمله.

فالوضع القانوني الدولي للجنة الدولية معترف به ضمنيا في قواعد اجراءات وادلة المحكمة الجنائية الدولية التي تستثني اللجنة الدولية من الادلاء بالشهادة نضرا للولاية الدولية الممنوحة لها بموجب القانون الدولي الإنساني.[2]

بالإضافة انه معترف به صراحة في قرار غرفة المحاكمة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية بيوغسلافيا,حيث يظهر هذا الاعتراف من خلال تعامل الدول معها ففي عام1993 وقعت اللجنة مع48 دولة اتفاقيات ومقر هذه الاخيرة تعترف للجنة الدولية للصليب الاحمر

[1] – الطاهر يعقر، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في ضوء قواعد القانون الدولي الانساني، ط.1، دار طليطلة، 2010، ص .196.

[2] – محمد حمد العسيلي، الجمعيات الوطنية للصليب الاحمر والهلال الاحمر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قاريوس، 1922، ص.98.

بالشخصية القانونية في النظام الداخلي للدول الذي يسمح لها بابرام اتفاقيات حق التضامني، حق تملك المقولات والعقارات وحصانتها على اقليم الدولة التي يوجد فيها مقرها.[1]

تتمتع اللجنة الدولية للصليب الاحمر بامتيازات وحصانات لا تمنح عادة سوى للمنظمات الحكومية الدولية، وتشمل هذه الحصانات الحصانة القضائية التي تحمي اللجنة من التعرض للملاحقة الادارية والقضائية، الا ان هناك من يرى بان الوضع القانوني للجنة الدولية لا يزال غامضا وبحاجة الى اعادة النظر في نضامها الاساسي حتى يتضح مركزها القانوني محليا ودوليا، وتذهب غابر رونا العملة في الوحدة القانونية (ل. د. ص. ا) الى اعطاءها وضعا خاصا قد يرتقي الى مصاف المنظمات الحكومية ولكن المعايير القانونية للمنظمات الدولية غير متوفرة لدى اللجنة الدولية، كونها لم تنشا باتفاقية دولية وهي محكومة بالقانون المدني السويسري, لذا لابد من توضيح وضعها القانوني بدقة.[2]

[1] – نفسه، ص.99

[2] – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق، ص.06

المبحث الثاني: ركائز اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

المطلب الاول: مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تقوم اللجنة الدولية للصليب الاحمر في اداء رسالتها على سبعة مبادئ وهذه الاخيرة مرت بمراحل تاريخية حيث تحدث لغوستاف مونتيه عام 1875 على اربعة مبادئ اساسية يقوم عليها العمل وهي مبدا التعاون، مبدا التضامن، مبدا المركزية، ومبدا التبادل، الا انه تم التخلص عنها فيما بعد لتشمل اربعة مبادئ اساسية وهي عدم التحيز، الاستقلالية، العالمية والمساواة وذلك منذ سنة 1921 واعيد التأكيد عليها في المؤتمر الدولي للصليب الاحمر سنة 1925 ثم اعيد التأكيد عليها في نفس المؤتمر في 1952 وفي نفس سنة 1955 تم تدويل هذه المبادئ بصفة منتظمة ولقد تم الاعلان عليها رسميا في المؤتمر الدولي العشرين للصليب الاحمر الذي عقد في فيينا عام 1965 وصنفت هذه المبادئ حسب الفقه الى ثلاث فئات وهي:[1]

اولا: المبادئ الاساسية (الجوهرية)

تتمثل المبادئ الجوهرية في مبدا الانسانية ومبدأ عدم التحيز وهما المبدئين الجوهريين لعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويرى الاستاذ جان بكتيه ان هذين المبدئين يشكلان نوعا من الصرامة داخل الحركة، وهما يعبران كذلك وقبل كل شيء عن الاهتمام الكبير بالكائن البشري.[2]

1) مبدا الإنسانية:

[1]– GUSTAVE MOYNIE ,op. cit, p.18

[2] – احمد بوغانم، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الانساني، دارالامل للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 112.

ان الغاية والميزة الاساسية التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الاحمر هي الرغبة في تقديم العون الى الجرحى في ميادين القتال دون تمييز وتخفيف ورفع المعاناة عن البشرية في جميع الاحوال كما تهدف الى حماية الحياة والصحة والسلام الدائم بين الشعوب، وان عالمية اللجنة الدولية ترجع في اساسها الى عالمية الالم وهو الذي يفسر مبدا الانسانية لان الصليب الاحمر يصغي لجميع الام البشرية وهي تسعى الى منح الالام وتخفيفها على فئات عديدة من الضحايا سواء في ومن السلم او الحرب ولقد صيغ مبدا الانسانية لأول مرة عام1955 على النحو الاتي: يكافح الصليب الاحمر والهلال الاحمر ضد المعاناة والموت ويطالب بان يعامل البشرية معاملة انسانية في كافة الظروف، ويعد مبدا الانسانية اول المبادئ السبع التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الاحمر بالجماع في فيينا عام 1965.[1]

2) مبدا عدم التحيز

يعتبر مبدا عدم التحيز جوهر فكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث عبر النظام الاساسي للحركة على انه لا تفرق الحركة بين الاشخاص على اساس جنسياتهم او عرقهم او ديانتهم او انتمائهم الطبقي او السياسي بل كل ما تسعى اليه هو تقديم المساعدة الى الاشخاص حسب معاناتهم مع اعطاء الاولوية لأشد حالات الضيق الحاحا.[2]

وفي هذا الصدد يقول جان بكتيه على ان مبدا عدم التحيز هو: صفة يقوم بموجبها من يتصف بها شخص كان او منظمة بالتزام المطلق بالعناصر الموضوعية والمقاييس المتعارف عليها عندما يطلب منه ات يحكم او يختار او يوزع او يعمل دون يكون للصالح الشخصية او الميول الاحقاد أي تأثير على الافراد او اراء موضوع البحث، وبذلك فهذا المبدأ يقضي بوجوب على اساس العرق او الديانة او الانتماء الطبقي او السياسي، وعليه فان اللجنة الدولية للصليب

[1] –Comité international de la Croix-Rouge , le cice en actions ,november2006,p.04 www.cicr. org

[2] – حسام بخوش، مرجع سابق، ص. 29

تقوم بمساعدة جميع الاشخاص اثناء النزاعات المسلحة مع اعطاء الاولوية للحاجات الاشد حاجة للحماية والمساعدة , حيث تسعى هذه الاخيرة على تخفيف معاناة الافراد ويقتضي عدم التحيز البحث في المشاكل بصفة موضوعية والقيام بعمل انساني بعيد عن النزعة الشخصية.[1]

ثانيا: المبادئ المشتقة.

تشمل المبادئ المشتقة على الحياد والاستقلال وهما وسيلتان لتطبيق المبادئ الاساسية عامة.

1) مبدا الحياد:

جاء في دباجة النظام الاساس للحركة الصليب الاحمر تعريف لمبدأ الحياد على انه"كي تحتفظ الحركة الدولية للصليب الاحمر بثقة الجميع تمنع عن الاشتراك في الاعمال العدائية وعن التورط في أي وقت في المجالات ذات الطابع السياسي او العرقي او الديني او المذهبي,"وفي شرحه للحياد يقول جان بكتيه: بان له جانبان فهو من ناحية يقتضي عدم الاشتراك بشكل مباشر في العمليات العدائية النشطة ومن ناحية اخرى يتطلب حياد مذهبيا.[2]

2) مبدا الاستقلالية:

لقد تضمنت دباجة النظام الاساسي للحركة مبدا الاستقلال بانها:ان الحركة الدولي مستقلة ويجب على الجمعيات الوطنية مع كونها اجهزة معاونة للسلطان العمة في مجال الخدمات الانسانية لحكومتها وتخضع للقوانين المعمول بها في اوطانها ان تحافظ دائما على استقلالها الذي يمكنها من العمل في جميع الاوقات المبادئ الاساسية للحركة الصليب ولكي تحقق

[1] – النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع.61، أيلول/سبتمبر 1998، ص. 520

[2]–Comité international de la croix – rouge ,le CICR ,sa mission et son action , GENEVE ,2009, p.10, www. Cicr. Org

اللجنة الدولية للصليب الاحمر هذا المبدأ وهو الاستقلال يجب ان ترفض بكل قوة كل تدخل سياسي في مجال عملها.[1]

كما لا يسمح باي تدخل نتيجة لمصالح مالية خاصة بالرغم من أن عمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر يعتمد على الهبات والعطايا فلا يمكننا التنازل عن استقلالنا باي حال وللمحافظة عليه يجب ان تكون هي صاحبة قرارتها وسيدة اعمالها واقوالها وان تمنح كل محاولة لإخراجها عن المسار الذي تحدده المبادئ الاساسية لعملها ولقد اكدت اللجمة الدولية للصليب الاحمر استقلالها بعبارات واضحة ولضمان استقلالها عليها ان ترفض بقوة أي تدخل في مجال عملها وان تقوم أي ضغط اجتماعي او اقتصادي وان لاتسم حلاي جماعة ضاغطة او حتى الراي العام ان يبعدها عن المسار الذي تعينه لها أهدافها.[2]

ثالثا: المبادئ التنظيمية.

تحتوي المبادئ التنظيمية على الخدمة الطوعية والوحدة والعالمية فطبيعة الخدمة في اللجنة الدولية للصليب الاحمر تطوعية.

1) مبدا الخدة التطوعية:

عرفت دباجة النظام الاساسي للحركة الصليب الاحمر مبدا التطوعية على ان الحركة الدولية للصليب الاحمر تطوعية لإغاثة لا تدفعها باي حال من الاحوال رغبة في الربح بمعنى التقدم طوعا واختيار من جانب الاشخاص دون السعي وراء مصلحة خاصة بهدف انجاز عمل ملموس لمصلحة الغير بروح الاخوة الإنسانية، والمهم في كل هذا هو ان لا يكون الفاعل

[1] – حسام بخوش، مرجع سابق، ص .29

[2] –حسام بخوش، مرجع سابق، ص .30

مدفوعا بالسعي من اجل منفعة خاصة بل الالتزام الشخصي والتعبئة من اجل بلوغ هدف انساني قبله في إطار الخدمات التي يقدمها الصليب الاحمر والهلال الاحمر للمجتمع.[1]

وعليه فمبدأ التطوعية ظهر منذ مشاهدة دونان الضحايا التي سقطت في معركة سولفيرينو الذين تركوا دون علاج اذ حاول ان يجد العون لدى سكان المنطقة والك من خلال وضع مشروعه المتمثل في تسيس جمعيات الاسعاف لتقديم العلاج للجرحى اثناء الحرب، حيث كان ينظر للعمل الذي يقومون به على انه اسهام خيري خاص لتخفيف المعاناة الملحقة بالجنس البشري وعلى راسها الحروب معتمدين في ذاك على تقديم المساعدات والتعاون التلقائي.[2]

حيث ذكر هنري دونان في كتابه تذكار سولفيرينو قائلا: "ان العمل المأجور غير مرغوب فيه لمثل هذا العمل " ،وعليه كان اول متطوعي الصليب الاحمر يمارسون مهامهم بالقرب من ميادين القتال ولكنهم اليوم يعملون في الكوارث الطبيعية والحياة اليومية كما انهم يقومون بأنشطة صحية واجتماعية عديدة يساهمون بها مع السلطات العامة.[3]

2) مبدا الوحدة:

نصت ديباجة النظام الاساسي للحركة الدولية للصيب الاحمر والهلال الاحمر على ان توجد في أي دولة سوى جمعية واحدة للهلال الاحمر والصليب الأحمر، وان تكون مفتوحة للجميع وان يصل عملها الانساني الى جميع اراضي الدول.[4]

وبالتالي فان هذا التعريف يبين ان مبدا الوحدة ينص على ان لا تقام أكثر من جمعية وطنية واحدة في أي دولة ,ذاك ان وجود أكثر من جمعية في دولة يؤدي الى الارتباك في

[1] – النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر، مرجع سابق، ص.521

[2] – احمد سي على، مرجع سابق، ص .131

[3] – حسام بخوش، مرجع سابق، ص .32

[4] – هشام حمدان، دراسات في المنظمات الدولية العاملة في جنيف، دار عويدات الدولية، بيروت، 1993، ص .458

العمل بين عدة جمعيات لأنها كلها تحمل نفس المبادئ وتعلن انها تؤدي نفس المهام وكل منها مستقل عن الجمعيات الأخرى.[1]

لهذا كانت دعوة المؤتمر الدولي الثاني 1869الى التحاد والتكامل بين جميع الجمعيات الاغاثة في الدولة الواحدة لضمان فعاليتها في وقت النزاع المسلح، فالأحادية تعني بالضرورة الوحدة الإدارية، فعلى المستوى الداخلي هناك هيئة مركزية وهي وحدة قادرة على ان تنضر نضرة شاملة وعلى تحقيق تنسيق بين القوى المتاحة والموارد والاولويات العمل وهذا يدل على وجود هيئة مركزية تمكن من تمثيل الجمعية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية.[2]

3) مبدا العالمية:

عبرت دباجة الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر من مبدا العالمية بان الهلال والصليب الاحمر حركة عالمية النطاق، تتمتع فيها كل الجمعيات بحقوق متساوية وما عليها جميعا من مسؤوليات وواجبات متساوية في مساعدة بعضها البعض، بحيث يحتوي مبدا العالمية على فكرتين الاولى هي الوصول الى كل الناس، اما الثانية فهي الانتشار في كل مكان، اي ان الاولى لها معنى خاص بالنسبة للهلال الاحمر والصليب الاحمر بحيث تفتح ذراعيها لكل من يطلب مساعدتها وهذا ما يدل على مبدا الانسانية وعدم التحيز.[3]

اما الفكرة الثانية فتتبع من الفكرة الاولى بحيث تسعى الوصول الى كل الناس من اجل ايصال عمل الاغاثة اليهم، لذا يجب ان يجري ذلك العمل في كل مكان على سطح الارض ,ويجب ان يكون الهلال والصليب الاحمر على عبور واستكشاف كل ركن في صعيد المعاناة و الالام ليستوي جميع الأشخاص، فالجمعيات الوطنية لا يحكمها مبدا العالمية لان رسالتها قبل

[1] – النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر، مرجع سابق، ص .521

[2] – اللجنة الدولية للصليب الاحمر، المبادئ الاساسية للجنة الدولية للصليب الاحمر، ماي 2017

http: //www.icrc.org/ara/war-and-law/emblem/overview-embiem.htm. 21-01-202

[3] – النظام الاساسي للجنة الدولية، مرجع سابق، ص .522

كل شيء رسالة وطنية مع ذلك انها تحاول فيما بينها ان تعترف بالتضامن الذي يوحدها خاصة اثناء الكوارث الطبيعية او زمن النزاعات المسلحة التي تمارس العالمية ولا تتقيد اعمالها بحدود فهي العناصر الدولية للحركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر واللجنة الدولية للاتحاد الدولي، ومن شان هذا المبدأ يحقق النشاطات للجنة الدولية للصليب الاحمر توسعا في كل انحاء العالم.[1]

المطلب الثاني : الهيكلة الادارية للجنة الدولية للصليب الأحمر.

تتكون اللجنة الدولية للصليب الاحمر اداريا من خمس اجهزة محددة بمقتضى المواد12/11/10/9/8 من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر , حيث تنص المادة 8 من النظام الاساسي ان هيئات اللجنة الدولية للصليب الاحمر هي: الجمعية، مجلس الجمعية،

الرئاسة، الإدارة، مراقبة الشؤون الإدارية.

وعليه فان اجهزة اللجنة الدولية للصليب الاحمر تتنوع وتتعدد، وهذا التعدد والتنوع يفرضه مبدا تقسيم العمل بين اجهزة الجنة الدولية للصليب الاحمر ,وفي ذاك مراعاة لمقتضيات السرعة والفاعلية في اداء مهمتها في إطار القانون الدولي الانساني والتي تتمثل في حماية

[1] – احمد سي على، مرجع سابق، ص .132

جميع ضحايا النزاعات المسلحة وضمان تطبيق القواعد الانسانية المنظمة لسير العمليات العسكرية.[1]

غير ان وصول الي هذا الهدف يعتمد في اساسه على تحقيق توازن بين اجهزة اللجنة الدولية للصليب الاحمر المتعددة، وذلك بكفالة تحديد اختصاصات كل منها بموجب نضامها الاساسي مع تحديد مختلف العلاقات القائمة بين اجهزة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولذلك تكون دراستنا للبنيان الاداري للجنة الدولية على النحو التالي:

أولا: الجمعية

هي الهيئة الرئاسية العليا للجنة الدولية للصليب الاحمر وهي تشرف على كافة انشطة اللجنة وتقوم بصياغة السياسيات ,وتحديد الاهداف العامة واستراتيجية المؤسسة والموافقة على الميزانية والحسابات وهي ترشح المدراء ورئيس المراجعة الداخلية للحسابات.[2]

وتتكون الجمعية من اعضاء يتراوح عددهم بين 15 25 من الاعضاء المنتخبين الذين يحملون الجنسية السويسرية، وتعمل الجمعية على اساس العمل الجماعي، اما رئيسها ونائبا الرئيس هم رئيس اللجنة ونائبا رئيس اللجنة، وهذا ما تؤكده المادة 9 من نظام اللجنة الدولية للصليب الاحمر الاساسي والتي تنص على ان الجمعية هي الهيئة العليا للجنة الدولية وهي تمارس الرقابة العليا على المؤسسة وتعتمد تعاليمها واهدافها العامة واستراتيجيتها وميزانيتها وحساباتها وتفوض بعض اختصاصاتها لمجلس الجمعية.[3]

ثانيا: مجلس الجمعية:

[1] – حسام بخوش، مرجع سابق، ص. 24

[2] – النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق، ص .02

[3] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص.54

تنص المادة 10 من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر على انه : مجلس الجمعية هو جهاز الجمعية الذي يتصرف بموجب تفويض منها وهو يعد انشطة الجمعية، ويبث في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصه ويكفل الصلة بين الادارة والجمعية التي يقدم لها تقارير النظام.

- يضم مجلس الجمعية خمسة اعضاء تنتخبهم الجمعية.
- يترأس مجلس الجمعية رئيس اللجنة الدولي. [1]

فمجلس الجمعية وبمقتضى نص هذه المادة هو عبارة عن جهاز فرعي للجمعية , كما يعد المجلس انشطة الجمعية ويتخذ القرارات بشأن الموضوعات التي تقع في نطاق اختصاصه، وبصفة خاصة الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة العامة للتمويل والموظفين والاتصال وهو يعمل كحلقة اتصال بين مجلس الادارة والجمعية التي يقدم ايها تقريرا عن العمل بصورة منتظمة , وهو يتكون من خمسة اعضاء منتخبين من قبل الجمعية ويترأسه رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر.[2]

ثالثا: الرئاسة.

تنص المادة11 من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر على انه :

- يتكفل رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالمسؤولية الاولى للعلاقات الخارجية للمؤسسة.

[1] – حسام بخوش، مرجع سابق، ص .24

[2] – نفسه، ص.25

- يتكفل رئيس اللجنة الدولية للصليب على اختصاصات الجمعية ومجلس ادارة الجمعية بصفته رئيس لكتا الهيئتين.[1]

يعاون رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تأدية وظائفه نائب ونائب غير دائم.[2]

وبناء عليه فان رئاسة اللجنة الدولية يتولها رئيس ونائبان: الرئيس هو المسؤول الاول عن العلاقات الخارجية للجنة الدولية ويمثل المؤسسة على الساحة الدولية، كما يقود مع الادارة العامة الدبلوماسية الانسانية للجنة الدولية، اما على المستوى الداخلي فيشرف الرئيس على تماسك المؤسسة برمتها وحسن سيرها وتطورها.[3]

رابعا: الادارة

تنص المادة 12 من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر على ان:

الإدارة هي: الهيئة التنفيذية للجنة الدولية المسؤولة عن تطبيق وضمان تطبيق الاهداف العامة واستراتيجية المؤسسة المحددة من قبل الجمعية او مجلس الجمعية , والادارة مسؤولة ايضا عن حسن سير العمل وفاعلية اداء جميع معاوني اللجنة الدولية.

تتكون الادارة من المدير العام والمديرين الثلاثة الذين تعينهم الجمعية.

يترأس الادارة المدير العام.[4]

فلإدارة هي الجهاز التنفيذي هي الجهاز التنفيذي للجنة الدولية للصليب الاحمر , وهي المسؤولة عن تطبيق الاهداف العامة واستراتيجيات المؤسسة المحددة من قبل الجمعية او

[1] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص .54

[2] – فيصل مقدم، مرجع سابق، ص .7

[3] – حسام بخوش، مرجع سابق، ص. 25

[4] – نفسه، ص.26

مجلس الجمعية، والادارة ايضا مسؤولة عن سلامة ادارة اللجنة الدولية للصليب الاحمر وفق كفاءة موظفيها ككل.

خامسا: مراقبة الشؤون الإدارية.

تنص المادة 14 من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر على انه :

مراقبة الشؤون الادارية للجنة الدولية هي وظيفة للمراقبة الداخلية مستقلة عن الادارة وتقدم تقاريرها الى الجمعية مباشرة، وطرائقها هي طرائق المراجعة الداخلية لشؤون العمل والمالية.[1] كما تشمل مراقبة الشؤون الادارية المؤسسة ككل بما في ذلك المقر والميدان وتستهدف تقييم اداء المؤسسة ومناسبة التدابير التي تنفذها بالمقارنة مع استراتيجيتها على نحو مستقبل وفي المجال المالي يستكمل دور مراقبة الشؤون الادارية دور الشركة او شركات مراجعة الحسابات الخارجية المفوضة من قبل الجمعية.[2]

وبناء عليه فان اللجنة الدولية للصليب الاحمر وضعت جهاز مراقبة الشؤون الادارية من اجل مراقبة ميزانية اللجنة الدولية وكيفية سير عملها داخليا سواء على مستوى المقر او في الميدان, والهدف من ذلك هو تقييم اداء المؤسسة ومدى ملائمة التدابير التي تنفذها بالمقارنة مع استراتيجيتها على نحو مستقبل.[3]

[1] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص.54

[2] – غنية بن كرويدم، التنفيذ الدولي للقانون الدولي الانساني، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008، ص.57

[3] – مقدم فيصل، مرجع سابق، ص.7

المبحث الثالث: حمايا ضحايا النزاعات المسلحة.

المطلب الاول: الجرحى والمرضى والسكان المدنيين.

الفرع الاول: حماية الجرحى والمرضى.

تعود البداية الاولى لتقرير حماية الجرحى والمرضى * الى كتابات الفقيه هنري دونان الذي شهد معركة سولفيرينو ولمس معاناة عشرات الالاف من الجنود المصابين والجرحى في ميدان المعركة، حيث لقي العديد منهم حتفه بسبب عدم توافر الرعاية الطبية اللازمة، وبناء على مبادرة من الفقيه دونان تشكلت لجنة من خمسة اعضاء وسميت باللجنة الدولية للإغاثة جرحى الحرب وتعدل اسمها فيما بعد الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

وقد أصبح الجرحى والمرضى الذين القوا السلاح هم أسرى الحرب واستفادوا في هذه الحالة من الحماية لتي تقررها اتفاقية جنيف، لذا قررت اللجنة الدولية للصليب الاحمر تنظيم مؤتمر دولي للعناية بأحوال الجرحى والمرضى في الحرب، وكان هذا المؤتمر هو الارهاصات الاولى للإبرام اتفاقية جنيف اضافة الى الحماية التي تقررها الاتفاقية الاولى علاوة عن الحماية التي اضافها عليهم البروتوكول الاول سنة 1977.[2]

ان احترام جميع المرضى والجرحى وحمايتهم واجب في جميع الاحوال ولا يجوز الاعتداء على حياتهم او الاساءة إليهم باي حال ويجب جمعهم ومعاملتهم بإنسانية، كما يجب ان يتلقوا اقصى حد من ممكن وبأسرع ما يمكن من الرعاية الطبية التي تطلبها حالتهم كما

* الجرحى والمرضى: هم الاشخاص العسكريون او المدنيون الذين يحتاجون الى مساعدة او رعاية الطبية بسبب الصدمة او المرض او أي اضطراب او عجز بدنيا كان او عقليا، الذين يحجمون عن أي عمل عدائي ويشمل هذان التعبيران ايضا حالات الرضع، والاطفال حديثي الولادة والاشخاص الاخرين الذين قد يحتاجون الى مساعدة او رعاية طبية عاجلة.

[1] – ميلود بن عبد العزيز، حمايا ضحايا النزاعات المسلحة في الفقه الاسلامي الدولي والقانون الدولي الإنساني، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص.262

[2] – نفسه، ص.262

يجب عدم ممارسة أي تمييز بينهم للأسباب غير الدواعي الطبية التي تطلبها حالتهم والاعتناء بهم ورعايتهم مهما كانت جنسيتهم ويتعين على الطرف الذي سيطر على ميدان المعركة ات يبحث عنهم ويحميهم من أي اعتداء او أي معاملة سيئة.[1]

كما يتعين كلما سمحت الظروف بذلك ان يتفق أطراف النزاع على تدبير عقد هدنة او وقف الطلاق النار او عمل ترتيبات محلية بحيث يتسنى نقل وتبادل وجمع الجرحى المتروكين في ميدان الفتال وما الى ذلك، ويجب على كل طرف من أطراف النزاع ان يسجل بأسرع ما يمكن بجمع البيانات التي تساعد التحقق من شخصية كل مريض او جريح او متوفى من الطرف المعادي الذي يقع في قبضته.[2]

كما جاء في نص المادة 10 من البروتوكول الاضافي الاول لسنة 1977:

- يجب احترام وحماية الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار مهما كان الطرف الذي ينتمون اليه.
- يجب في جميع الحوال ان يعامل كل منهم معاملة انسانية وان يلقى جهد المستطاع وبالسرعة الممكنة الرعاية الطبية التي تطلبها حالته ويجب عدم التمييز بينهم لأي اعتبار سوى الاعتبار الطبي.

وجاء في المادة 11 من هذا الاخير حيث تضمنت في فقرتها الاولى علة انه : يجب ان لا يلمس أي عمل او احجام لا مبرر لهما بالصحة والسلامة البدنية والعقلية للأشخاص الذين هم في قبضة الخصم او يم احتجازهم او اعتقالهم او حرمانهم من حرياتهم نتيجة لاحد الأوضاع، ومن ثم تعريض الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى من البروتوكول لأي اجراء طبي لا تقتضيه الحالة الصحية للشخص المعني ولا يتفق مع المعايير الطبية الفرعية

[1] – الطاهر يعقر، مرجع سابق، ص .103

[2] – ميلود بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص .264

التي قد يطبقها الطرف الذي يقوم بالإجراء على رعاياه المتمتعين بكامل حريتهم في الظروف الطبية المماثلة.[1]

ومراعاة المصلحة المباشرة للجرحة والمرضى يجب حماية الوحدات الطبية العسكرية او المدنية الخاضعة للإشراف السلطة المختصة , وتشمل هذه الوحدات افراد الخدمات الطبية والمهمات والإنشاءات والاجهزة الطبية وكذا وسائل النقل المخصصة والتي تتميز بشارة الصليب الاحمر على ارضية بيضاء.

كما لا يجوز دفن أي جثة او حرقها او اغراقها قبل التحقق من شخصيتها على النحو الواجب والتأكد من الوفاة بالفحص الطبي ان أمكن ومن جهة اخرى يجب عليها ان تتخذ جميع التدابير والاجراءات الممكنة دون تأخير للبحث عن الجرحى والمرضى والمفقودين وجمعهم، كما يجب على السكان المدنيين رعاية الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار حتى لو كانوا ينتمون الى الخصم.[2]

كما يسمح لجمعيات الغوث مثل جمعيات الاهلال الاحمر الوطنية والصليب الاحمر بان يقوموا من تلقاء أنفسهم بإيواء الجرحى والمرضى والعناية بهم حتى في نطاق الغزو والاحتلال، وللبحث عن الموتى والابلاغ عن اماكن وجودهم وعلى أطراف النزاع ان يقدموا التسهيلات اللازمة لهؤلاء في حال استجابتهم للنداء وان يوفر لهم الحماية اللازمة.[3]

كما تسعى اللجنة الدولية للصليب الاحمر من خلال نشاطها الى خفض معدلات المرضى والوافيات بين ضحايا النزعات المسلحة، وتعطى الاولوية لضمان الحصول على الغذاء والميته والضروريات الحيوية الأخرى، واستعادة احوال الصحة العامة المرضية ومن اجل

[1] – ميلود بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص.265

[2] – نفسه، ص.266

[3] – نفسه، ص.267

تجنب الاعتماد على الغير فان الهدف على المدى الابعد هو استعادة الاكتفاء الذاتي ومن ثم حماية كرامة الاشخاص المتضررين من النزاعات.[1]

ففي مجال الصحة تعرض وحدة الخدمات الصحية باللجنة الدولية للصليب الاحمر الى ضمان حصول ضحايا الحروب على الرعاية الصحية والوقائية والعلاجية وفقا للمقاييس العالمية المعمول بها لجميع ضحايا النزاعات المسلحة.

وبالتالي تشمل انشطة اللجنة الدولية للصليب الاحمر المتصلة بالصحة ما يلي :

- اعادة بناء المباني او اعادة تأهيلها.
- دعم الإدارة وتدريب الكوادر الطبية، ومراقبة الادوية.
- احياء خدمات التطعيم.
- توفير الادوية والمعدات الطبية الأساسية.
- جلب الفرق الجراحية الطبية الاجنبية.[2]

الفرع الثاني : حماية السكان المدنيين.

ان تطور الحروب والنزاعات المسلحة وهلاك الالاف من المدنيين في حروب عالمية واقليمية فضلا عن زيادة عدد دول المستقلة وانحسار الاحتلال وتخلف بعض مواد اتفاقيات ما قبل النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، خاصة عدم توضيح الالتزامات القانونية على القوى القائمة بالاحتلال على ارض وشعوب الغير، تنادت القوى المتحضرة في قارات العالم لصياغة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة بحماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة والمدنيين تحت نير القوى القائمة بالاحتلال لتلافي النقص والعيوب في الاتفاقيات التي

[1] – انصاف بن عمران، دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني رسالة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، تخ القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010 ص .101

[2] – نفسه، ص.102

سبقتها، ثم في العام 1977 م تم اضافة البروتوكول الملحق الاضافي لتلك الاتفاقية الرابعة، واشتماله على مجموعة جديدة من الحقوق للمدنيين اثناء الحروب و النزاعات المسلحة خاصة لبعض الفئات الخاصة واشتماله على المزيد من اليات التنفيذ الجديدة التي في مقدمتها : " ابتكار اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ".[1]

كانت اتفاقية حماية المدنيين العالمية هي الرابعة التي صاغتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بعد الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان , المؤرخة في 12 اوت 1994.
- اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار 12 اوت 1949.
- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب 12 اوت 1949.[2]

وقد كانت اتفاقية جنيف السالفة الذكر كصبغ منقحة لاتفاقيات الثلاث السابقة على هذه الاتفاقيات للاتفاقية جنيف لعام 1906 على الحرب البحرية , واتفاقية جنيف لعام 1929 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالجيوش في الميدان , واتفاقية لاهاي العاشرة لعام 1907 بشأن تطبيق مبادئ اتفاقية جنيف لعام 1906 م على الحرب البحرية، واتفاقية عام 1929 بشأن معاملة أسرى الحرب.[3]

[1] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص.103

[2] – ميلود عبد العزيز، مرجع سابق، ص .172

[3] – تكاري هيفاء رشيدة، دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، اعمال المؤتمر الدولي العاشر حول التضامن الإنساني، جامعة علي لونيس، طرابلس، 18 –20 ديسمبر 2012، ص.12

الفئات المدنية المحمية : المدني وفق الملحق الاول لاتفاقيات جنيف هو: أي شخص لا ينتمي الى الفئات الواردة في المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب وهم على وجه التحديد العناصر التي لا تنتمي الى الفئات التالية:

- افراد القوات المسلحة لاحد أطراف النزاع، والمليشيات او الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة.[1]
- افراد المليشيا الاخرى ولوحدات المتطوعة الأخرى، بما فيهم اعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون الى أحد أطراف النزاع.
- افراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة او سلطة لا تعترف بها الدولة العاجزة.
- سكان الاراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون ان يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة ان يحملوا السلاح جهرا وان يراعو قوانين الحرب وعاداتها.[2]

ورات اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين انه اذ اثار الشك سواء كان لشخص مدني او غير مدني فان ذلك الشخص يعتبر مدنيا وفق المادة 05 من الملحق الاول لاتفاقيات جنيف، الذي اضاف في المادة اياها انه يندرج في السكان المدنيين كافة الاشخاص المدنيين ولا يجوز تجريد السكان المدنيين من صفتهم المدنية وجود افراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين.[3]

-الهجمات العشوائية على المدنيين :

[1] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص .97

[2] – نفسه، ص.98

[3] – تكاري هيفاء رشيدة، مرجع سابق ص .8

اكدت المادة 05 من الملحق حضر الهجومات العشوائية ضد المدنيين وعرفتها انها : تلك التي لا توجه الى هدف عسكري محدد او تلك التي تستخدم طريقة او وسيلة للقتال او تلك التي تصيب دون تمييز الهداف العسكري والاشخاص المدنيين او الاعيان المدنيين– مؤسسات ومباني الشعب غير العسكرية.[1]

واعتبرت المادة ذاتها من الملحق الاول الاتفاقيات جنيف الهجمات العشوائية كالتالي :

- الهجوم قصف بالقنابل مهما كانت الطرق او الوسائل الذي يعالج عددا من الاهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن البعض الاخر والواقعة في مدينة او في بلدة او قرية او منطقة اخرى تضم تركزا من المدنيين او الاعيان المدنية على انها هدف عسكري واحد.[2]
- الهجوم الذي يمكن ان يتوقع منه ان يسبب خسارة في الارواح المدنية او اصابة بهم , او اضرار بالعيان المدنية او ان يحدث خلط من هذه الخسائر والاضرار يفرط في تجاوز ما ينتظر ان يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.

وحضرت المادة الحادية والخمسون ذاتها هجمات الردع ضد السكان المدنيين او الاشخاص المدنيين، وكذاك لم تجزم وضع السكان المدنيين كدروع بشرية لحماية نقاط او مناطق معينة ضد العمليات العسكرية، خاصة درء الهجوم عن الهداف العسكرية او تغطية او تحييد او اعاقة العمليات العسكرية.[3]

[1] – ميلود عبد العزيز، مرجع سابق ص .172

[2] – تكاري هيفاء رشيدة، مرجع سابق ص .10

[3] – نفسه، ص.ص.11.12

المطلب الثاني: حماية المفقودين والأسرى.

الفرع الأول: حماية المفقودين.

يضل مصير الاحياء المجهول يطارد اسر الاشخاص المفقودين الى بعد ان تسكن المدافع اذن هل يزالون الاحياء؟ هل اصيبوا او أسروا؟ ان القانون الدولي الانساني يلزم جميع الاطراف ان يجيب عن تلك الاسئلة والاعتراف بحق الاسر في معرفة الحقيقة، وتساعد اللجنة الدولية للصليب الاحمر في هذا الامر بواسطة جمع المعلومات حول الاشخاص المفقودين او انشاء اليات بالتعاون مع السلطات ترمي الى اجلاء مصير الاشخاص المفقودين معلومات عنهم الى اسرهم، اطلقت اللجنة الدولية مشروع "المفقودين " في نهاية 2001 والذي يهدف الى رفع وعي الحكومات والمنظمات الدولية وغير الدولية والتنظيمات العسكرية بمأساة المفقودين من جراء النزاع المسلح او العنف الداخلي او الحرب الذي منه اسرهم.[1]

قبل ميلاد الصليب الاحمر والتوقيع على اتفاقيات جنيف لم يكن للأسير الذي يقع بين ايدي العدو اية وسيلة لإثبات وجوده، اذ لا يعرف ان كان قد عثر عليه ميتا في ميدان المعركة او رميت جثته في حفرة مع جثث أخرى، ام انه لا يزال على قيد الحياة في احدى المستشفيات واثناء الحرب بين فرنسا وبروسيا (1870-1871) وجدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر وسيلة لإيجاد هذا الوضع فتحصلت من الطرفين المتحاربين على قائمة بأسماء الجرحى والاسرى الموجدين لدى كل منها وتمكنت بذلك بإبلاغ الحكومتين وكذا اقارب الاسرى. [2]

فنشأت الوكالة للبحث عن المفقودين حيث تنص الفقرة(هـ. ا. ء) من المادة 04 من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر على انه تامين سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، هذه الاخيرة التي تعتبر جزء من

[1] - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق , ص .29

[2] - انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص .99

اللجنة الدولية للصليب الاحمر فهي تعمل كوسيط بين الاشخاص لتساعدهم على التعرف على بعضهم واعادة الروابط العائلية بينهم , في حين تعمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تحت ادارة اللجنة الدولية للصليب الاحمر وتؤدي هذه الوكالة وظائفها لخدمة المدنيين.[1]

وتتولى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تنفيذ خمس نشاطات بمساعدة من الجمعيات الوطنية وهي لغرض حماية ضحايا النزاعات المسلحة، وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي:

- توحيد المعلومات :

حيث تقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين باستلام وجمع المعلومات المتعلقة بالمفقودين ويشمل ذلك الاشخاص المرضى.

- تبادل المراسلات:

تقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بتسليم المراسلات العائلية , قد انشا بريد الصليب الاحمر اساسا للعائلات كما يمكن استخدامه ايضا في حالة الطوارئ السفر الخاصة باللجنة الدولية للصليب الاحمر كذلك يستخدم ايضا في وثائق السفر الخاصة باللجنة الدولية الى دولة معينة واللاجئين الذين لا يمكنهم العودة الى دولة المنشأ او الاقامة او الذهاب الى دولة ترغب في استقبالهم نضرا لعدم توفر الاوراق الضرورية لديهم وفي حالة عدم وجود جواز سفر ساري المفعول او أي شكل اخر من وثائق السفر وجود التزام يمنح تأشيرة من الدولة التي يرغب الشخص التوجه اليها ,لذا يجب اعادة الوثائق الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[2]

الفرع الثاني: حماية أسرى الحرب

تحتوي اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والمؤرخة في 12 اوت 1949 على 143 مادة , وهو يلخص بصورة عامة المعاملة التي من حق الاسرى ان يتلقوها

[1] – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق، ص .29

[2] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص .99

ويوضح ان أسرى الحرب في كل الظروف ان يحتفظ بأهليتهم الكاملة ولا ينقل أسرى الحرب الى بلد اخر الا إذا كانت دولة منظمة لاتفاقية وقادرة على تطبيقها.[1]

1) الحماية المقررة لأسرى الحرب

جاءت اتفاقية الثالثة لسنة 1949 المتعلقة بمعاملة الاسرى الحرب ونصت على حمايتهم وان لا يقوم الاسرى بأعمال الا وفق ارادتهم ويتمتع الاسير بالعديد من المزايا من ناحية الملابس والاغذية والعناية الصحية والطبية وممارسة الشعائر الدينية وتوفير الاتصال بينه وبين العالم الخارجي.[2]

تكفل الاتفاقية مجموعة من الضمانات الاسرى الحرب منذ لحظة وقوعهم في الاسر وان معاملة هؤلاء تكون وفق مبدا المعاملة الانسانية لأسير الحرب أي احترام الشخص الاسير معنويا وماديا.[3]

كما تنص ايضا الاتفاقية على ان أسرى الحرب يعتبرون تابعين لسلطة دولة العدو وليس لسلطة الافراد او الوحدات العسكرية التي اسرتهم وعلى هذه الدولة ان تعاملهم دون تمييز للون او عنصر العقيدة الدينية او السياسية، وان تقدم لهم الغذاء واللباس اللازم وان يكون لكل معسكر مستوصف، كما يحق للأسرى الحرب ممارسة نشاطهم الفكري والثقافي والرياضي ويسمح لهم بإرسال الرسائل واستلامها ولكن تحت الرقابة.

ينتهي الاسر لأسباب عديدة منها: الوفاة او اعادة الاسرى الى اوطانهم اثناء العمليات العدائية او الافراج عنهم بعد انتهائها.[4]

[1] – ناصر عبد الله عودة عبد الجواز، الاسرى – حقوقهم – واجباتهم – احكامهم، ط.1، دار الكنوز للمعرفة، 2017، ص.26.

[2] – نفسه، ص. 27

[3] – نعمان عطا الله الهيني، مرجع سابق، ص .93

[4] – نفسه، ص.102

من أبرز مظاهر ممارسة اللجنة الدولية للصليب الاحمر لمهمتها لحماية ضحايا النزاعات المسلحة نجد زيارتها للأشخاص المحرومين من الحرية، أي أسرى الحرب والمحتجزين، حيث تواظب اللجنة الدولية للصليب الاحمر على زيارتهم منذ عام 1915 وذلك منذ الشهور الاولى للحرب العالمية الأولى، حين تبين ان امد الحرب سوف يطول لذا اولت اللجنة الدولية اهميتها لأحوال أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين، وهكذا شرعت اللجنة في زيارة هؤلاء الاشخاص بمبادرة منها وبموافقة الاطراف المتضاربة.[1]

ففي النزعات المسلحة غير الدولية واوضاع الاقتتال الداخلي فان المادة 03 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الاربع والنظام الاساسي للحركة تسمح للجنة الدولية بعرض خدماتها فيما يتعلق بزيارة المحتجزين وتقبل حكوماتهم وعائلاتهم بمصيرهم ونتيجة لذلك تم تضمين زيارة الاسرى في قواعد قانون جنيف بشأن أسرى الحرب المبرمة عام 1929 الى غاية تبني اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 المتعلقة بحماية أسرى الحرب.[2]

وتسعى اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى حماية أسرى الحرب بهدف:

- منع وانهاء حالات الاختفاء والاعدام بلا محاكمة والتعذيب واساءة المعاملة.
- اعادة الروابط بين المحتجزين واسرهم.
- تحسين الاحتجاز عند الضرورة وفقا للقانون المعمول بها.
- توفير الموارد والمساعدات الطبية العاجلة وقت الحاجة وهي تفعيل ذاك عن طريق القيام بالزيارات الى اماكن الاحتجاز، وعلى اساس النتائج التي تتوصل اليها تبذل اللجنة الدولية للصليب الاحمر مساعي سرية لدى السلطات وتقدم عند الضرورة مساعدات مادية او طبية للمحتجزين.[3]

[1] – ناصر عبد الله الجواد، مرجع سابق، ص .27

[2] – انصاف بن عمران، مرجع سابق، ص .105

[3] – نفسه، ص.106

- محاولة اللجنة الدولية بأسلوب مرن وبإصرار اثناء زيارتها ان تسمح لها سلطات الدولة المعنية بما يلي:
- السماح لها بمقابلة من تختارهم من السجناء داخل مكان الاعتقال.
- السماح لها بزيارة كل اماكن الاعتقال في الدولة.[1]

[1] – اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تعرف على اللجنة الدولية، مرجع سابق، ص.27

الفصل الرابع

دور الصليب لاحمر في دعم اللاجئين الجزائريين

المبحث الأول: الصليب الأحمر الدولي في الجزائر.

المبحث الثاني: دعم الصليب الأحمر الدولي للاجئين الجزائريين.

المبحث الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الصليب الأحمر.

المبحث الأول: الصليب الأحمر الدولي في الجزائر.

نظرا لاستمرار السلطات الاستعمارية في ممارساتها القمعية تجاه الشعب الجزائري، كان لابد على الثورة الجزائرية ان تستخدم كافة الوسائل وعلى جميع الأصعدة للتخفيف من معاناتها، لذلك أبدت استعدادها في التعامل مع كافة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وعلى راسها الصليب الأحمر الدولي.

المطلب الأول: علاقة جبهة التحرير الوطني بالصليب الأحمر الدولي.

الفرع الأول: اتصالات (ج. ت. و) بالصليب الأحمر.

تعود الاتصالات الأولى بين (ج. ت. و) واللجنة الدولية للصليب الأحمر الى سنة 1955 أي قبل تشكيل الهلال الأحمر الجزائري، ففي نفس السنة قدم فرحات عباس الطبيب بن تامي كممثل مستقبلي للهلال الأحمر الجزائري في جنيف(بما ان مؤتمر الصومام قد أشار الى الاتفاقيات الدولية بالخصوص الى اتفاقيات جنيف)، هذا ما جعله يشير الى انشاء مصلحة الصحة التي يجب الا تحمل السلاح وان يكون سلاحها الوصفات التي تقدمها لعلاج الجرحى والمرضى، كما اصر على الجزائريين بتقديم ترخيص على ميلاد الهلال الأحمر الجزائري الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

ومن هنا قررت هذه اللجنة امام العنف الفرنسي في الجزائر ارسال نداء باسم إنسانية الحرب خاصة في اوت 1955 فقد دخلت مفضلة وضع كل مجهوداتها في العملية التطبيقية لصالح الضحايا من الجانبين المتنازعين.[2]

[1] – عبد المجيد الفضه، "البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954–1962"، المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دولية محكمة، ع.14، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، د. س. ن، ص. 256

[2] – مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال اضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر، قندوز عباد فوزية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص.57

وفي بداية 1956 قامت (ل. د. ص. ا) باستطلاعات مع (ج. ت. و) والتعرف على مصير الجنود الفرنسيين الذين كانوا أسرى لديها، وما ان نشا (هـ. ا. ج) حتى اتصل نائب مدير الشؤون الفضائية للصليب الأحمر بممثلي (ج. ت. و) في الرباط في مارس 1957 حينما جاء لتسليم ادوية (لج. ت. و)وكان اللقاء يتمحور حول مصير الاسرى،[1] ومن بين الأسباب التي دفعت (ل. د. ص. ا) الى باللجنة الجزائرية بالقاهرة، منذ بداية الحرب كان ان جيش التحرير الوطني بين يديه سجناء حرب فرنسيين لهذا طالب محمد خيضر اللجنة (د. ص. ا) ان يحقق في امر النساء القبائليات السجينات بالجزائر العاصمة. مقابل ذلك طالبت اللجنة د ص ا تسليم قائمة للسجناء الذين قبض عليهم جيش التحرير.[2]

وهنا أصبح الوضع لا يمكن التحكم فيه الى درجة ان (ل. د. ص. ا) خرجت الى صوابها فبعثت بمذكرة للجهتين في 28 ماي 1958 طالبة منهم خاصة بان تلتزم معا باحترام المادة 03 من اتفاقيات جنيف الأربعة،[3] رد فعل الجهتين كان مختلفا اذ كانت فرنسا اذ كانت فرنسا قد عبرت عن موقفها العادي، اما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تستطع ان تتقبل عدم التبادل في المساعي فماطلت من اجل الانتقال الى جنيف حيث تحاور الرئيس فرحات عباس مع رئيس (ل. د. ص. أ) حول الموضوع في 26 ماي 1958 حيث اعلن رئيس الحكومة ان تتلقى حكومته كل مبادرة دولية تعمل على تطبيق الترتيبات الإنسانية لاتفاقية جنيف.[4]

ومن هنا قامت الحكومة المؤقتة بالإفراج عن جنود ومدنيين في 15-18 ماي1959، اغلبهم في الولاية الثالثة التي حررت 9 جنود و4 جنود في 1960 وحررت الولاية 4 و20 جنديا و26 مدنيا كما أفرجت على5 مدنيين9 مدنيين من بينهم امرأتان كلهم أوروبيون وجنود

[1]-عبد المجيد الفضه، مرجع سابق، ص.257

[2]- مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص.39

[3]- نفسه، ص.58

[4]- نفسه، ص.59

كما أطلقت الولاية2 في جوان 1959 سراح امرأتان أخريين اضافة الى بعض الافراجات التي تم مباشرة عبر الجبال في الولاية 2.3.4 ونلاحظ ان هذه الافراجات قليلة لقلة عدد الاسرى، الا ان التأثير كان كبيرا في كسب الراي العام الفرنسي والعالمي.[1]

وكرد للجميل الذي قامت به الحكومة المؤقتة الجزائرية من إطلاق سراح الاسرى زارت (ل. د. ص. أ) سجونا ومخيمات في فرنسا وطالبت السلطات الفرنسية ببعض التحسينات كإعادة الماء للسجون وتحسين المستوى المعيشي والحمية المعمول بها للسجناء. واقامت ورشات....[2]

وينبغي ان نشير انه بالرغم من المرونة التي ابدتها الحكومة المؤقتة في التعامل مع اللجنة (د. ص. أ) الا ان هذه الأخيرة لم تستطع الضغط على الطرف الاخر لإيقاف سلسلة الاعدامات المنفذة دون محاكمة مسبقة والادانات المنطوق بها التي طالت الاسرى الجزائريين.[3]

الفرع الثاني: انخراط الجزائر في اتفاقيات جنيف.

لقد فرض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 14 يناير 1960، الحكومة المؤقتة ان تسعى للانضمام الى اتفاقيات ايفيان في جنيف حول قواعد الحرب بأمل ضمان حماية الاسرى والجرحى من الجنود وفدائيو الجبهة وجيش التحرير وحماية حقوق المواطنين بصفة عامة وكان جيش الاحتلال الفرنسي قد بدا منذ اعلان الثورة في الفاتح من نوفمبر1954 على العبث بكل القوانين والاستهتار بها بدعوة ان ما يجري في الجزائر ليس حربا حتى يتقيد بقواعدها.[4]

وفي غضون الأسبوع الأول من مارس1960 ادلى الرئيس ديغول اثناء زيارته للجزائر بتصريحات امام ضباط جيش الاحتلال تشير بوضوح انه يعتزم اجتياز خطوة أخرى في تصعيد

---

[1]– عبد المجيد الفضه، مرجع سابق، ص.ص.257.258.

[2]– مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص.60

[3]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، تر: علي الخشن، ط.2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص.288.

[4] – محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.618

الحرب مثل قوله: ان تقرير المصير يستلزم القضاء أولا على جبهة وجيش التحرير.[1] وفي معرض الرد على هذا التصعيد قررت الحكومة المؤقتة استغلال هذا السياق المحلي للانضمام الى اتفاقيات جنيف الأربعة المبرمة في 12 اوت 1949م و، وجاء قرار الحكومة في6 افريل بعد الاستماع الى تقرير عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية الذي كان قد اشرف على اعداد ملف الانضمام الذي يضم طلب الحكومة، وبعض المستندات منها مذكرة قانونية توضيحية تؤكد أهلية الحكومة لإبرام المعاهدات والمواثيق الدولية تحسبا لرفض او تحفظ محتمل من الدولة السويسرية على اتفاقيات جنيف.[2]

وكان الجواب: تفويض دولة تتبادل الاعتراف مع المحكومتين الجزائرية والسويسرية في ان واحد ووقع الاختيار على الحكومة الليبية التي ارفقت ملف الانضمام برسالة الى الحكومة الاتحادية بواسطة الجهات المختصة فيها وكلف بتقديم الملف كل من:

- محمد بجاوي: الخبير القانوني الجزائري ممثل الحكومة المؤقتة لدى الامم المتحدة بجنيف.
- منصور كهيبة: الممثل الليبي لدى نفس الهيئة.[3]

وفي 20 يوليو1960 ذهب كل من المكلفين الحكومة الاتحادية ليجدوا أنفسهم امام السيد ديراهم- رئيس قسم المنظمات الدولية- الذي فوجئ بالطلب فرفض استلامه اول وهلة وكان المكلفين يتوقع ذلك فقاموا بالإلحاح عليه المهم ان يؤدي المهمة كيف ما كان الأسلوب والطريقة، وبعد جدال قانوني دبلوماسي وصلا الى حل وسط التالي ان يحتفظ بملف طلب الانضمام على ان يكتفيا منه بقبول ابداعه شفويا ريثما ترى حكومته الامر.[4]

---

[1]- محمد بجاوي، مصدر سابق، ص.283.

[2]- محمد عباس، مرجع سابق، ص.619.

[3]- محمد بجاوي، مصدر سابق، ص.283.

[4]- محمد عباس، مرجع سابق، ص.619.

وكانت مفاجأته السارة في 24يوليو الموالي تلقت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول انضمامها الى اتفاقيات جنيف ابتداء من تاريخ استلام الملف 20 يوليو 1960، وحرصت الحكومة الاتحادية على التوضيح انها فعلت ذلك بصفتها دولة مؤتمنة وكان انضمام الجزائر المكافحة الى اتفاقيات جنيف من اهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960 نظرا لأهمية تبعاته القانونية والدبلوماسية.[1]

ومن هنا أصبحت الحكومة الجزائرية العضو 77 في اتفاقيات جنيف وأنها أصبحت صاحبة سيادة وان الشهادات الدبلوماسية تسجل اليوم وفاة الجزائر الفرنسية وان هذا الحدث الدبلوماسي يعتبر انتصارا عظيما للجزائر، كما يعتبر هزيمة نكراء لسياسة فرنسا الخارجية التي بذلت كل جهودها لمنع هذا الحدث.[2]

لقد بعثت الحكومة وثيقة الدولية التي تنخرط فيها الجمهورية الجزائرية **انظر الملحق رقم03** لأول مرة تعتبر رمزا له أهميته ومما يزيد في الدلالة الرمزية هو ان هذه الوثيقة ذات قيمة إنسانية بحتة. وان الراي العام الدولي في مقدمته 76 دولة الموقعة على الاتفاقية لن تعذر فرنسا في استمرارها على رفض تطبيق هذه الاتفاقيات إزاء جنودها الذين لا تعترف بهم كأسرى حرب. ومواصلتها في التعذيب الوحشي على الشعب كله، انه ينبغي ان تنتهي هذه الفضيحة الاستعمارية فحرب الجزائر يتقابل فيها اليوم طرفان متنازعان كل منهما عضو في اتفاقيات جنيف.[3]

---

[1]- محمد عباس، مرجع سابق، ص.620.

[2]- " الجمهورية الجزائرية في اول معاهدة دولية"، جريدة المجاهد، ج.3، ع.73، 25 جويلية 1960، ص.114.

[3]- نفسه، ص.114.

المطلب الثاني: مهام الصليب الأحمر الدولي في الجزائر.

مارست اللجنة الدولية للصليب الأحمر نشاطها في الجزائر وفق شروط فرضتها عليها السلطات الفرنسية وهي:

1) نشاط المهمة لا يكتسي طابع تحقيق ولكن زيارة انسانية لا علاقة لها بالبحث عن الوضعية القانونية للمعنيين.

2) ان يتم توزيع المساعدات من قبل المنظمات الفرنسية المعتمدة من طرف الحكومة.

3) ارسال استنتاجات النتائج من طرف اعضاء البعثة الى السلطات الفرنسية فقط وعدم ابلاغها الى الراي العام.

خلال هذه المهام العشرة المخصصة لزيارات مساحات الاعتقال فان الممثلين الدوليين قاموا بزيارة السجون الجزائرية 6 مرات وكانت بعثات اللجنة الدولية تسمى بمهمة تفقد السجناء او المعتقلين يقودها مندوب وافد من جنيف بمساعدة مندوب في البلد المعني.[1] **انظر الملحق رقم04.**

1) المهمة الاولى:(28 فيفري-18افريل1955):

خصصت اول مهمة للمغرب والجزائر وفي هذا الاخير فان الهدف المسطر كان محددا بالشخاص الذين قبض عليهم عقب الاحداث رغم ان الترخيص كان عام، وكان اغلبية السجناء لم يكونوا سوى متهمين، ووفق القانون الفرنسي فانهم لا يزالون تحت سلطة قضاة التحقيق، وللاتقاء بهم يجب الحصول على رخصة من القضاة لكل مؤسسة حتى يتم الاستقبال دون شهود، ومن جهة اخرى فان بعض القضاة كانوا يترددون بينما الاخر فانهم اتخذوا ذريعة استقلال القضاء معتبرين أنفسهم غير ملزمين بتطبيق قرار الحكومة الفرنسية.[2]

[1]- مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص. 69

[2] - محفوظ عاشور، مرجع سابق، ص .39

اقتصرت الزيارة على السجون فمن خلال المقابلات مع المعتقلين تعرف ممثلو اللجنة الدولية على مراكز ادارية معروفة باسم "مراكز الايواء" وكان عددها ثلاث بكل منطقة رئيسية وهي معسكر بالجرف منطقة قسنطينة، الثاني بالبر واقية بمنطقة الجزائر العاصمة والثالث بأرزيو بمنطقة وهران.[1]

وهكذا واجهت المهمة الاولى العديد من المشاكل كترخيص اللقاء مع المعتقلين لم يكن يمنح بانتظام كما كان الحال بالنسبة للمغرب، ففي نفس المنطقة يمنح الترخيص في بعض السجون ويرفض في مناطق اخرى، ورغم كل هذه العراقيل التي واجهت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الا ان ممثلي اللجنة تمكنوا من زيارة 43 سجن اعتقال من 113 معترف بها رسميا من طرف مديرية الامن العامة.[2]

2) المهمة الثانية:(22 ابريل –28 جوان 1965):

حسب محفوظ عاشور فان في النصف الثاني من سنة 1955 تطورت احداث الثورة بشكل خطير، فكان لهجومات 20 –08–1955 على الشمال القسنطيني الاثر الكبير في خلط اوراق القادة العسكريين الفرنسيين مما استوجب على اللجنة الدولية تكثيف مساعيها لدى الطرفين للقيام بمهامها. ففي شهر فيفري 1956 التقى دافيد دوتراز بعثة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ودار اللقاء حول ما يلي:

- نشاط اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الجزائر.
- المطالبة باحترام مبادئ اتفاقية جنيف لسنة 1949 من طرف مناضلي جبهة التحرير الوطني.[3]

[1] –مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص .69.

[2] – مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر استنادا الى اضابير اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تر: عباد فوزية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص.14.

[3] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.41.

اما وليام ميشال فقد اتصل بدوره بممثلي الجبهة احمد بن بلة ومحمد خيضر في باريس ودار اللقاء حول قضية الاسرى الفرنسيين، وفي نفس الصدد استقبل رسالتين من وفد جبهة التحرير في القاهرة تضمنتا استعداد الجبهة وجيشها لتطبيق مجمل اتفاقيات جنيف على الوضع في الجزائر بما في ذلك المادة الثالثة المشتركة لكن الجبهة طالبت بتطبيق الاتفاقيات الاربعة كاملة لإجبار الاستعمار الفرنسي على العدول واعتبار الاسرى الجزائريين سجناء القانون العام ، وفي 26-03-1956 استقبل رئيس الوزراء الفرنسي غي مولي*في باريس رئيس اللجنة الدولية ليوبوند بواسييه قصد العمل على تذليل الصعوبات امام ارسال بعثات اخرى الى الجزائر لزيارة المعتقلين في مختلف اماكن الاحتجاز.[1]

وبعد حصوله على الموافقة تشكلت مهمة جديدة قادها خمسة مندوبين مقسمين الى فوجين وهم كلود بيوروني بوفي، بيار قايار، والاطباء منهم هسن ويلنار قاموا بزيارة 57 مركز للتوقيف أي 08 مراكز ايواء او مراكز للانتقاء والعبور و49 سجن.[2]

واضاف التقرير انه يأمل في تحسين امدادات المياه في بعض المراكز مثل البرواقية، بوسي، افلوا، والجرف، فالمعتقلون في حالة تسيب تام، ويضيف التقرير ان بالبرواقية ونظرا لقربه من مركز اعتقال فانه ليس به أي ظروف لائقة بالنسبة للمعتقلين السياسيين والاداريين.[3]

* غي مولي:(1905-1975) شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي في شمال افريقيا، أصبح الامين العام للحزب الاشتراكي، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، نجح في الانتخابات وأصبح رئيسا للحكومة الفرنسية في فيفري 1956 انظر: سعدي مزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.110.

[1] -عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .42

[2] - عسال نور الدين، المجتمع الدولي والتعذيب اثناء الثورة الجزائرية، مج.1، العبر للدراسات التاريخية والاثرية، ع.2، جامعة جلالي يابس – يدي بلعباس -2018 ص.358.

[3] - مصطفى خياطي، المحتشدات اثناء حرب الجزائر حسب ارشيف الصليب الاحمر الدولي، تر: محمد المعراج وعمر المعراج، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص.5.

3) المهمة الثالثة: (16 اكتوبر-03 نوفمبر 1956)

لقد اختلف الباحثون في تاريخ هذه المهمة اذ نجد الدكتور مصطفى خياطي ارخ لهذه المهمة بتاريخ 16 -10الى 03-11-1956، في حين ارخ الباحث محفوظ عاشور هذه المهمة بتاريخ 15-10الى03-11-1956، الا ان كلاهما تحدثا عن احداث هذه المهمة، واهم ما تضمنته هذه المهمة هي ان بعد حصول اللجنة الدولية على موافقة غي مولي والمقيم العام روبير لاكوست*، تنقلت بعثة جديدة بقيادة المندوب بيار غيار مرفوق بالطبيب غيان نفقد حالة المعتقلين والموقفين في ستة مراكز ايواء واماكن الحجز في مختلف مناطق الجزائر، وخلال هذه الزيارة تم الوقوف على حالة الجرحى من الاسرى الجزائريين في المستشفيات كمستشفى وهران.[1]

4) المهمة الرابعة :(15 ماي -06 جولية 1957)

يقول مصطفى مكاسي ان المهمة الرابعة جرت بهذا التاريخ بموافقة من الوزير المقيم، حيث ابلغت به اللجنة في رسالة مؤرخة 04- 1957 للقيام بمهمة انسانية جديدة، وكانت اللجنة تتألف من السيد بيار قيار والدكتور قيون وهدف هذه المهمة انه يرمي الى مايلي:

- تجديد الزيارات التي قامت بها خلال ربيع 1956 بالسجون الرئيسية.
- القيام للأول مرة لمراكز العبور والانتقاء الموجودة تحت السلطة العسكرية.[2]

* روبير لاكوست: من مواليد الدردنة في جنوب غرب فرنسا 05-07-1898، من عائلة فقيرة، نال شهادة البكالوريا من ثانوية بريف غليارد ليلتحق بكلية الطب في جامعة باريس، التحق بجبهات القتال الفرنسية ابان الحرب ع.1، انخرط في الحياة النقابية وأصبح من قادة المدرسة الاشتراكية، أصبح عضو ناشطا في النقابة الفرنسية للعمال، عين كممثل لديغول في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال الالماني، أنظم الى الفرع الفرنسي للأممية العالمية، توفي 09-03-1989. انظر:
Alistair Horne,Histoire de la guerre d'Algérie ,traduit de L'Anglais par Yves du gurvy ,Ed Allain Michel,paris ,1980,p .159

[1] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .42

[2] – مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص .85

اتجهت البعثة بقيادة المندوب بيار غيار والطبيب لويس اليكسي غيان الى الجزائر حيث التقى بالسلطات المدنية والعسكرية التي حاولت التركيز على حادثة ملوزة *لكي تحول اهتمام البعثة عن مهمتها الاصلية، لكن اللجنة الدولية رفضت الاستجابة لنوايا الحكومة الفرنسية مؤكدتا على ان التحقيق في القضايا ليس من صلاحيتها، وفي 08 جويلية قدمت تقريرها للجنرال صالان** Salan وارسلت نسخا منه في اليوم الموالي الى رئيس الحكومة الفرنسية برجس مونور ،تضمن التقرير شكاوي خاصة بعذيب الاسرى والمعتقلين في مراكز الانتقاء والعبور ومراكز الايواء والسجن المدني لمدينة تلمسان.[1]

ومن بين الزيارات التي قامت بها اللجنة هي زيارة عشرة سجون مثل السجن المدني بقسنطينة وبباتنة، السجن المدني ببليدة، بمستغانم، تلمسان وغيرها، وبناء على طلب من ممثلي (ل. د. ص. أ) فان مديرية مصلحة السجون بالجزائر العاصمة سلمت لهم عدد المعتقلين في جميع سجون الجزائر حيث كان العدد الكلي 19842 معتقل من بينهم 14471 سجناء سياسيين اغلبهم متهمون.[2]

5) المهمة الخامسة:(23 نوفمبر –28 فيفري 1958)

* حادثة ملوزة: وقعت سنة 28-05-1957 ابان الثورة في منطقة ملوزة والتي تسمى اليوم ببني يلمان شمال غرب ولاية المسيلة، بدأت على الساعة الثامنة صباحا من طرف قوات مسلحة تابعة لجيش التحرير من الولاية الثالثة، فحاصروا المنطقة واخرجوا الاهالي من منازلهم واكواخهم ويجمعون الرجال والشباب وقاموا بقتلهم بواسطة الخناجر وتدخل الجيش الفرنسي، وبهذه العملية استطاعت الجبهة ضرب الحركة المصالية، قدرت عدد الضحايا ب 301 قتيل و50 جريحا. انظر: بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائري، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2017 -2018، ص.152

** الجنرال صالان (10يونيو1899-03 يوليو 1984)، خريج كلية الحربية سان سير، انتقل الى الجزائر 1942 بمهمة العمل النفسي، شارك في الحرب الاستعمارية في الهند الصينية، التحق بالجيش الفرنسي في الجزائر 15-11-1954، اشتغل قائد عام للقوات المسلحة في الجزائر، وكان وراء قنبلة ساقية سيدي يوسف. انظر: رفائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي اثناء الثورة التحريرية الجزائرية، تر: احمد بن محمد بكلي، دار امدوكال للنشر، الجزائر، 2010، ص.66

[1] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .44

[2] –مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص.86

خلال هذه المهمة لم يتم زيارة السجون بل تمت زيارة تسع مراكز ايواء تعرضوا من طرف ممثلي اللجنة وكانت هذه المهمة تتمة لمهمة ماي، جوان1957 وقد سطرت الاهداف التالية:

- زيارة مراكز الايواء.
- اتمام زيارة المراكز العسكرية للعبور والانتقاء.
- زيارة المستشفيات التي يوجد بها المرضى والجرحى من المراكز العسكرية للعبور والانتقاء والجرحى الذين اصيبوا عنما قبض عليهم.[1]

وحسب مصطفى خياطي ان ممثلي اللجنة الدولية علمت بوجود 160 مركزا وعدد المعتقلين بالمراكز العسكرية للعبور والانتقاء وصل في ديسمبر 1957 الى 10.000 معتقلا.[2]

6) المهمة السادسة:(04 ديسمبر –23 ديسمبر 1958)

خصصت هذه المهمة لزيارة 12 سجين، وفي الوقت نفسه تمت جولة من طرف اللجنة الدولية للصليب في السجون والمعسكرات حيث سجن الجزائريون بفرنسا عام1959، وقد سجلت شكاوى متعلقة بالتعذيب الذي سلط على السجناء خلال استنطاقهم.[3]

وحسب الباحث محفوظ عاشور فان بعد الزيارات التي قامت بها اللجنة، لاحظت البعثة توقف السلطات الفرنسية من تقديم المقاتلين الجزائريين الى العدالة وهذا طبقا لتعليمة التي اصدرها الجنرال صالان بقوله: "لقد تم الغاء تقديم المقاتلين الى العدالة، وهذا الاجراء يستثني الذين ارتكبوا عمليات متطرفة مضرة بالحالة النفسية العامة ..."ومن جهتها اعتبرت اللجنة قرار

[1] – مصطفى خياطي، معسكرات الرعب اثناء حرب الجزائر من خلال اضابير اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تر: عباد فوزية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص.208.

[2] – مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص.92.

[3] – مصطفى خياطي، معسكرات الرعب اثناء حرب الجزائر، مرجع سابق، ص.210.

صالان خطوة هامة نحو تطبيق القوانين الدولية الخاصة بأسرى الحرب التي تتضمنها اتفاقية جنيف الثالثة.[1]

7) المهمة السابعة (15 اكتوبر –27 نوفمبر 1959).

خلال هذه المهمة تمت زيارة 13 مركز ايواء، كما تمت زيارة 44 مركز عبور وانتقاء، وزيارة المراكز العسكرية بالجزائر العاصمة 23 زيارة، وبالنسبة للمراكز العسكرية بالقطاع القسنطيني تمت بها 09 زيارات.[2]

وكانت بعثة هذه المهمة متكونة من السادة بيار روجي، فست، الدكتور جون لويس، شاستوناي، ولورانت فست. قدمت تقرير ارسلت الى جنيف في 15 ديسمبر 1959، هذا التقرير سلم بعد ذلك الى باريس لمناقشة الاسئلة، واكد السيد غايار في كلمته الاهداف المسطرة خلال هذه المهمة، واهم الملاحظات التي قدمت بمراكز الايواء، كما يؤكد بالخصوص على الوضعيات الخطيرة المتعلقة بتوسيع نطاق سوء المعاملة والتعذيب خلال الاستنطاق.[3]

8) المهمة الثامنة: (25 جانفي –23 فيفري 1961).

في هذه المهمة قرر ممثلو اللجنة التوجه نحو 11 سجنا حيث ارسلت اللجنة بعثة الى الجزائر في خريف 1960، الا ان الحكومة الفرنسية اجلتها الى جانفي 1961 للأسباب تقنية فقبلت اللجنة الدولية للصليب هذا الراي.[4]

وحسب محفوظ عاشور فان بعد حصول اللجنة على توضيحات من السلطات الفرنسية بخصوص تأجيل مهمة، ارسلت اللجنة بعثة جديدة بقيادة المندوب Pierre Gaillard و Roge

[1] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.46.

[2] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص. 47

[3] – مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص.96.

[4] – نفسه، ص.97.

vustوالطبيبChastonay، حيث زارت 61 مركزا اعتقال لكن سلطات الاحتلال لم تسمح لها بزيارة مراكز الاستنطاق.[1]

9) المهمة التاسعة: (24-فيفري -15 ديسمبر 1961)

في هذه المهمة قام كل من بيار غيار والمندوب روجي فست والطبيب دوكا ستوني بزيارة 51 مركزا اعتقال و06 مستشفيات، تم التأكد من خلال هذه الزيارات من استمرار في تعذيب الجزائريين خاصة في مراكز الاستنطاق وفي السجون، وهذا ما اكدته مرارا جبهة التحرير الوطني عن طريق ممثل الهلال الاحمر في جنيف، وفي فيفري 1962 راسلت الجنة الوزير كفادو مرفل من اجل وضع حد لهذه التجاوزات، الا ان الاوضاع بقيت على حالها.[2]

10) المهمة العاشرة: (29ماي الى12 جوان 1959).

تعد اخر مهمة قامت بها اللجنة الدولية قبل اتفاقيات تقرير المصير للبلاد، فمنذ امضاء افيان بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية فان كلا منهما قاما بإطلاق سراح السجناء الذين بين ايديهم. وحسب مصطفى خياطي فان خلال هذه البعثة تقلص عدد زياراتها للسجناء.[3]

وحسب محفوظ عاشور زارت البعثة 10 اماكن للاحتجاز كانت خاصة بالموقفين من أصل اوروبي، وفي هذا الإطار استقبل المحافظ السامي الفرنسي كريستيان فوشيه في بومرداس المندوبان بيار غيار وروجي فست اللذان تحاورا مع رئيس السلطة التنفيذية السيد عبد الرحمان فارس ومندوب الشؤون الاجتماعية حميدو، وعلى ضوء هذه المحادثات باشر المندوب Martin

[1] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .48

[2] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص. 49

[3] – مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص.107

Michel زيارته لتسعة مراكز منها قصر الطير*، الذي كان فيه 1000 معتقل لم يطلق سراحهم.[1]

*–مركز قصر الطير: يقع هذا المعتقل بالقرب من عيم ولمان بولاية سطيف وهو خاص بالمجاهدين والأسرى، وتعود تسميته الى اسم قرية منذ أكثر من ثلاثة قرون يوجد بها بيت كبير يبلغ ارتفاعه حوالي 07 أمتار وكان الصيادون يتوجهون اليه من كل المناطق لوجود الطيور الجارحة، حول الى معتقل في شهر ماي 1958.انظر: عمار ملاح وثائق ووقائع عن الثورة التحريرية بالأوراس الولاية الثالثة بعريف، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.19

[1] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .51

المبحث الثاني: دعم الصليب الأحمر الدولي للاجئين الجزائريين.

المطلب الأول: دعم الصليب الأحمر الدولي للاجئين الجزائريين بتونس.

الفرع الأول: تضامن الصليب الأحمر الدولي مع اللاجئين الجزائريين.

لقد عملت هيئة الهلال الأحمر التونسي على بذل جهودا لتقديم الإعانات الضرورية للاجئين اذ قام رفقة الجمعيات والمنظمات الوطنية بحملة تحسيسية ونظم عدة اكتتابات لجمع التبرعات حيث تبرعت هذه الهيئة بمبلغ نصف مليون فرنك لتوزيعها على اللاجئين و500كلغ، من الخبز والاسعافات وبقي الشعب التونسي يواصل مواساته ومديد المساعدة للإخوان الجزائريين بتونس.[1] **انظر الملحق رقم05**

لقد أرسل الحبيب بورقيبة* وفد من وزارة الخارجية التونسية الى الخارج لتحسيس العالم بالقضية الجزائرية وبالأعمال الاجرامية الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق السكان الجزائريين الذين اضطروا الى الفرار الى تونس، ويتشكل الوفد الباجي قائد السبسي ونجيب البوزيري ومهمتهم كانت الاتصال بالمنظمة الدولية للاجئين لبسط قضية اللاجئين الجزائريين، علما انه تم الاتصال بالسيد لاندت رئيس هذه المنظمة وكذلك بالمنظمة الأممية للصليب الأحمر.[2] ومن هنا طالبت الحكومة التونسية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في شهر جوان 1957 معالجة مشكلة اللاجئين على أراضيها. ومن هنا بدأت الاتصالات تتم عن طريق الهلال الأحمر التونسي الذي اشتهر منذ مارس 1957 دوليا بتنبيه لقضية اللاجئين فقد

---

[1] – حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص.508.

*الحبيب بورقيبة: زعيم سياسي تونسي، مختلف في ميلاده ما بين 1900و1903، ولد بمدينة المنستير، كانت بدايته السياسية مع الحزب الدستوري القديم1933 ثم انسحب منه واسس حزب دستوري جديد1934، وقع وثيقة الاستقلال مع فرنسا في 20 مارس 1956، تولى رئاسة الجمهورية التونسية توفي في سنة2000. انظر: لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وابعادها الافريقية، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص.258.

[2] – طاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص.194.

كان يستنجد دائما بالمساعدات الدولية ويصرخ ويستنجد بهيئات الإغاثة الدولية للإسراع بتقديم الإعانات الإنسانية كما اخذ بيد هيئة الهلال الأحمر الجزائري قبل ان يحقق الاعتراف الدولي،[1] فقد كان الهلال الأحمر التونسي يقف الى جانبه بالتشجيع المادي والمعنوي وكان خير ممثل لمطلب مساعدة اللاجئين خلال الندوة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي انعقد بنيودلهي[2] في دورته 19 حيث امتد هذا المؤتمر في20 أكتوبر 1957 الى غاية 07 نوفمبر 1957 حيث دام نصف شهر تقريبا، ويعقد هذا المؤتمر العالمي مرة كل 4 سنوات.

حيث شارك فيه حوالي 80 وفدا من مختلف بلدان العالم،[3] منهم الوفد الجزائري كل من الشريف قلال والدكتور بن تامي ورشاد بن احمد حيث لم يعترف المؤتمر بشرعية تمثيلهم، وبفضل تضامن جمعيات الهلال الاحمر للدول العربية حيث تم ادماج ممثلي الجزائر ضمن الوفود العربية حيث شارك ممثلو الجزائر بصفتهم ملاحظين لا أعضاء رسميين في المؤتمر ضمن وفد الهلال الأحمر السوري.[4]

كما كانت القضية الجزائرية محل دراسة في هذا المؤتمر، حيث طلب السيد باجي قائد السبسي – مندوب الحكومة التونسية في المؤتمر– تحسيس الوفود المشاركة بالقضية الجزائرية وحالة اللاجئين وجرائم الاستعمار الفرنسي،[5] ولتفعيل مشاركته اجتمع الوفد التونسي مع عدة وفود من بينها الوفود العربية منها (وفد مصر، سوريا، الأردن، العراق، ووفد السودان...)

[1] – عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص.12.

[2] – عبد الاله بن اشنهو، تاريخ العلاقات الإنسانية في النظام الدولي نماذج من تاريخ الجزائر، منشورات بلوتو، الجزائر، 2014، ص.208.

[3] – " المؤتمر العالمي للهلال والصليب الأحمر في دلهي الجديدة"، جريدة المجاهد، ع.13، 01 سبتمبر 1957، ص.210.

[4]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية1954–1962، ج.2، مرجع سابق، ص.56.

[5]– عبد الله مقلاتي، "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين واثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجا"، المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، ع.10، 2004، ص.156.

وكذلك وفود دول الأصدقاء، وشرح لهم وضعية اللاجئين وحالتهم بالبلاد التونسية.[1] كما قدم تقريرا اثر هذه الاجتماعات وعرض نداء لفائدة اللاجئين الجزائريين على انظار المؤتمر ثم قام بعرضه، وطلب بمقتضاه ان يقدم الصليب الأحمر الدولي اعانة مادية لهؤلاء مثلما فعل بالنسبة للاجئين المجريين.[2]

وفي الختام صادق المؤتمر على اللائحة التي تخص الجزائر كما صادقت (ل. د. ص. ا) والهلال الأحمر على مطالب الاعتراف بجمعية (هـ. ا. ج) وكذا مطلب مساعدة اللاجئين الجزائريين وهو الطلب الذي قدمه الوفد التونسي فقد تحصل اجماع الدورة العادية في حين المطلب التونسي الليبي الذي يطالب بحماية المدنيين الجرحى، وارسال الفرق الطبية الى الجزائر لم ينل الموافقة،[3] كما اتخذ المؤتمر قرار يقضي بضرورة التضامن الدولي من اجل مساعدة مئات الالف من هؤلاء اللاجئين ويدعوا الى بذل أقصى الجهود لمواجهة الظروف القاسية التي يتعرضون لها من جراء الامراض وبرد الشتاء.[4]

هنا قررت (ل. د. ص. ا) في منتصف شهر اوت 1957 ارسال مساعدات الى تونس أشرف على توزيعها مندوب اللجنة الدولية ج. هوفان G. Hofmanبالتعاون مع الهلال الأحمر التونسي في كل من غار الدماء وعين الدراهم وساقية سيدي يوسف.[5]

ومع بداية شهر سبتمبر من نفس السنة تزايدت وتيرة المساعدات خاصة بعد حصول اللجنة على دعم من السلطات الفرنسية، حيث قدم الصليب الأحمر الكندي عن طريق المحافظة السامية للاجئين قيمتها الاجمالية 260 ألف فرنك سويسري[1]

1– عبد الاله بن اشنهو، مرجع سابق، ص.208

2– "المؤتمر العالمي للهلال الأحمر والصليب الاحمر في دلهي الجديدة"، مصدر سابق، ص.210

3 – عبد الله مقلاتي، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص.292

4 – "المؤتمر العالمي للهلال الأحمر والصليب الأحمر في دلهي الجديدة"، مصدر سابق، ص.210

5– عاشور محفوظ، دور اللجنة الدولية الصليب الأحمر والهلال الحمر الجزائري اثناء الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع مرجع سابق، ص.71

وفي 10 ديسمبر 1957 وجهت (ل. د. ص. ا) طلب المساعدات للاجئين الجزائريين حيث قدمت له حاجيات مستعجلة. تعلق الامر بالمواد الغذائية التي تضمن على الاقل1500 حريرية يوميا، بالإضافة الى تقديمها الاغطية.[2]

ولقد جاء في نص لائحة التي صادقت عليها (ل. د. ص. ا) والهلال الأحمر **انظر الملحق رقم06** ان عدد من اللاجئين معظمهم من النساء وأطفال اضطرتهم حوادث الجزائر الى الهجرة فلجا الى تونس والمغرب وبما ان اغلبية هؤلاء من اللاجئين يوجدون في حالة اجتياح تام، فان اقتراب فصل الشتاء أصبح يهدد حياة هذه المجموعة البشرية التي يعوزها الملجأ والغذاء.[3]

بالرغم من الإعانات التي قدمتها كل من حكومتي التونسية والمغربية و(ل. د. ص. ا) وجمعية الهلال الأحمر التونسي وجمعيات أخرى متمسكة بمبادئ الهلال الأحمر، اذن فان المؤتمر يوجه نداء للعالم لكي يتحقق اسعاف اللاجئين الذين يعدون بمئات الالاف. [4]

كما قام الاتحاد السوفياتي بالاجتماع مع الوفد التونسي خلال المؤتمر المذكور سابقا في هذا الإطار أعلنت وكالة تاس السوفياتية للأنباء ان الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوفياتي قد قدم منحا للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب بالإضافة الى تقديمه 10 الاف كلغ من

---

[1]– طاهر جبلي، مرجع سابق، ص.193

[2] – عبد الاله اشنهو، مرجع سابق، ص.193

[3] – "نص اللائحة التي صادقت عليها اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر اثناء مؤتمرها 19 بنيودلهي"، جريدة المجاهد، ع.14 ،15 ديسمبر 1957، ص.218

[4] – مريم الصغير، البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955–1962، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص.55

الأرز و200 كلغ من مسحوق الحليب و25 ألف متر من القماش و2500غطاء، وكمية هائلة من الادوية ونقلت هذه المساعدات الى أحد موانئ التونسية.[1]

كما قامت (ل. د. ص. ا) بإرسال اعانات الى الهلال الأحمر التونسي تمثلت في الإسعافات والأدوية وكميات كبيرة من الأرز والسكر والدقيق والملابس والاحذية وآلات حلاقة ... في كل من باجة وتالة والكاف كما قامت رابطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوزيع المواد التالية 900 قنطار ارز وقدم الصليب الأحمر بجنيف للهلال التونسي 100غطاء من الصوف.[2]

كما كان الهلال التونسي يحظى بتعاون محكم مع هيئة الصليب الأحمر الدولي اذ تقدم الهلال باعتباره عضوا فيه، فيقوم بتوزيعها على 37 مركزا للاجئين بتونس، حيث قررت الحكومة التكفل والاشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطة الهلال الأحمر التونسي.[3]

ولم تتجاوب (ل. د. ص. ا)، مع حجم المعاناة في مخيمات اللاجئين بالرغم من الجهود التي بذلتها وكانت التبرعات التي كان يحصل عليها (هـ. ا. ج) يقوم بتحويلها الى (ل. د. ص. ا) بجنيف لكي تقوم بشراء المواد الغذائية الأساسية والمواد الضرورية لإغاثة النازحين واللاجئين في المناطق الحدودية ونجد ان اللجنة (د. ص. ا) عملت حسب احصائيات الهلال التونسي لأنه هو الذي كان يشرف على توزيع المساعدات على اللاجئين الجزائريين بتونس.[4]

[1] – محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، ص.325.

[2] – حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.1، مرجع سابق، ص.511.

[3] – حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.2، مرجع سابق، ص.400.

[4] – عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف، ط.1، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.187.

هذا ما جعل الممثل الدائم (هـ.ا.ج) في جنيف يقدم تذكير للجنة بالوضعية المأسوية للاجئين محددا العدد القريب من الحقيقة لان هذا العدد لا يمكن ضبطه بسبب موجات المتواصلة للاجئين وبالرغم من وصول المساعدات لم يتمكن الهلال الجزائري من استلامها نتيجة الجمارك التونسية على كل السلع وبعد تدخل ممثلي (هـ. ا. ج) لدى الجمارك ووزارة المالية التونسية تم حل الاشكال في جويلية1958.[1]

وتواصلت عمليات توزيع المساعدات المقدمة من طرف الهلال التونسي ففي 21جانفي1951 اغتنمت ل د ص ا زيارة فرحات عباس في سويسرا وأجرت معه لقاءا صحفيا حول قضية اللاجئين جاء فيه ما يلي: الصحفي:" السيد فرحات عباس زيارتكم لمقر ل د ص ا مكنتكم على التعرف بالدور الإنساني تعمله اللجنة في العالم. هل بإمكانكم تنوير مستمعينا على الدور الذي تقوم به اللجنة لفائدة اللاجئين بتونس والمغرب".

أجاب فرحات عباس:" ان دور اللجنة كبير واشكركم من صميم القلب لكن معاناتنا ومآسينا عديدة تفوق قدراتنا". [2]

يذكر فتحي الذيب في كتابه عبد الناصر والثورة الجزائرية ان المصريين قاموا بالاتصال بهيئة إغاثة اللاجئين الدولية لتحمل مسؤولياتها وفي هذا الشأن تم تعيين بعثة الهلال لاحمر المصري وكلفناها بالسفر الى تونس لدراسة حالة اللاجئين بتونس كما خصصوا أسبوعا للجزائر لجمع التبرعات لتقوم الشؤون المصرية بجمع حصيلة الأسبوع لشراء مواء لإعاشة اللاجئين.[3]
وقدم الصليب الأحمر مساعدات وتكفل الهلال التونسي بتوزيعها على ولاية سبيطلة تمثلت في 860 رطل من القمح وتوزيع 30شاة والعديد من الألعاب والهدايا للأطفال.[4] وقدم الهلال

[1] – فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص.76.

[2] – عاشور محفوظ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري اثناء الثورة التحريرية 1954–1962، المرجع السابق، ص.72.

[3] – فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط.2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص.366.

[4]– حبيب حسن اللولب، ج.2، مرجع سابق، ص.370.

الأحمر التونسي في30مارس1958 الإسعافات والمساعدات للاجئين بكل من قفصة، ام العرائس والرديف، علما انه قد وصلت الى قرية شتاتة وفود من اللاجئين الجزائريين.[1]

كما حملت باخرة اسبانية من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم السوري) كميات من القمح الصلب و الفرينة الى تونس حيث تسلمها ه ا ج وشرع في توزيعها على اللاجئين، وقد أرسلت الباخرة يوم7 سبتمبر 1958 شحنة يبلغ وزنها 949 طن من الفرينة و987 طن من القمح، هذا وقد وصلت في اليوم الموالي الى نفس الميناء باخرة أمريكية تحمل 2400 طن قمح امريكي للاجئين في تونس وهذه الشحنة هي واحدة من الشحنات التي خصصتها الحكومة الامريكية لإعانة اللاجئين الجزائريين ووزعت عليهم هذه المساعدات،[2] ولقد وضعت مصلحة اللاجئين على ذمة مديرها إعطاء 100 ألف دولار لإغاثة اللاجئين بتونس.[3]

ويذكر أحد أعضاء منظمة الصليب الأحمر الدولي انه زار برفقة 04 من زملائه بعض المخيمات للاجئين الجزائريين على الحدود التونسية فقد دامت جولتهم يوما واحدا وكتب مقالا جاء فيه: خرجنا من تونس متوجهين نحو مدينة الكاف على متن سيارة استقبلنا مسؤولو ه ا ج وقد تكلم مع الرجل المسؤول عن 52 لاجئ مقيمين في 19 مخيم. وبعد ذلك توجهنا المخيم وادي الرمل حيث تبرع (ه. ا. ج) بالخيام وحين وصولهم يقول: رأينا الخيام بالية بسبب الامطار والرياح، ونجد ان ل د ص ا قدمت لهم مساعدات فنجد ما يلي:

– اللباس: حيث وزعت بعض الألبسة والاغطية على اللاجئين عند وصولهم في نهاية 1958 ولكن الكثير من العائلات بقي بدون ثياب وبقوا مرتدين ثياب بالية.

---

[1] – طاهر سعيداني، مصدر سابق، ص.117.

[2] – "الى اللاجئين الجزائريين"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.29، 17 سبتمبر1958، ص.404.

[3] – لمياء بوقروة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005–2006، ص.204.

– المؤونة: فقد وقع توزيع شيء من الدقيق والجبن وقد قال لنا أحد اللاجئين انهم يتحصلون شهريا على 05 كيلو غرام من القمح ولا أثر للسكر ولا اللحوم ومنذ قدومهم الى تونس. اما الحالة الصحية: وجدنا ان كثير من الأطفال مصابون بتوعك في امعائهم من جراء اكلهم للتراب وقد قدم طبيب للمخيم فوجد عدد كبير من الأطفال منتفخي البطون ونسبة الأموات ترتفع خاصة في فصل الشتاء، وقد أصيب عدد من الشيوخ بمرض الزحمة.[1]

ولقد ابدى ممثل الصليب الأحمر الدولي تصريحات وشهادات حيث كتب السيد هوفمان –وهو أحد نواب منظمة ل د ص ا– تحت تأثير مشاهدته:" ... قد اجبرتنا ريح شديدة على مغادرة المرتفع والتجأوا الى مستودع الهلال الأحمر الاغطية المهدات من طرف الهلال الأحمر الروسي وقاموا بتوزيعها " [2]

الفرع الثاني: اهتمام الصليب الأحمر بإسعاف اللاجئين الجزائريين:

لقد عملت الحكومة التونسية على توفير الإسعافات والأدوية للاجئين الجزائريين وذلك بالتعاون مع منظمة الصليب الأحمر الدولي، ففي صفاقس قدم لهم العلاج يوم 18 مارس 1957، حيث أشرف الدكتور محمد قارة مبارك بمساعدة صيدلي على علاج اللاجئين وفي 13 جويلية 1957 قام الدكتور كرياق – مبعوث الهيئة العالمية للصليب الأحمر– وقام بمحادثات معه من اجل اسعاف اللاجئين[3]، كما اهدت (ل. د. ص. ا) كمية كبيرة من الادوية الى الهلال التونسي الذي تكفل بتوزيعها على المرضى والجرحى من اللاجئين في المستشفيات والمستوصفات والعيادات التي تشرف على معالجتهم **انظر الملحق رقم07.** [4]

[1]– "شتاء اخر يداهم إخواننا اللاجئين"، جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص.471

[2] – يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية1954–1962، ج.2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.103.

[3] – حبيب حسن اللولب، ج.1، مرجع سابق، ص.565

[4]– " الاعانة السوفياتية للجزائر"، جريدة المجاهد، ص.214

كما قامت لجنة المساعدات الإنجليزية للاجئين الجزائريين بتقديم الادوية لهم وذلك سنة 1959م وقد وصلت الى ميناء حلق الوادي بتونس سيارة اسعاف وهي هدية من الشعب البريطاني للاجئين بتونس وتم تسليمها بالميناء بحضور ممثلي الهلال التونسي والجزائري، وكانت هذه السيارة على شاكلة مستشفى متنقل يحتوي على جميع المرافق الطبية لإسعاف المرضى وهي السيارة الأولى التي تلتها 05 سيارات اخري كهدية من الشعب البريطاني حيث أشرف على ايصالها الصليب الأحمر.[1]

وقد تسلم الهلال التونسي من طرف الطليب الأحمر الألماني 03 صناديق دواء وصلت الى تونس يوم 05 نوفمبر 1959.[2]

كما قدمت (ل. د. ص. ا) مساعدات حيث استطاع ان يجمع خلال الفترة 1958-1959 مساعدات لصالح اللاجئين في تونس تمثلت في: ادوية 1447217 علبة أقراص وضمادات و 19739 قطعة من الآلات الطبية والجراحية و06 الات متنقلة وراديو سكوبي.[3]

كما أقيمت بتونس مراكز صحية نذكر منها: مركز جارد ومركز عبور ومركز عيسات ايدير ومركز الامراض العصبية ومركز المرسى، كما دافع الصليب الأحمر الدولي على الجانب الصحي وذلك في دورة دلهي حيث ورد فيها عدم عرقلة مهام الأطباء الذين يعالجون جيش التحرير كما طالب باحترام ميثاق جنيف إطلاق سراح الأطباء وحرية بيع المواد الطبية.[4]

---

[1]–Rachid Khettab, Les Amis des frères dictionnaire biographique des soutiens internationaux a la lutte de libération nationale algérienne, Ed dar khettab, Alger, 2012, p.95

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة1954-1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2009، ص.632.

[3]– "جهود الهلال الاحمر الجزائري ومأساة اللاجئين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.58، 28 ديسمبر 1959، ص.333.

[4] – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص.276.

المطلب الثاني: دعم الصليب الاحمر اللاجئين الجزائريين بالمغرب.

رغم الضغوطات التي تعرضت لها المملكة المغربية الا انها فتحت حدودها للاجئين الجزائريين حيث كان المغاربة سندا للاجئين الجزائريين، اذ تم تأسيس لجنة الشؤون الاجتماعية من اجل الاهتمام باللاجئين الجزائريين من خلال توفير لهم الامن والغذاء والملبس[1].

وبحلول سنة 1958 تضاعف عدد اللاجئين الجزائريين الى المغرب بدليل ان جريدة العلم المغربية رصدت بعض المناطق الغزيرة باللاجئين الجزارين وذلك من خلال زيارة التي قامت بها الاميرة عائشة في فكيك فوجدت انه ما يقارب 45 الف لاجئ جزائري في اقليم وجدة[2]. **انظر الملحق رقم08**، وقد ادى تزايد عدد اللاجئين الى خلق مشاكل عديدة بالنسبة للسلطات المغربية منها: مشكل اقتصادي : اشارت لمياء بقروة ان هذا المشكل لم يتمثل فقط في اطعام والباس نحو ازيد من 100.000 لاجئ ، وانما تمثل ايضا بوضع جهاز صحي يعتني بهم خاصة في المناطق الحدودية اذ كان اغلبهم من الجرحى او في وضعية نفسية سيئة جراء ما تلقوه من هول التعذيب ، لذا نجد ان اقتصاد الحكومة المغربية غير قادر على استيعاب هذا العدد الضخم من اللاجئين الجزائريين والاعتناء بهم[3].

كذلك مشكل التنظيم الداخلي وكيفية ادماجهم في المحيط الاجتماعي والسياسي المغربي، ولحل هذه المشاكل سعت الحكومة المغربية الى محاولة تدويل قضيتهم بالتدخل المباشر لدى بعض المنضمات الدولية ووضع عريضة لوضعية اللاجئين الجزائريين في المغرب لدى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة، والمفوضية العليا للأمم المتحدة من اجل اللاجئين والعمل على

[1] – عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الاقصى، مرجع سابق، ص.212

[2] – 54الف لاجئ جزائري في اقليم وجدة، جريدة العلم المغربية، ع.2931 ،17مارس 1958، ص.3

[3] – لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائيون في المغرب ابان الثورة، مرجع سابق، ص.230

انشاء لجنة من اجل التكفل بهم في جنيف، ووضع عريضة لدى المنظمة العالمية للصليب الاحمر عن طريق الهلال الاحمر المغربي ،المشاركة في الندوة العالمية 19 للصليب الاحمر في نيودلهي في شهر اكتوبر 1957.[1]

ومن اجل تفادي الكارثة الانسانية وانقاذ الالاف من اللاجئين كثف ممثل الهلال الاحمر الجزائري في جنيف السيد بن تامي من جهوده للحصول على المزيد من المساعدات عن طريق الصليب الاحمر الدولي، فأثمرت تلك الجهود سنة 1957 باتخاذ اللجنة الدولية قرار تكليف مندوبها في الدار البيضاء بجمع المعلومات حول عدد اللاجئين، حيث تكن الهلال الاحمر من حمل اللجنة الدولية على الاعتراف الرسمي بقضية اللاجئين.[2]

وفي نفس السنة اتخذت السلطات المغربية قرارا مهما في اعتبار الجزائريين المقيمين بترابها لاجئين، وقد ناشد الهلال الاحمر المغربي حكومة بلاده للطب المساعدات والدعم الدولي، وما يلفت الانتباه هو ذلك التنسيق الكبير الذي جمع بين الهلال الاحمر والجزائري.[3]

وبناء على طلبه الموجه الى المنظمة العالمية للصليب الاحمر والمفوضية العليا للأمم تم توزيع الاعانات على اللاجئين الجزائريين في منطقة تافيلالت في شهر ابريل 1959 تحت الاشراف الاميرة عائشة.[4]

ولأجل ضمان تواصل عمليات الامداد بالمساعدات الدولية قام الحاج محمد السبتي رئيس الهلال الاحمر المغربي يوم 04-06-1959 بإجراءات اعتماد لدى منظمة الصليب

[1] – لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص.232

[2] – عاشور محفوظ، مرجع سابق ص.102

[3] – نفسه، ص.103

[4] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص.386

الاحمر لكل من جاك منتونJacques Montant، وشاستر باج Chaster page كمستشارين لدى الهلال الاحمر المغربي في تقديم المساعدات للاجئين الجزائريين.[1]

وبالنسبة السلطات المغربية فنجها تعمد الى انشاء تنظيم لدى وزارة الداخلية المغربية يتكفل بدراسة المسائل المرتبطة باللاجئين الجزائريين ومعهم الموريتانيين وتمثلت هذه المهمة في: تكوين ملف خاص بكل لاجئ، تحويل طلبات اللاجئين الراغبين في العودة الى اوطانهم الاصلية، دراسة الاثار السياسية والاقتصادية لقضية اللاجئين، وقامت هذه السلطات على مستوى منطقة القرط بإرسال المنادين (البراحين) في الاسواق لدعوة السكان المحليين للتبرع لفائدة 15 ألف لاجئ جزائري.[2]

ضف الى ذلك نجد ايضا تصريح امين عام لعمالة وجدة في بداية شهر فيفري 1957 لمراسل جريدة فرانس سوار، وضع فيه عزم الحكومة المغربية على تجميع اللاجئين الجزائريين في مراكز خاصة لتطلب بعد ذلك الاعانات الدولية من هيئة الامم المتحدة. وخلال الندوة الدولية للصليب والهلال الاحمر الدولي تمكن ممثلو الهلال الاحمر الجزائري.[3]

ادى نداء نيودلهي الى جلب انتباه الراي العام العالمي لمعاناة اللاجئين الجزائريين، فبدأت الهيئات الدولية في ارسال مندوبيها الى المغرب لتقصي الحقائق ورصد الظروف والاعانات بعد ان كانت ترسل اعانات متواضعة، ومنها ما قدمها الصليب الاحمر الأحمر في شهر ابريل 1957 بقيمة 500 ألف فرنك سويسري، ساهمت فيها لجان الصليب الاحمر لكل من المانيا، هولندا، سويسرا، النرويج، الدانمارك.[4]

[1] – لمياء بوقروة، اللاجئون الجزائريون في المغرب الأقصى، مرجع سابق، ص. 103

[2] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص .387

[3] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص .477

[4] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص. 389

وفي هذا الصدد حضر مندوبا اللجنة الدولية للصليب السيدان كولادون (Colloden) وقيون (Gailland) الى مدينة وجدة خلال الاسبوع الثاني من شهر جويلية سنة 1957 للاستطلاع اوضاع اللاجئين الجزائريين والاستعلام عن قضيتهم، ولم تقتصر عمليات الزيارة والمراقبة على المنطقة الشمالية التي يتواجد بها كل اللاجئين، بل امتدت الى اقصى الجنوب، حيث يبلّغ قائد المنطقة الثامنة * قيادة الولاية الخامسة عن وصول ممثلين من الصليب الاحمر وهيئة الامم يوم 26-02-1959 الى منطقة فقيق وبرفقتهم ممثل عن الهلال الاحمر الجزائري.[1] وحسب المعاينة الاولية التي قام بها مندوب اللجنة في المناطق الحدودية، قدر العدد بأربعين الفا واكثرهم تضررا اولئك الذين استقروا في المناطق الجنوبية، وبعد حصول اللجنة الدولية على موافقة الحكومة الجنوبية شرعت في توزيع المساعدات بالتعاون مع السلطات المغربية وممثلي اللاجئين، حيث تمثلت تلك المساعدات في المواد الغذائية الاساسية، البسة، اغطية، مقويات للأطفال والعجزة، والادوية المتنوعة بقيمة مالية بلغت 560 ألف فرنك سويسري.[2]

كما وضعت اللجنة برنامجا لتوزيع المساعدات عبر أربع عمليات: الاولى تزامنت مع نهاية شهر مارس 1957 اذ خصصت لها اللجنة خمسة ملايين فرنك مغربي أشرف عليها المندوبان فوتيه وشوفي، وشملت المناطق التالية: وجدة وضواحيها، احفر، بوبكر، عين بني مظهر، فقيق، وزعت خلالها كميات من الدقيق والشعير والشاي لكنها لم تغطي كل الحاجيات.[3] اما العملية الثانية فكانت مخصصة لمنطقة وجدة وكانت قيمة هذه العملية عشرة

* – تضم المنطقة الثامنة ما يلي: بشار، النعامة، البيض، افلو، وهذه المنطقة احدى مناطق الولاية الخامسة، وتمتد هذه الاخيرة من البحر الابيض المتوسط شمالا الى اقصى الجنوب، وتمتد من حدود المغرب الاقصى الى الحدود الادارية لعمالة الجزائر شرقا. انظر: مسعود بلهادي، التطور التنظيمي السياسي والعسكري للقاعدة الغربية خلال الفترة 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر/ قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص.50 م

[1] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص .389

[2] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.69

[3] – نفسه، ص. 70

ملايين فرنك مغربي، ثم العملية الثالثة وهي من اوسع العمليات لان اللجنة الدولية تلقت دعما ماليا واسعا من طرف جمعيات الصليب الاحمر من مختلف دول العالم، مما ساعدها على توسيع نشاطها وفتح رصيد مالي لمندوبها غيان وكولادون اللذان كلفا بشراء كميات كبيرة من المواد الغذائية الاساسية التي وزعت على المناطق التالية : سعيدية ، بني مظهر، فقيق، احفير، بركان ،سيدي بوبكر.[1]

كما اشرفا المندوبان على العملية الرابعة من خلال توزيعهم في الفترة الممتدة من 16-26 اكتوبر 1957 على كميات كبيرة من القماش والالبسة ،تزامنا مع فصل الشتاء ،وشملت العملية المناطق التالية : سعيدية ،أحفير، وجدة ،فقيق في اقصى الجنوب ،وحسب تقرير نشاط اللجنة لسنة 1957 فان المساعدات التي تم توزيعها من طرف اللجنة الدولية للصليب انها قدرت بأكثر من 11 مليون فرنك مغربي ،كما اشار ايضا ان نصف اللاجئين استفادوا من هذه المساعدات ، وان هذه الارقام تدل على الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر من اجل التكفل بقضية اللاجئين الجزائريين.[2]

وفي الاسبوع الاخير من شهر جانفي من عام 1958 وافقت اللجنة الدولية للصليب الاحمر على ارسال مساعدات للاجئين الجزائريين بالمغرب تتمثل في 5000 فرنك فرنسي لكل فرد وبدلتين من الملابس لكل طفل، وفي سنة 27-07-1958 ارسلت اللجنة الدولية بالتنسيق مه الهلال الاحمر المغربي 120 كلغ من الادوية، كما تبرعت منظمة الاتحاد الدولي لحماية الطفولة التي كانت مقرها بجنيف بمساعدات لصالح ابناء اللاجئين الجزائريين.[3]

وقد طلبت المحافظة السامية للاجئين لأمم المتحدة من الحكومة المغربية تحمل الاعباء المالية المتعلقة بعمليات تفريغ وشحن المساعدات والاعانات الدولية الموجهة للاجئين

[1] - توفيق برنو، مرجع سابق، ص.390.

[2] - عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص.69.

[3] - نفسه، ص .69.

الجزائريين من جهة اخرى، وقد ذكرت المحافظة الطرف المغربي بان نفس الاجراءات اتخذت مع الحكومة التونسية، ويرصد أحد التقارير الفرنسية جولا التي قدمت مساعدات مالية للصليب الاحمر قصد شراء مادة الحليب لأبناء اللاجئين بالمغرب وهذا ما ورده الجدول التالي:[1]

وللإشارة فان المساعدات التي كانت تقدم من طرف الصليب الاحمر بالمغرب جدّ معتبرة مقارنة بتونس، حيث قدمت الكثير من المرات لممثلي جبهة التحرير الوطني بالمغرب كميات هامة من الادوية والمساعدات، وعليه كانت مسالة اللاجئين محل تداول الصحف البريطانية التي حثت الراي العام العالمي ووجهت انظاره الى مأساة اللاجئين الجزائريين بالمغرب، فبفضل هذه الاجواء ونتيجة مساعي الدبلوماسية الجزائرية كلفت هيئة الامم المفوضية العليا للاجئين بالانتقال الى المغرب، وبذلك بدأت عملية الامداد بالإعانات تشق طريقها نحو المغرب.[2]

وبالتالي أصبح تنسيق عملية الاعانات للاجئين مطلبا استراتيجيا للحكومة المؤقتة بين مختلف الهيئات الدولية، وفي هذا الصدد تقدمت وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة بطلب رسمي للمفوضية العليا للاجئين في الفاتح من شهر جوان سنة 1961 تدعوا الى ادراج اللاجئين الجزائريين في المغرب ضمن برنامجها الدولي، وفي ذات السياق اشارت المراسلة الى مسؤولية المفوضية بانه تم الاتفاق مع السلطات المغربية للاستحداث لجنة مشتركة تتكفل بتنسيق وتنظيم الاعانات الموجهة الى اللاجئين الجزائريين بالمغرب.[3]

[1] – توفيق برنو، مرجع سابق، ص.396.

[2] – محمد يعيش، مرجع سابق، ص .483.

[3] – نفسه، ص.484.

والملاحظ ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر لم تكن تتعامل مع هيئة الهلال الاحمر الجزائري بطريقة مباشرة بل كانت تقدم مساعدتها عن طريق الهلال الاحمر المغربي الذي كانت تجمعه به علاقات جيدة استثمرها الهلال الاحمر الجزائري للحصول على مساعدات أكثر.[1]

لكنه بالرغم العراقيل التي حالت دون تحقيق اهدافه الانسانية والوطنية الا ان الهلال الاحمر الجزائري تمكن من اداء رسالته على أكمل وجه، حيث تمكن من تلبية حاجيات اللاجئين الجزائريين بالمغرب من جميع مستلزمات الحياة من غذاء وملبس...الخ، وذلك بمساعدة الثورة من خلال علاقتها مع بعض الدول والمنضمات الدولية من اجل الوقوف الى جانب اللاجئين الجزائريين بالدعم المادي والمعنوي.[2]

ان السلطات الفرنسية كانت دوما تقلص عدد اللاجئين من اجل اخفاء حقيقة هذه الشريحة المشردة عن الر أي العام الدولي لأنها تعكس سياستها التعسفية،[3]وما يمكن قوله هو ان المغرب الاقصى له دور كبير في حماية اللاجئين الجزائريين، فضلا عن مكتب[*] الجبهة بالمغرب والتي تمثلت مهامه في تغطية الاحتياجات المادية والاجتماعية وتقديم السياسي للاجئين الجزائريين والرفع من معنوياتهم في إطار التعبئة السياسية.[4]

---

[1] - بوصيف موسى، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الاقصى ودورها في الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، 2013/2012، ص .136

[2] - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص .388

[3] - نفسه، ص.389

[*] - تأسس المكتب بالمغرب الاقصى سنة 1956، وتولى الشيخ خير الدين ادارته وبذلك يعتبر هذا المكتب من أقدم المكاتب التاريخية، وقد تم تأسيسه في ظروف صعبة مما إثر سلبا على نشاطه الى غاية 1958، حيث اضطرت الجبهة الى احداث اصلاحات على هيكلته. انظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة، 2009، ص.148

[4] - نفسه، ص.148

المطلب الثالث: دعم الصليب الاحمر للاجئين من خلال الدول.

لم يقتصر دعم الصليب الاحمر للاجئين الجزائريين عن طريق الدول المجاورة تونس والمغرب، بل تعدى الى باقية الدول الاخرى، هذا من خلال سعي لجنة التنسيق والتنفيذ الى اتخاذ قرارات هامة تتعلق بمساعدة فعالة من طرف البلدان الصديقة، حيث تقرر في نهاية سبتمبر ارسال وفد من الهلال الاحمر الجزائري الى المانيا الشرقية ليتصل بالصليب الاحمر الالماني لكي يوجه نداءات الى جمعيات اوروبا الشرقية.[1]

ومن بين البلدان التي قدمت مساعدتها لفائدة اللاجئين الجزائريين نجد السويد ، حيث سجل تقرير سري يحمل رقم (A/45970) المؤرخ في 23-06-1961 ان الصليب الاحمر السويدي اعلم جبهة التحرير الوطني بانه سيرسل ميلغ مليون كورون أي ما يعادل مليون فرنك جديد للهلال أ. ج. تحت عنوان المساعدة الانسانية من البسة واغذية ومواد غذائية ...الخ ،كما اطلقت جمعية السلام والشبيبة المرتبطة بالكنيسة اللوثرية بالسويد في 07-09-1961 حملة لجمع الاموال لمساعدة المراكز التي توزع الحليب للاجئين الجزائريين بواسطة عملية بيع الطوابع البريدية التي تحمل طابع بالألسنة الدولية للاجئين لأمم المتحدة لعام 1960.[2]

هذا بالاضافة الى مكتب جبهة التحرير الوطني بالسويد، حيث سجل ممثلو الجبهة منذ جانفي 1959 مساعدات كبيرة اجتماعية المقدمة للاجئين وهذا لسوء العلاقات بين السويد وفرنسا بسبب موقف هذه الاخيرة من مطقة التبادل الحر، مما ولد غضبا في الراي العام السويدي، وبالتالي انعكس بالإيجاب على الجزائريين ، حيث قدمت الحكومة السويدية منحة لجمعية مساعدة الطفولة لفائدة اللاجئين الجزائريين بالمغرب قدرها مائة الف (100000)

[1] – فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص .381

[2] – شعبان ادو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في اوروبا الغربية 1954-1962، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جلالي يابس –سيدي بلعباس، 2018، ص.297

كرونة سويدية ، كما اجرى مسؤول المكتب اتصالات عديدة بالمنضمة السويدية " مساعدة الطفولة " والتي خصصت مليوني (2000000) كرونة لفائدة اطفال اللاجئين الجزائريين.[1]

بالإضافة الى مكتب الجبهة بلندن الذي كان له دور في حماية اللاجئين، اذ ركز المكتب نشاطه على جمع الاعانات للاجئين الجزائريين، وسبق ذلك عمل اعلامي تمهيدي حيث قام السيد كلتو باتصالات عديدة مع الصحافة وممثلي ثلاثة احزاب بريطانية وهي حزب المحافظون، الليبراليون، والعمال، ومع الجمعيات والمنظمات الخيرية، ومع الشخصيات الدينية مثل القس مكايل سكوت، تضمن هذا النشاط الاعلامي اعطاء صدى للعملية لتلقى القبول وهذا بتوزيع التقرير باللغة الانجليزية في 05-1959 باسم (الهلال أ. ج). عن اوضاع اللاجئين، كما توجهت الحكومة البريطانية بمنح ثمانية عشر ألف (18000) جنيه استرليني للاجئين الجزائريين بواسطة رابطة جمعيات الصليب الاحمر بجنيف السويسرية.[2]

كذلك نجد ايضا العراق الذ هو الاخر قدم دعما معتبرا عن طريق جمعيات الصليب لفائدة اللاجئين الجزائريين، حيث وضفت الحكومة العراقية امكانياتها السياسية والدبلوماسية بما فيها اعطاء تعليمات لممثليها في الامم المتحدة للاتصال بلجنة حقوق الانسان، واصدار تعليمات لسفارتها للاتصال بلجنة الصليب الاحمر الدولية من اجل وقف تنفيذ الاعدام، ودعتها الى تقديم المستطاع من امكانيات لفائدة اللاجئين الجزائريين.[3]

اما بالنسبة لمكتب الجبهة ببغداد فقدم هو الاخر مساعدات للاجئين ويتامى الحرب، حيث توجهت المجهودات القائمين على مكتب بغداد التابع لوزارة الشؤون الخارجية لدى الحكومة العراقية في شهر سبتمبر 1959 بتقديم العراق منحة خاصة للاجئين الجزائريين،

[1] – عمر بوضربة، مرجع سابق، ص .196

[2] – نفسه، ص.201

[3] –اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص.ص.92.93

قدرت قيمتها بثلاثين ألف دينار (30000) عراقي وكونت لجنة من شخصيات عراقية لشراء المواد والحاجيات التي يحتاج اليها اللاجئون الجزائيون.[1]

كما قدمت دول المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا لعدة مرات تبرعات خصصت بها اللاجئين الجزائريين كالباخرة التشيكوسلوفاكية "بوليس فسيك" التي رست بميناء تونس يوم 12-03-1959 محملة بأكثر من سبعمائة طن من الالبسة والادوية ومختلف الاغذية التي ارسلها الصليب الاحمر الى اللاجئين الجزائريين، اربعمائة طن من هذه الحمولة يتبرع بها الصليب الاحمر لجمهورية المانيا الشرقية.[2]

بالإضافة الى ذلك نجد ان دولا عديدة كبلغاريا، المجر، اليابان قدمت عدة مساعدات مادية تمثلت اساسا في الات الخياطة وعتاد التكوين، استفاد منها الشعب الجزائري المقيم على الحدود التونسية والمغربية.[3]

هذا بالإضافة الى دعم سوريا لمسألة اللاجئين الجزائريين وتقديم العون لهم ، فقد عملت جمعية الهلال الاحمر السوري على ايفاد بعثات عنه الى الجزائر لتقديم الخدمات الانسانية والصحية الى الشعب الجزائري، غير ان السلطات الفرنسية كانت تمنع ذلك مما دفع بجمعية الهلال الاحمر السوري الى رفع العديد من الاحتجاجات الى الصليب الاحمر والهلال الدولي تحتج فيه عن سوء تصرف فرنسا تجاه الجزائريين، فبمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية وعلى اثر مجازر فرنسا في الجزائر ارسلت جمعية الهلال الاحمر السوري بعريضة احتجاجات الى الهيئات الدولية اكدت فيها:[4]

---

[1] - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص.ص.152.153

[2] - " في عون اللاجئين الجزائريين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.37، 17 مارس 1959، ص .11

[3] - الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006-2007، ص.126

[4] - عبد الله مقلاتي وصالح لميش، سوريا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص .13

1) ان الصليب الاحمر الفرنسي لا يساعد جرحى المجاهدين والمنكوبين وذلك مخالفة للقواعد الإنسانية.

2) ان السلطات الفرنسية تمنع الاطباء من اسعاف جرحى المجاهدين والثوار

وعلى إثر اشتداد الكفاح بين الجزائريين والفرنسيين عقدت جمعية الهلال الاحمر السوري جمعية عامة برئاسة رئيسها " جميل بك مردم " واتخذت جملة من القرارات تمثلت في:

- تقديم كتاب الى رابطات وجمعيات الصليب الاحمر والاهلة الدولية تبين فيه ما ترتكبه الجيوش الفرنسية من اعمال وحشية في حق الشعب الجزائري وترحيلهم من وطنهم بقوة.
- مطالبة رابطة وجمعيات الصليب الاحمر بالتدخل للإرسال بعثة طبية.

وبالتالي كان لسوريا الدور الكبير في الاهتمام بالشعب الجزائري.[1]

ومن البلدان ايضا التي قدمت دعمها للاجئين الجزائريين وحمايتهم والاعتناء بهم نجد سويسرا، حيث تختلف هذه الاخيرة عن بقية البلدان الاوروبية الغربية، فهي دولة محايدة، خاصة في مجال عمليات الانسانية، ففي شهر ابريل 1957 اقامت جبهة التحرير الوطني مكتبا لها في بيرن، وكان فرحات عباس ناطقها الرسمي، وعليه انشا المكتب لجانا لجمع الاعانات في كل من جنيف وفي العاصمة بيرن، ودعمها بوثائق عن اوضاع اللاجئين الجزائريين، وفي اطار الاتصالات اجرى السيد عبد الوهاب بن محمد لقاءا مطولا مع السيد م. هنوير (M. Hegnauer) ممثل المصلحة المدنية الدولية بزوريج ، والذي توج بالاتفاق على ارسال هذه الهيئة لبعثة طبية الى تونس لخدمة اللاجئين الجزائريين. وارسال عشرة اطنان من الملابس التي جمعت لفائدة اللاجئين مع تنظيم حملة دعائية واسعة لفائدتهم.[2]

[1] – عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954– ، 2008، ص .256

[2] – شعبان ادّو، مرجع سابق، ص. ص. 191.250

هذا فضلا عن الحكومة اليابانية التي سمحت بإنشاء لجنة المساعدة للجزائر في جويلية سنة 1961 تحت اشراف الصليب الاحمر الياباني وقدمت مجموعة من المساعدات قدرت ب 50000 دولار من اللباس والغذاء[1]

بالإضافة الى المساعدات المقدمة من طرف الدول **انظر الملحق رقم09** التي وجهت اعانتها للاجئين الجزائريين سواء عن طريق الصليب الاحمر الدولي او مباشرة الى الهلال الاحمر الجزائري.[2]

وبعد النداء الذي وجهته الندوة 19 لنيودلهي (نوفمبر –ديسمبر 1957): زادت التبرعات وذلك من خلال هذه الدول:

- ✓ افغانستان:1525 دولار نقد.
- ✓ استراليا:336 دولار نقدا.
- ✓ النمسا: حليب، مواد غذائية في شاحنتين بقيمة مالية بلغت 5000 دولار.
- ✓ كندا: 6700 بطانية بقيمة 25000 دولار.
- ✓ الدانمارك: حليب بقيمة 36000 دولار.
- ✓ مصر: البسة بقيمة 500000 دولار، مواد غذائية بقيمة 25000 دولار.[3]

المساعدات الناجمة عن تدخل اللجنة الدولية للصليب الاحمر بعد ندوة نيودلهي:

- ✓ اللجنة الدولية للصليب الاحمر: 500000 فرنك سويسري.
- ✓ الصليب الاحمر السويسري: 97000 فرنك فرنسي.
- ✓ الصليب الاحمر السويدي: 50000 كرونة سويدية.
- ✓ الصليب الاحمر النرويجي: 10000 كرونة نرويجية.

[1] – Gelbert Mynier, op. cit, p.82

[2] – صبرينة حليتم، مرجع سابق، ص .35

[3] – مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص. 132

✓ الصليب الاحمر اللبناني: 1000 ليرة لبنانية.[1]

وفي هذا الصدد يشير مصطفى مكاسي في كتابه " الهلال الاحمر الجزائري–شهادة –" ما بين 01 فيفري 1959 و31 جانفي 1960 ان المساهمات بلغت بقيمة 714244 دولار ثم صبه من طرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اما رابطة جمعيات الصليب الاحمر فقد جمعت من جهتها مبلغ 5066894 دولار منه 1900000 دولار من القمح مهدى من قبل حكومة من الحكومات.[2]

واختصر عمار بوحوش المساعدات المالية التي تم تقديمها الى اللاجئين الجزائريين خلال حرب التحرير وفق ما يلي:[3]

المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة	7.487.624 دولار امريكي
تبرعات من الحكومات	6.640.005
منضمات الصليب الاحمر والهلال الأحمر	4.672.057
تبرعات من منظمات خاصة	3.204.19
المجموع	$22.158.884

جدول يمثل المساعدات المالية المقدمة للاجئين الجزائريين.

وعليه تطرقت جريدة المجاهد في عدد ديسمبر 1958 الى المسالة الدولية للاجئين الجزائريين في مقال بعنوان" المساعدة الدولية " مما جاء فيه : " ... وبهذه الكيفية اكل لاجئونا القمح الامريكي ، الدقيق السوري ، والارز المجري ، الحليب النمساوي او الايرلندي، المعلبات الايطالية ... .ملابسهم ، بطانياتهم ،جاءت من القاهرة ، واشنطن ، من روما ، من اوسلو

[1] – فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص.89.

[2] – نفسه، ص .101.

[3] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص .548.

ولوازم الرضع الكندية ، هبات نقدية وطرود من كل مكان ، يعالجون من ادوية مرسلة من البانيا او اليابان ، ينتقلون في سيارات اسعاف مهداة من الشبيبة الالمانية الحرة ، كل بلد ساهم حسب امكانياته ويستحيل تعداد كل المراسلات ...".[1]

المبحث الثالث: موقف السلطات الفرنسية من نشاط الصليب الاحمر الدولي.

[1] – " المساعدة الدولية"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.62، 08 ديسمبر 1958، ص 88.

المطلب الاول: موقف السلطات الفرنسية من اللاجئين الجزائريين.

رغم الوضعية المزرية التي يعيشها اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب والاضرار التي لحقت بهم، والتي شهد العالم اجمع على انها واحدة من الماسي الانسانية التي هزت الضمير الانساني، الا ان هؤلاء المعذبين والمتشردين لم يسلم من الحقد الفرنسي، حتى وهم على هذه الوضعية، فقد ابت القوات الفرنسية على شن هجومات مباغتة على اللاجئين العزل لتوقع في صفوفهم الكثير من الاصابات بين قتيل وجريح، ولتنشر الرعب والذعر وسط هؤلاء الذين جردوا من كل شيء الا طيف من الامل في العودة الى وطنهم.[1]

ففي حوالي الساعة العاشرة منذ ليلة الاربعاء 03-12-1958 شنت القوات الفرنسية هجوما على حدود على وهران على معسكر للاجئين الجزائريين الذي يوجد داخل الحدود المغربية بها لا يقل على 12 كلم، وقد استعملت القوات الفرنسية في هذا الهجوم المباغتة اسلحة اوتوماتيكية وقنابل يدوية، ودام الهجوم ما يقارب من الساعة قضاها اولئك الابرياء في ارهاب مباغت كانت نتيجته 7 قتلى منهم ثلاثة نساء واربعة اطفال، منهم امرأة وثلاثة اطفال ماتوا حرقا داخل خيمتهم التي كانت تشتعل.[2] .

لقد كان هذا الهجوم عبارة عن انتقام ورد فعل على الهجوم الذي شنه جيش التحرير قبل ذلك بثلاثة ايام على تحصيناتها العسكرية على جبهة امتدت 60 كلم. والسبب الثاني للهجوم هو انه في نفس الليلة كانت الاستعدادات جارية للإطلاق سراح جنود فرنسيين سرى لدى جبهة التحرير وهذا الاطلاق في حد ذاته هزيمة نفسية واعلامية للدعاية الفرنسية عن وحشية جيش التحرير، ولكن ما سيقوله الاسرى عن حسن معاملتهم سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على الجنود

[1] - " الاعتداءات الفرنسية على اللاجئين"، جريدة المجاهد، ج.2، 24-12- 1959، ص.11

[2] - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.3، مرجع سابق، ص .31

الفرنسيين لذلك ارتأت فرنسا ان تغطي على عملية إطلاق سراح الاسرى باعتقال ضجة حول اللاجئين، لكن هذه الضجة لم تحجب الحقيقة وهي انهم هم القتلة الذين لا مبدا لهم.[1]

دون ان ننسى عن جرائم اخرى قامت بها فرنسا انتقاما من اللاجئين وهي قصف ساقية سيدي يوسف [*] ، قامت بها فرنسا السلطات الفرنسية يوم 08-02-1958 استهداف هذه القرية، وهذه الاخيرة تستعدها كعادتها للاستقبالها سوقها الاسبوعي، وكان يوم عطلة يقصد فيه المواطنون السوق الشعبي الاسبوعي، وتوزع فيه المساعدات على اللاجئين الجزائريين من طرف الهلال الاحمر الجزائري والصليب الاحمر الدولي.[2]

وفي حدود الساعة الثامنة وخمس وخمسون دقيقة، حلقت طائرة استطلاع فرنسية من نوع Dassau 315 من مجموعة طيران ما وراء البحر رقم 86، تحترق عمد المجال الحيوي التونسي وتحلق على ارتفاع منخفض فوق قواعد جيش التحرير في ساقية سيدي يوسف، فدمرت القاذفات الفرنسية القرية والحقت الضرر بشاحنات الصليب الاحمر الدولي والهلال الاحمر التونسي **انظر الملحق رقم10**، حيث ذكرت بعض المصادر ان عملية الاعتداء شاركت فيها احدى عشرة طائرة من ب 26 كورار (B26 – Coraire).[3]

---

[1]- "الاعتداءات الفرنسية على اللاجئين"، مصدر سابق، ص. 11

[*] - ساقية سيدي يوسف: هي قرية تقع على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدي من مدينة سوق اهراس بالجزائر الى مدينة الكاف بتونس، شكلت الساقية منطقة استراتيجية لوحدات جيش التحرير المتواجدة على الحدود الشرقية في استخدامها كقاعدة خلفية ومركز للاجئين والجرحى والمعطوبين. انظر: لونيسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج.1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص. 279

[2]- يوسف مناصرية، دراسات وابحاث حول الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومة للطباعة والنشر، 2013، ص.354

[3]- نفسه، ص .357

وقد اثارت احداث ساقية سيدي يوسف موجة السخط ضد فرنسا في دول عديدة شدت انظار الراي العالمي مرو اخرى نحو الجزائر وتونس خاصة ان القصف وما سببه من ضحايا وسط الابرياء كان مراء من الصليب الاحمر والصحفيين.[1]

وقد أسفر العدوان الفرنسي على هذه الساقية عدة خسائر مادية وبشرية وصفتها وسائل الاعلام بالمجزرة الرهيبة في حق الانسانية، فبالنسبة للخسائر البشرية فقد حصدت الحادثة ارواح ثقيلة سواء بالسبة للجزائريين او التونسيين، حيث اختلف المؤرخون حول عدد ضحايا هذه الحادثة، اذ يذكر محمد عجرود في كتابه" اسرار حرب الحدود " ان الحصيلة النهائية تمثلت في دمار رهيب للمباني و60 قتيلا جلهم من التونسيون من بينهم 23 طفلا و130 جريحا.[2]

اما عمار بوحوش فيذكر انه نتج عن هذا الهجوم ما لا يقل عن 75 قتيلا واصابة 100 اشخاص بجروح.[3]

في حين يذكر محمد بلعباس ان عدد الضحايا التونسيون الذين سقطوا جراء هذا الهجوم ما لا يقل عن 70 قتيل و90 جريح اغلبهم ريفيون واللاجئين جزائريين.[4]

اما حسب حبيب حسن اللولب فيذكر في كتابه " التونسيون والثورة " سقوط 68 شهيد من بينهم 9 نساء و12 طفلا والبقية من الرجال، اضافة الى عثور على 57 جثة هامدة و10 جرحى استشهدوا من بينهم اعوان الجمارك التونسية، اما الجرحى فقد قدر عددهم 87 جريح من بينهم عدد كبير من النساء والاطفال وجنديان من الحرص الوطني.[5]

---

[1]– ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956–1958، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص .5

[2]– محمد عجرود، اسرار حرب الحدود 1957–1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص.33

[3]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص .427

[4]– محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص .186

[5]– نفسه، ص.187

اما في يتعلق بالخسائر المادية التي تعرضت لها القرية جراء القصف الوحشي فقد خربت هذه الغارة ثلاثة ارباع القرية من الدكاكين والمتاجر والمنازل، وهدمت مدرسة من قسمين بما فيها من تلاميذ، وواصل القصف الى منتصف النهار وتم تحطيم 5 سيارات عسكرية واخرى مدنية ومنها شاحنة الصليب الاحمر الدولي واخرى للجمارك...، اضافة الى تدمير ملجا المدنيين الجزائريين ومستشفى ومدرسة وغرها...الخ. وهذا حسب شهود عيان والهلال الاحمر الدولي اطلع على مجزرة الحادثة وقيم اضرارها المادية والبشرية.[1]

كما لم تكن القوات الفرنسية المعتدية تفرق في اعتداءاتها بين ملاجئ اللاجئين ومراكز المجاهدين ولا حتى بين الجزائريين والمغربيين ، ففي شهر ديسمبر 1958 شنت القوات الفرنسية هجوما مراكز اللاجئين بالمغرب، خلف سبعة قتلى وخسائر مادية معتبرة ، وسبب ذعرا في اوساط السكان المغربيين الذين عبروا على غضبهم في شكل المظاهرات ، واثارت فرنسا احتجاجات واسعة لمقتل هذا الضابط لكن الضجة التي بها فرنسا لم تمنع اعتداءها الصارخ على اللاجئين وعلى سيادة التراب المغربي من ان يصل صداه الى الامم المتحدة بفضل مندوب المغرب العربي.[2]

وتكررت الاعتداءات الفرنسية على المغرب رغم التنديد الدولي، ففي ابريل 1960 شنت الطائرات الفرنسية على قصف على مركز للاجئين الجزائريين في اولاد علي بن احمد، وقذفت المدفعة الفرنسية مناطق بني حملي وسيدي جابر.[3]

لقد كانت السلطات الفرنسية تأمل من وراء اعتداءاتها المتكررة الى اثارة الخلاف والتفرقة بين المغربيين والجزائريين، والضغط أكثر على السلطات المغربية لتمتنع عن مساعداتها المقدمة للجزائريين، وإذا كانت السلطات المغربية قدمت اشكالا مختلفة من المساعدات التسهيلات

[1]– عبد المجيد عمراني، جون بول ساتر والثورة، مكتبة مديولي، الجزائر، د.س.ن، ص 90.

[2]– Mohamed Guentar ,op. cit, P.127

[3]–"الاعتداءات الفرنسية على المغرب"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.34، 24 ديسمبر 1958، ص 2.

الادارية للاستقرار اللاجئين فإنها لم تستطع ان تضع حدا للاعتداءات الفرنسية على ملاجئ المتواجدة بالقرب من الحدود بجوار مراكز جيش التحرير.[1]

لقد كانت ردت فعل السلطات الفرنسية جد عنيفة حيث قامت بالاعتداء على اللاجئين الجزائريين الموجودين على الاراضي المغربية بناء على تقرير عبد الحميد مهري[*] للصحافة الدولية يوم 05-12-1958 الذي قال فيه: في ليلة الثامن من ديسمبر الى الثالث عشر 1958، قامت مجموعة مسلحة فرنسية باحتراق الحدود الجزائرية المغربية بحوالي 10 كلم الى الاراضي المغربية، هذه المجموعة مدججة بالأسلحة الرشاشة من نوع9MAT4 والقنابل ......بالإضافة الى اللذين ماتوا حرقا في حالة خطيرة".[2]

ونتيجة للضغط والممارسات التي قامت بها السلطات الفرنسية ضد اللاجئين الجزائريين سعت الى مسح صورتها من خلال تقديم مساعدة اللاجئين الجزائريين وفي هذا ذكرت جريدة المجاهد مقالا بعنوان "فرنسا تساع اللاجئين"، حيث رصد المقال ان وزارة الخارجية الفرنسية اصدرت بلاغا تدعي فيه بانها منذ وقت بعيد ، كانت تهم بمصير اللاجئين الجزائريين الذين اجبرتهم الحوادث التي وقعت بالجزائر على الالتجاء الى كل من المغرب وتونس ويزيد البلاغ الفرنسي مسترسلا في بهتانه قائلا :" ان الحكومة الفرنسية بذلت ماهي الا دموع التماسيح "، فهي هي من شردت الجزائريين من بلادهم وهي من قامت بعمليات الوحشية التي اجبرتهم على الفرار ، ولقد ذكرت جريدة المجاهد ان البلاغ الفرنسي يوجه شكر الى الهيئات الدولية التي

[1] – عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الاقصى، مرجع سابق، ص .203

[*] – عبد الحميد مهري: ولد في 3-04-1926 في الخروب التابعة لمدينة قسنطينة، نشا في وادي زناتي، اين حفظ القران الكريم، انخرط في صفوف حزب الشعب ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ. انظر: عبد الله مقلاتي، عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص.6

2– عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر،2013. ص.357

تهتم بإغاثة اللاجئين الجزائريين ، وحاول البلاغ ان يتجاهل بان العالم كله يعرف بان اللاجئين ليسوا رعايا فرنسيين.[1]

وقد سعت الحكومة الفرنسية الى اغراء هؤلاء اللاجئين وجذبهم بمبالغ مالية طائلة، وقد خصص لهذا الشأن اعتمادات كبيرة لكن الجزائريين لم يقبل ابدا ان يكونوا فرنسيين مها حاولت فرنسا ترغيبهم او ترهيبهم.[2]

لقد سعت فرنسا بكل الوسائل للحيلولة دون تدويل قضية اللاجئين الجزائريين فمن الدعاية التي كانت تنشرها في اوساطهم والتظاهر بانها تتكفل يكل مشاكلهم في حالة عودتهم الى الجزائر راصدة اموال طائلة من اجل اعادة ادماجهم في الحياة اليومية.[3]

راصدة المناسبات التي تعقد فيها اجتماع اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية السامية للاجئين المنعقد بجنيف من 03 الى 08 جوان 1957، وفي مناقشة هذا الاجتماع تمكنت الهيئة الفرنسية من تمييع الجدية التي كان يسعى اليها المندوب التونسي في جنيف من اجل تدويل قضية اللاجئين الجزائريين.[4]

المطلب الثاني: موقف الإدارة الفرنسية من مهام الصليب الأحمر.

[1]- "فرنسا تساعد الجزائر؟ "، جريدة المجاهد، ج.3، ع.، 14-06-1959، ص.162

[2]- نفسه، ص.162

[3] – محمد يعيش، مرجع سابق ص .262

[4]- نفسه، ص.263

ان سياسية الاستعمار الفرنسي في الجزائر واساليبه القمعية في مواجهة الثورة الجزائرية لم تراع في مجملها أي قانون من قوانين الحرب الدولية، ولا حتى القوانين الانسانية، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف التي امضتها دول عديدة والتي جاءت لتحد من وحشية الحرب وتوجب على السلطات العسكرية الالتزام بالقوانين والمعاملات الانسانية والرفق بأسرى الحرب والموقوفين المدنيين وكذلك اللاجئين.[1]

ان عدم تطبيق هذه الاحكم لا يعتبر خرقا لقواعد القانون الانساني فحسب بل خرقا للقانون الداخلي الفرنسي ايضا، وكان من واجب فرنسا ان تطبق على الاقل احكام المادة الثالثة الذي لا يقوم على مثل تلك الاسس، ورغم توفر شروط تطبيق المادة الثالثة وحتى احكام معاهدات جنيف بكاملها، فان فرنسا قد خرقت بصفة مستمرة المادة سالفة الذكر، فمعاملة أسرى الجيش الجزائري لم تكن قط إنسانية.[2]

حيث وجهت نداءات عديدة الى مواطنيها من اجل الانخراط في الجيش والاشتراك في حرب حاولت ان لا يفهم ذلك بناه يتضمن اعترافا بقيام حالة الحرب ورسمت من اجل ذلك منحى جديد يقوم على التحلل القانوني من الالتزامات والتشكيك في الاحداث الجارية في الجزائر، من خلال اطلاقا التصريحات في مناسبات عدة فهي ترى ان النزاع له صفة داخلية ثم تعود الى اعتباره تمردا واضطرابا مما لا يصل الى اعتباره نزاعا، وهكذا ضمنت تصريحاتها طوال الوقت كلما مثل نعم واكن بخصوص حالة الحرب. ومما يعين على فهم هذ الموقف:[3]

---

[1]– عامر رخيلة، "البعد الانساني في الثورة الجزائرية "، المصادر، مجلة سداسية، ع.7، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والتوزيع، نوفمبر 2004 ص .43

[2]– محمد بسلطان، حمدان بكاي، القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1968، ص. 145

[3]– عمر سعد الله، القانون الدولي الانساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص .312

- ان الجنرال ديغول لم يعتمد قانون الحرب في مضمونه الانساني، بل اعتمد القانون العام للحرب، وقد ظل حريصا على ان يقتصر على اجراءات القانون الدولي الانساني من اجل التوصل الى وقف إطلاق النار لا لغرض سياسي.
- ان فرنسا واجهت اللجنة الدولية للصليب في اول تدخل لها جر في شباط /فبراير 1955 ايام حكومة ما نديس فرانس بان النزاع ذو طبيعة داخلية، حيث اعترفت بان المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، هي التي تسري على اوضاع النزاع المسلح في الجزائر، هذا ما يعني ان فرنسا تعترف بان للنزاع صفة داخلية بحتة، لكنها عادت عن هذ الموقف عندما ادعت امام اللجنة الدولية بانها قد اعترفت بقيام حالة الحرب في الجزائر وعليه اصبحت مرتبطة بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف 1949.[1]

ومع تزايد القمع الاستعماري المسلط على الجزائريين خاصة بإصدار قوانين جد وحشية مثل قانون حالة الطوارئ في 03-04-1955 ومجموعة من التعليمات التي ادت الى ملء السجون الاستعمارية بالجزائريين، دفعت باللجنة الدولية للصليب تطلب اذن من السلطات الفرنسية ان تقدم مساعدات للألاف من المعتقلين في المراكز والسجون والمعتقلات وفي محاولة منها لتنفيذ مجمل اتفاقيات جنيف لسنة 1949على حرب التحرير في الجزائر.[2]

وفي المقابل كان رد فعل الحكومة الفرنسية مرتبط بعدة شروط وهي: يجب ان يكون نشاط المهمة لا يكتسي طابع تحقيقي، ولكن زيارة انسانية محضة لا علاقة لها رد فعل بالبحث عن الوضعية القانونية للمعنيين. ان يتم توزيع المساعدات من قبل المنظمات الفرنسية المعتمدة من طرف الحكومة. يجب ان ترسل استنتاجات النتائج والخلاصات من طرف اعضاء البعثة الى السلطات الفرنسية فقط مع عدم ابلاغها الى الراي العام.[3]

---

[1] – بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س. ن، ص.167

[2] – عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .35

[3] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص .45

لقد حاولت اللجنة الدولية للصليب تقديم الى أطراف النزاع منذ سنة 1955، الا انه لم ينجح في ذلك، حيث قدم في 23 ماي 1958 مشروع اتفاق الى كل من فرنسا وجبهة التحرير الوطني يقتضي باحترام احكام المادة 3 المشتركة بين معاهدات جنيف، وقد جدد الصليب الاحمر عرضه في اكتوبر 1958 لكنه لم يحصل على جواب ايجابي من الطرف الفرنسي، على الرغم من ان عملية اللجنة الدولية للصليب هدفها انساني محض ولا تحتاج الى اشهار.[1]

الا ان ما نديس فرانس لم يكن يرغب في ان يتطلع الراي العالمي عبر القنوات عما يحدث في الجزائر، بل كان يريد ايضا كبح الانزلاق الذي يحدث بالجزائر، فاللجنة الدولية كانت مستعدة بعملها على ارض الواقع لمساعدة فرنسا، فقد أمضي رئيس المجلس الفرنسي بالذات بالرد في 02 فيفري 1955 واجاب على نقطة من مطالب اللجنة الدولية للصليب الاحمر بمنحها القوائم الاسمية للأشخاص المعتقلين إثر الاحداث الاخيرة والتي بدونها لا يمكن للممثلين متابعة حالة السجناء والمفقودين.[2]

بينما فرنسا تبدو مستعدة للسماح لممثلين الدوليين بزيارة اماكن الاعتقال في الجزائر والمغرب الاقصى فقط، وان تقتصر الزيارات على السجناء فقط مع تحديد مدة الزيارة أي شهر، كذلك سمحت للجنة الدولية للصليب ان تتحاور مع السجناء دون شهود، اما المطالب الاخرى التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب المتعلقة خاصة بمشاكل المراسلات والمساعدات محل تحفظ من طرف فرنسا.

واكد من جهة اخرى بيار مندس فرانس على السرية التامة من طرف ممثلي اللجنة الدولية للصليب، فما كان على اللجنة الدولية ان تقبل هذه الشروط لمهمتها.[3]

---

[1]– عمر سعد الله، مرجع سابق، ص.46

[2]– مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مرجع سابق، ص .24

[3]– نفسه، ص.25

وفي هذا الصدد يشير مقدم فيصل ان بموجب اتفاقية جنيف الرابعة يتعين على سلطات الاحتلال الفرنسي قبول تدخل اللجنة الدولية في حرب الجزائر وفق المادة 143 من الفقرة 15 ويتمتع مندوبها بحق التصدي لأي مسألة تتعلق بتطبيق قانون الاحتلال الذي يمنحهم حرية التنقل في جميع الاراضي الجزائرية ، وبوجه خاص يسمح لهم بحرية الدخول الى جميع مرافق الاعتقال ومقابلة جميع فئات السجناء، غير ان السلطات الفرنسية تحللت من أي التزام تجاه هذه اللجنة حتى لا تتمكن من الوقوف على الضحايا بالرغم من تصديق دولة فرنسا على اتفاقيات جنيف عام 1951.[1]

لم يكن موقف فرنسا كله معارض لمهام اللجنة في الجزائر او رفضها للاعتراف بالطابع الوطني للحرب، بل كانت هناك طبقة او فئة اخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن المناضلين الجزائريين وهي فئة المحامين لا سيما المحامي جاك فرجاس الذي سعى الى اطلاع الراي العام العالمي على بشاعة الاستعمار الفرنسي عن طريق التصريحات الصحفية والاتصال بالمنضمات والهيئات الدولية منها اللجنة الدولية للصليب في قضية حكم الاعدام الصادر يوم 15- جويلية 1957 في حق جملة بوحيرد وزميلاتها وقضايا أخرى.[2]

فوجه الاستاذ فرجاس نداء الى الصليب الاحمر يوم 03- مارس 1958 مفاده وقف تنفيذ الحكم بالإعدام في حق كل الجزائريين، فهو يرى بان مهام اللجنة محدد باتفاق مع الحكومة الفرنسية.

لقد اخذ نداء جاك فرجاس ابعاد دولية مما جعلها تقترب من ادراجها في دائرة اختصاص القانون الدولي الانساني وبالتالي الاعتراف بوجود نزاع مسلح بين البلدين الجزائر وفرنسا،

[1]- فيصل مقدم، مرجع سابق، ص .377

[2]- عاشور محفوظ،" نداء صديق الثورة الجزائرية جاك فرجاس الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958 "، مجلة تاريخ العلوم، ج.1، ع.8، جامعة الشلف، 2017، ص .231

وكثف جاك اتصالاته اللجنة لحملها على مضاعفة نشاطها في الجزائر من اجل حماية المعتقلين وتطبيق القانون الدولي الإنساني. [1]

لم يكن موقف جاك وحده لصالح اللجنة الدولية في خدمة الجزائريين فحسب، بل كان هناك موقف معارض لرد فعل فرنسا الت سمحت للمهام اللجنة ان تكون محدودة، ومن هذا الموقف المعارض نجد فرحات عباس الذي طلب في لقاء مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب بالقاهرة السيد ميلر في جوان 1959 منها الضغط على فرنسا.[2]

اما بالنسبة لموقف فرنسا من اللجنة الدولية للصليب في حماية اللاجئين ودعمهم فان هذا الموقف كان جد قاسي ، حيث لم تسلم المساعدات التي تقدمها اللجنة لهم من الحجز الفرنسي، فقد قامت الحكومة الفرنسية (حكومة دبري)بتوقيف وحجز باخرة التضامن التي ارسلت للاجئين من طرف الاغاثة الشعبية، وفي اطار ان لا تذهب هذه المساعدات الى جيش التحرير والجبهة على التراب المغربي ، لهذا قامت السلطات الفرنسية بتنصيب السيدة مشلي (Michelli) المفوضة المؤقتة للصليب الاحمر السويسري في وجدة من اجل مراقبة توزيع المساعدات الانسانية ومن اجل تثبيط دور الجبهة في ذلك.[3]

ومن اجل تخلص فرنسا من اللاجئين الجزائريين ووقف دعم اللجنة الدولية للصليب لها، سعت فرنسا الى ايجاد محاولات للاستعادة اللاجئين الى وطنهم كحل نهائي، ففي عام 1958 اتخذت المبادرة بباريس في 6 فيفري 1958 حيث وجه وزر الشؤون الخارجية رسالة الى اللجنة الدولية تطلب فيها مشاركتها لتسهيل عودة اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب.[4]

---

[1]– عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص .233

[2]– مصطفى خياطي، الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر، مصدر سابق، ص .403

[3]– لمياء بوقروة، اللاجئون الجزائيون في المغرب ابان الثورة، مرجع سابق، ص.223

[4]– مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص .105

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما عرضناه سابقا استنتجنا مجموعة من النقاط تمثلت في مايلي:

- ان المنظمات الانسانية غير الحكومية هي نشاط انساني لا تستهدف الربح، وأنها منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والافراد بطابع انساني بحت
- كما نستنتج ان مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية ليست بحديث العهد ولا بفكرة من عدم، فهي فكرة ذات جذور تاريخية عميقة بقدم ظاهرة العنف واللاإنسانية
- نستنتج ايضا ان خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية يساعدنا في تحديد مفهومها وكذا تكوين شروطها
- ان ظاهرة اللجوء الجزائريين نحو القطرين الشقيقين لم يكن عملا اختياريا من الاهالي الجزائريين، او تهريبا من مسؤوليتهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي والتصدي له بقدر ما كان ظرفية ملزمة لهؤلاء الاهالي املتها الاجراءات التعسفية للسلطات الاستعمارية ارغمت الجزائريين على ترك اراضيهم
- قوبل اللاجئون الجزائريون في البلدين المجاورين بمؤازرة تضامنية على المستوى الشعبي والرسمي، حيث اكدت كل من تونس والمغرب الوقوف الى جانب المأساة التي تعرض لها الاف الجزائريين من خلال تنديدهم الشديد بسياسة الاضطهاد الفرنسي واحتضانهم لجموع اللاجئين ومدهم بالعون المادي
- تعد اللجنة الدولية للصليب الاحمر منظمة انسانية غير حكومية رائدة في المجال الانساني وذلك نضرا للدور المزدوج الذي تلعبه في ميدان اختصاصها خاصة في حماية اللاجئين الجزائريين والتكفل بهم
- كما نستنتج ان لنشاط اللجنة الدولية للصليب الاحمر اثرا كبيرا في مضايقة السلطات الاستعمارية الفرنسية، خاصة فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين والاسرى في مختلف المراكز والسجون داخل الجزائر

- سعي حكومتي البلدين الشقيقين في كل من تونس والمغرب الى توجيه عرائض ونداءات للدول من اجل الحصول على مساعدات انسانية لصالح اللاجئين الجزائريين من قبل هذه الدول ومن بين المنظمات الدولية الانسانية وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر
- ان الجهود المبذولة من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سبيل النهوض بالأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها اللاجئون الجزائريون في المناطق الحدودية مع الجارتين تونس والمغرب قد كانت جهود جبارة، وذلك من خلال تحصيل المساعدات مختلفة الاشكال والاصناف من مختلف الدول لصالح الفئات العريضة من اللاجئين الجزائريين عبر المناطق الحدودية للأقطار الشقيقة
- نستنتج ايضا ان قضية اللاجئين الجزائريين لم تكن محصورة محليا بل كانت معروضة دوليا والدليل على ذلك حجم المساعدات التي كانت تصل الى الهلال الاحمر التونسي والمغربي الذي يقوم باستقبالهم وتوزيعها على اللاجئين
- لقي النشاط الانساني للثورة الجزائرية من خلال اللجنة الدولية للصليب الاحمر دعما معتبرا وتشجيعا متواصلا تجاه اللاجئين الجزائريين عن طريق بلدان المغرب العربي والدول الاخرى
- ساهم دور اللجنة الدولية للصليب من خلال ممارساتها الميدانية في الكشف عن انتهاك الجزائر لقواعد القانون الدولي الانساني والعمل على حث الاطراف المتنازعة عن احترامه
- ان انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى اتفاقيات جنيف افرز نتائج جد مهمة متمثلة في زيادة التعاون وتقويته بين الحكومة المؤقتة واللجنة الدولية للصليب الاحمر في مجالات الحماية والمساعدة والامتثال للقانون الدولي الانساني مثل قضية المساعد في حرب الجزائر، وفي هذا الاطار نهضت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بحماية اللاجئين الجزائريين ، والعمل كوسيط مستقل ومحايد فضلا عن تقديم خدمة رسائل الصليب الاحمر التي تتيح للاجئين اعادة الاتصال بأفراد عائلاتهم الذين كثيرا ما نجم عن انتهاكات للقانون الدولي الانساني ،

- كما سعت اللجنة الدولية الى جانب عملها الميداني لصالح اللاجئين الى نشر القانون الدولي الانساني وتشجيع احترامه
- ان الدعم الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي عن طريق الهلال الاحمر التونسي والمغربي جعلها تتلقى ضغوطات قاسية من طرف الادارة الفرنسية
- ونستنتج ايضا ان نشاط ودور الصليب الاحمر الدولي في الجزائر محدود وضيق وذلك من خلال الخناق التي فرضته السلطات الفرنسية عليها.

الملاحق

الملحق رقم01: تمركز اللاجئين الجزائريين في تونس قرب المناطق الحدودية.[1]

[1] – متحف المجاهد بولاية تبسة.

الملحق رقم02: مخيمات اللاجئين الجزائريين في المنطقة الحرام بالتراب التونسي.[1]

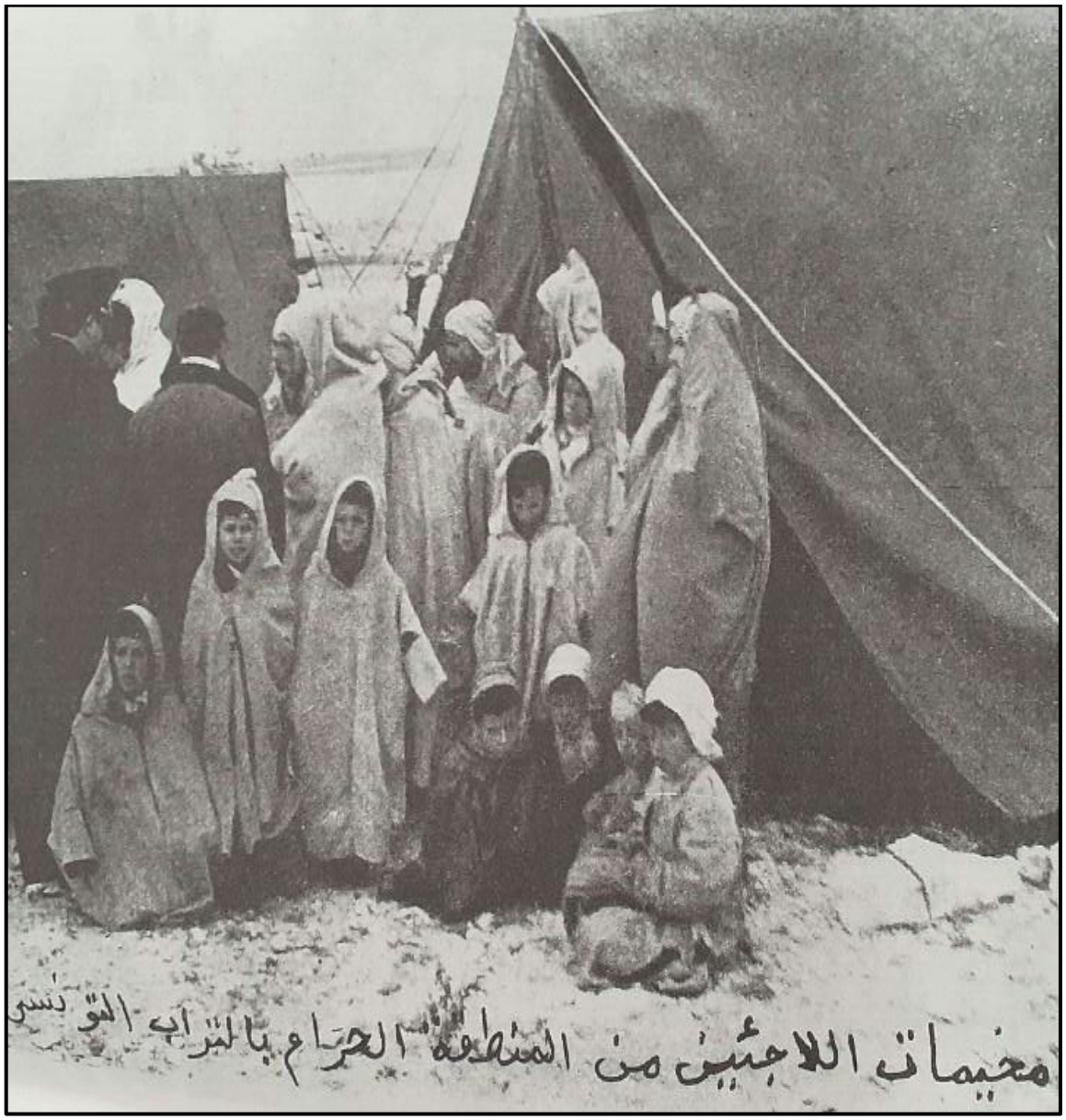

[1] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج.2، ط.2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص.163.

الملحق رقم 03: وثيقة انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى اتفاقيات جنيف.[1]

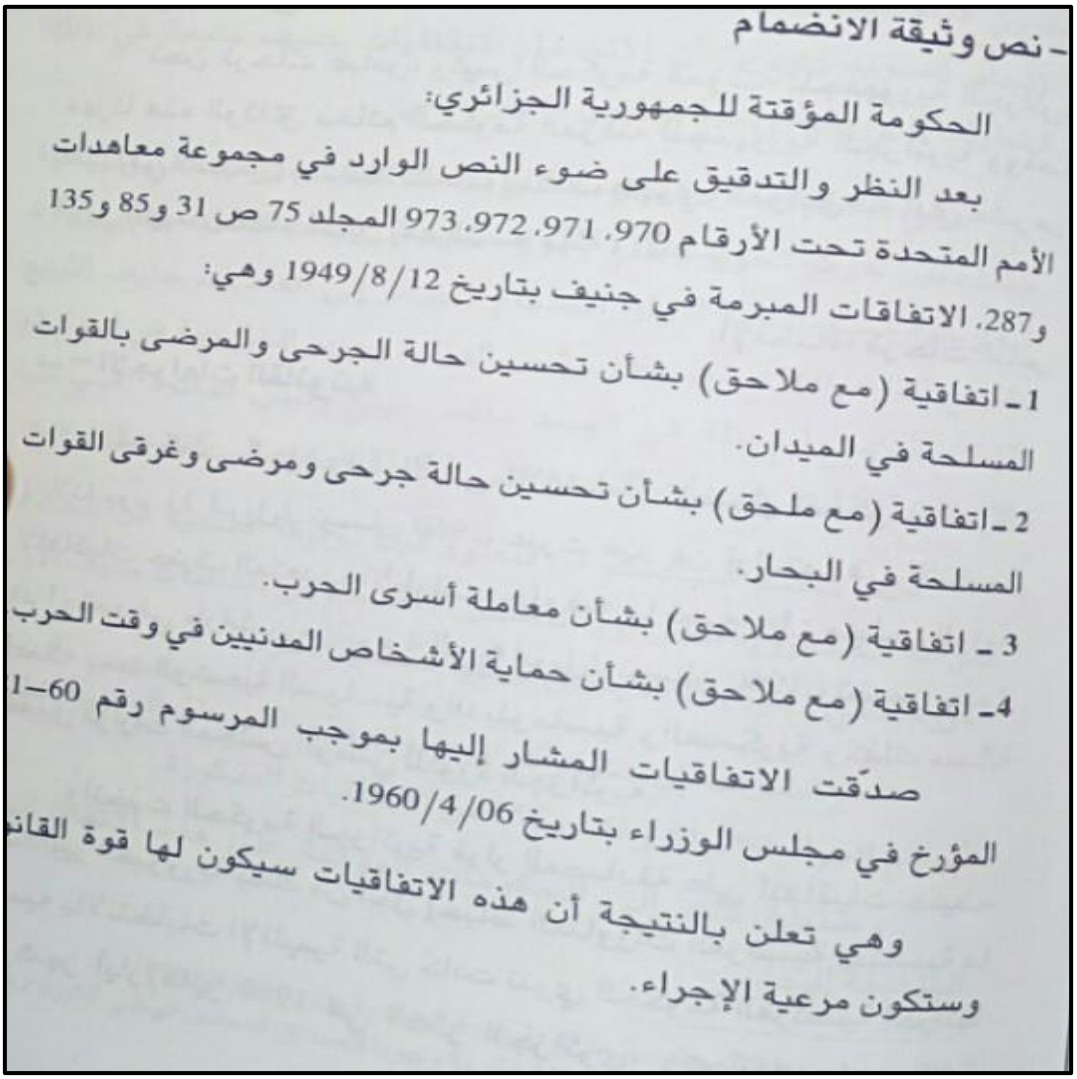

- نص وثيقة الانضمام

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري:

بعد النظر والتدقيق على ضوء النص الوارد في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة تحت الأرقام 970، 971، 972، 973 المجلد 75 ص 31 و85 و135 و287، الاتفاقات المبرمة في جنيف بتاريخ 1949/8/12 وهي:

1 ـ اتفاقية (مع ملاحق) بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.

2 ـ اتفاقية (مع ملحق) بشأن تحسين حالة جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.

3 ـ اتفاقية (مع ملاحق) بشأن معاملة أسرى الحرب.

4ـ اتفاقية (مع ملاحق) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب

صدّقت الاتفاقيات المشار إليها بموجب المرسوم رقم 60–1 المؤرخ في مجلس الوزراء بتاريخ 1960/4/06.

وهي تعلن بالنتيجة أن هذه الاتفاقيات سيكون لها قوة القانو وستكون مرعية الإجراء.

[1] عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص.132.

الملحق رقم04: وثيقة تبين مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

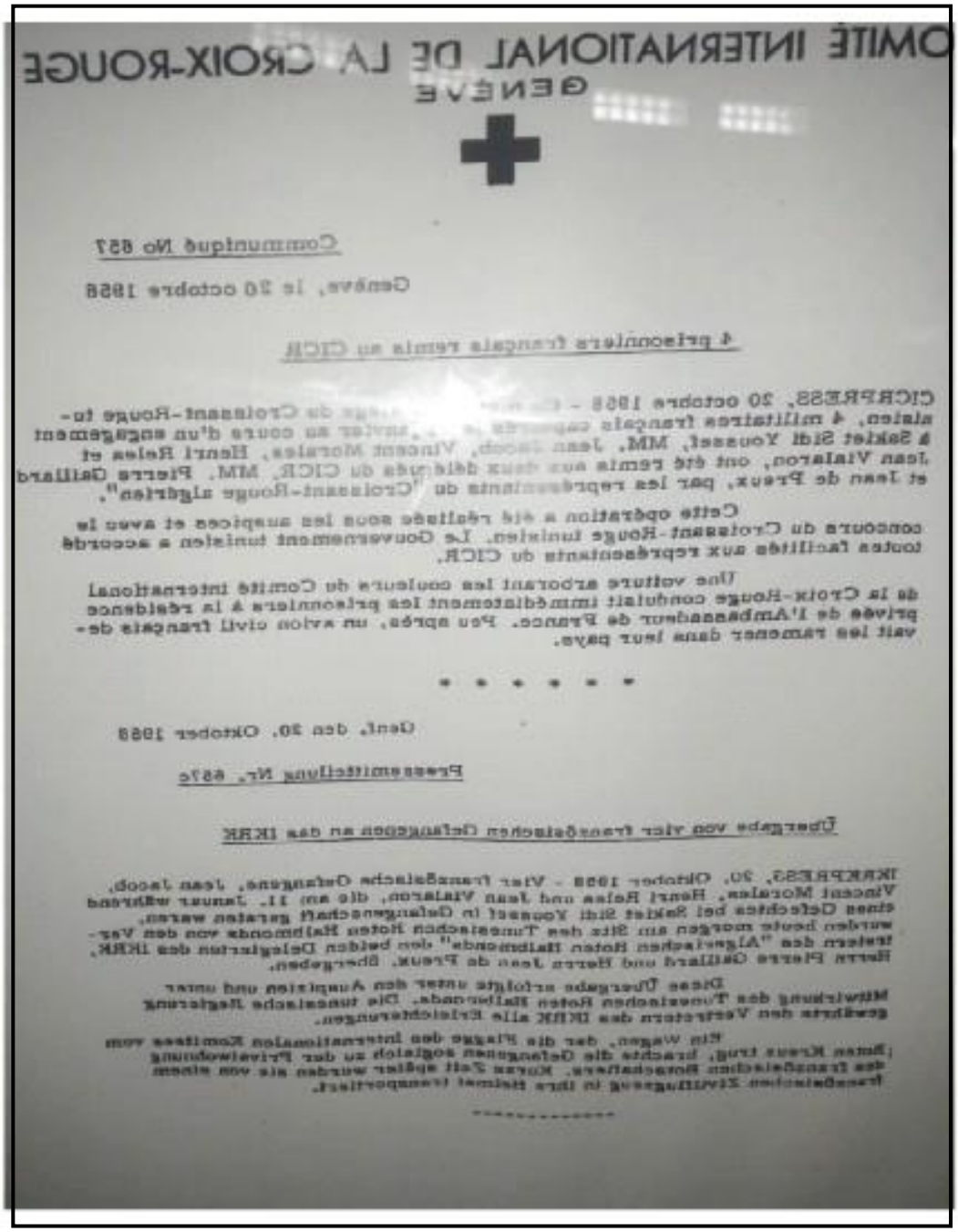

[1]– عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص. 115

الملحق رقم05: صك بريدي يدل على مساعدات الهلال الأحمر التونسي.[1]

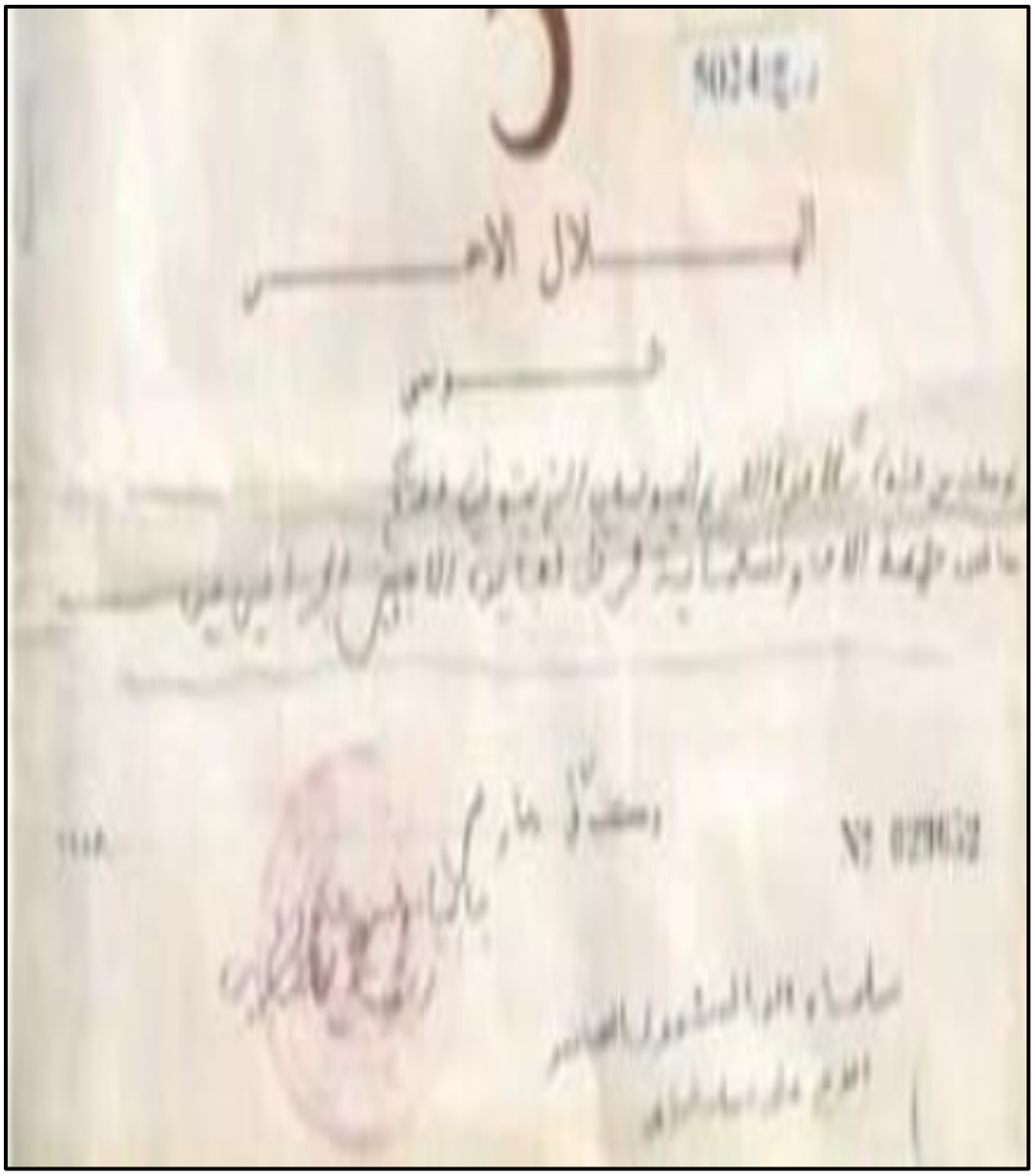

[1] – متحف المجاهد تبسة.

الملحق رقم06 لائحة التي صادقت عليها اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر في مؤتمرها 19.[1]

نص اللائحة

التي صادقت عليها اللجنة العالمية للهلال والصليب الاحمر اثناء مؤتمرها التاسع عشر الذي عقدته بدلهي الجديدة :

بما ان عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء والاطفال اضطرتهم حوادث الجزائر الى الهجرة ، فلجاوا الى تونس والمغرب .

وبما ان اغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايد عددهم كل يوم يوجدون في حالة احتياج تام . وان اقتراب الشتاء الشديد اصبح يهدد حياة هذه المجموعة البشرية ، التي يعوزها الملجا والغذاء واللباس والوسائل التي تقاوم بها الامراض .

وبما ان الاعانات التي قدمتها كل من الحكومتين التونسية والمغربية ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وجمعية الهلال الاحمر التونسي ، وجمعيات اخرى متمسكة بمبادئ الهلال الاحمر ، لم تكف لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا البريئة للحرب

وبما ان مجهودا دوليا في نطاق عالمي ، هو الشيء الوحيد الذي يستطيع ان يسد الحاجيات العظيمة التي يتطلبها انقاذ الاعداد الهذه الانفس البشرية ، التي تعد بمئات الالاف .

فان المؤتمر الدولي التاسع عشر للصليب الاحمر ، المنعقد في دلهي الجديدة بالهند بما يتمسك به من روح انسانية تحدو نشاط المنظمات التي يحتوي عليها . والتي بذلت مجهودات كريمة في مناسبات مماثلة ، يوجه للعالم نداء حثيثا لكي تتحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين الجزائريين .

[1] "نص اللائحة"، جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص.218.

الملحق رقم07: نشاطات الصليب الأحمر الدولي في الميدان الطبي.[1]

[1]– الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص. 200

الملحق رقم08: مقال من جريدة العلم المغربية.[1]

54 الف لاجىء جزائرى فى اقليم وجدة

الاميرة عائشة تزور فكيك

غادرت الاميرة عائشة مدينة وجدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح امس متوجهة على متن الطائرة اليمامة الى فكيك التي تبعد عن وجدة باربع مائة كيلومتر مصحوبة بالسيد عبد الله ابراهيم والسيدتين مليكة الفاسي وفاطمة حصار وعامل وجدة السيد محمد بن اعمرو احميدو والسيد ج ادريس بن جلون رئيس اللجنة المركزية للجمعيات الخيرية بالقريو طيد مولاي احمد العلوي وكانت الاميرة قد قامت قبل مغادرتها لوجدة بزيارة مستشفى هذه المدينة ومدرسة المعوقات

الباقية ص 2

العلم ص 2 - 14/7/1958

54 الف لاجىء جزائرى في اقليم وجدة

تابع ص 1

وعلى الجمعيات الخيرية التي سيقابلها الموكب صباحا طرح وفيه مرفوقا بالسرعة الى المستشفى وسط هتافات الجماهير من الرجال والنساء والاطفال الذين احتشدوا في الطريق التي مرتها الموكب وكان في استقبالها بباب المستشفى الطبيب الدكتور توفاليو رئيس المستشفى وخليفته الدكتور بن الدين العراقي اللذين يشرفان الاعمال في بعجة وجدة - وبعد القاء الدكتور العراقي كلمة تحدث فيها عن المشاكل التي يواجهه المستشفى والحاجة الى الدم وتمنى ان يعلم المقاومة الجزائرية بمعانيهم الانقاذ حياة الفرنسي والجزائري - وبمناسبة هذه الزيارة وزعت الاميرة مائته الشيلان على الفرنسيات بعدهم في وجنوب ثم ذهبت الى مختلف مرافق المستشفى مستطلعة احوال المرضى ومبدية كبر اهتمام بسير مصالحه المختلفة

في مدرسة المعوقات

وزارت الاميرة اخيرا مدرسة المعوقات المجاورة للمستشفى واعجبت بالعناية التي يوليها المسؤولون لهذه المؤسسات وخصوصا فيما يرجع للحياة المدرسية

في الجمعية الخيرية

ومن هناك قصد الموكب مقر الجمعية الخيرية واستقبل الاميرة رئيس الجمعية السيد عبد الله السبتي الذي هو

54 الف لاجىء جزائري

وقدم لها الدكتور العراقي معلومات هامة عن اللاجئين الجزائريين من الاعمالات الفرنسية الى هذا اللاجئين الجزائريين في اقليم وجدة يبلغ تربة وخمسين الف شخص وهم يكونون ٩٢٦٤ عائلة خرجت من ديارها والتجات بهذه البلاد الامن بعد ان اصبح العيش مستحيلا وسط العرب الجزائرية

وفي الساعة الثانية وضع هذا التركيبين جوابه ماتين وعشرين شخصا من بينهم عائلة وستون طفلا وخصوص من المجزرة وبعد ان قرات الاميرة عائشة الآية على الموزين وقفت كل الدقائق الذهبي

في فكيك

ثم التحقت بمطار وجدة الذي توجهت منه الى فكيك وحيا سوهنا في المطار بانا المدينة السيد عبد الرحمن التازي والقائد العام لمنطقة وجدة السيد احمد الغرائي ورجال الشرطة وكان في استقبال رئيس الجماعة الاقليمية وضع الاميرة في فكيك رئيس الدائرة والسيد مستشار الشرفي وعدة شخصيات اخرى واحتشدت الجماهير في كل جانب لتحية الاميرة والهتاف بحياة جلالة الملكة والاسرة الملكة وزارت سوهنا مركز الجمعية الخيرية ومصانع الزرابي التي اللاجئين الجزائريين وانتهى مقامها بفكيك بزيارة مصنع الزرابي

العودة الى الرباط

ومن الغد غادرت سمو الاميرة عائشة الى مدينة الرباط -

العلم

الاثنين
23 شعبان عام 1377
17 مارس سنة 1958

6 صفحات
20 فرنكا

العدد رقم : 7931 الثمن 20 فرنكا - 379/760 - 324 - 324/124

السنة الثالثة عشرة

الملحق رقم09: المساعدات المقدمة من طرف الصليب الأحمر.

[1] – جريدة العلم المغربية، مصدر سابق، ص.1.

مساعدة الدول الاوروبية:[1]

الدولة	نوعية المساعدة
البانيا	4000 متر قماش وصندوقان من الادوية
المانيا الغربية	108 دولار، ادوية، اقمشة وأدوات
المانيا الشرقية	سيارات للإسعاف، ادوات جراحة ،08 صناديق قماش ،08 صناديق من الاغطية والملابس، 450 غطاء،12 طردا من ادوات متنوعة ،50 كلغ من المصبرات، 184 كيسا من الارز، 116 كيسا من السكر، 41 طردا، 10 اغطية ،718 غطاء واقمشة
النمسا	910 كلغ من الحليب ،2102 كلغ من المواد الغذائية للأطفال، 1969 كلغ من الحليب المصبر، 2045 كلغ من الحليب المسحوق، سيارتان للنقل ،220 خيمة
بلغاريا	127 صندوق بسكويت ،14 كيس سكر، 22 برميل من مسحوق الحليب ،21 صندوق، صابون غسيل
الدانمارك	1500 كلغ من مسحوق الحليب
فنلندا	10 صناديق من الملابس والاحذية المستعملة 65000 قارورة من فيتامينات فيول 1900 كلغ صابون
روسيا	2500 غطاء ،26000 متر من القماش 10 طن من السكر، 20 حليب مصبر، 20 طن صابون، 160 طن من الادوية والملابس، الخيام، والادوات المدرسية
اليونان	08 اطناب عنب مجفف
المجر	3125 كلغ ارز ،3345 كلغ من الدقيق 49 كلغ من السكر، 400

[1] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.3، مرجع سابق، ص.23

	كلغ صابون 300 كلغ من اللحم والخضر المصبرة
إيطاليا	ملابس واغطية، 500 علبة من اللحم المصبر، 500 علبة من الحليب المصبر
ايرلندا	4416 علبة من الحليب المصبر3888 من نفس البضاعة
لكسمبورغ	200 دولار و400 دولار
النرويج	1779 دولار، 900 غطاء، 650 غطاء 3106 من الملابس والاحذية والاغطية والحليب،33600 قطعة صابون ،1047 علبة هدايا، 100 كلغ من الملابس القديمة، 1400 كلغ من الاشياء المستعملة
بريطانيا	700 دولار، 459 دولار
السويد	30طن صابون 2234 صندوق حليب مصبر 58 خيمة ودراهم استعملت في شراء 3300 غطاء
سويسرا	10 اطنان سكر وطنان صابون، 107 اطنان حليب مصبر، 10 اطنان صناديق من الاغذية والاشياء المستعملة
تركيا	20 طن سكر
هولندا	صندوقان من المصبرات
يوغسلافيا	سيارتان للنقل 09 اطنان سكر 2540 من الادوية والاحذية والاقمشة
رومانيا	548 دولار
بولونيا	500 غطاء صدار
المجر	بالاشتراك مع رومانيا وبلغاريا 641 صندوق من المواد الغذائية 174 كيس ارز 2721 كلغ من الاغذية والملابس المستعملة
تشيكوسلوفاكيا	664301 كلغ من الملابس القديمة والاغذية والاحذية

مساعدات الدول الاسيوية ودول امريكا الشمالية واللاتينية[1]

الهند	525 دولار، 606 صندوق من الصابون
اليابان	04 صناديق من الادوية
السيام	244 دولار
الاكوادور	100 دولار وسيارتان للإسعاف ولعب الأطفال
أمريكا	3000 حذاء للأطفال، 1500 دولار، 825 زوج من الملابس للأطفال، 15 صندوق يشتمل 7200 علبة من الحليب مصبر، 15 طن من السكر، 5904 قطعة من الملابس الداخلية للأطفال،1500 دولار
كندا	6700 غطاء، 50 صندوق من القماطات والملابس للأطفال، 08 صناديق صدريات وجوارب
الشيلي	500 دولار
هايتي	50 دولار
زيلا ندا الجديدة	604 دولار
سيلان	4250 ياردة من الأقمشة القطنية

[1] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.3، مرجع سابق، ص .25

مساعدات الدول العربية والإسلامية.[1]

مصر	210 علبة من الدقيق والارز والسكر والخضر الجافة والزبد، 11275 من الاغطية الصوفية، 28 بالة من اللباس للرجال والنساء والاطفال، 250 كلغ من الضمادات الطبية، 1525 دولار
إيران	1400 دولار، 2700 دولار
الأردن	560 دولار
السودان	150 دولار
لبنان	155 دولار

[1] – عسول صالح، مرجع سابق، ص .24

الملحق رقم10: تحطيم شاحنة الصليب الأحمر إثر قنبلة في ساقية سيدي يوسف.[1]

[1]– متحف المجاهد سوق اهراس، ص.165.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

المصادر باللغة العربية:

1. احمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج.3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2. ابن منظور، لسان العرب، مج.1، دار صادر، بيروت، 1994.

3. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س. ن.

4. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، ط.1، دار النعمان للنشر والتوزيع،2013.

5. الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية القلب الثورة النابض، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

6. سعدي مزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، د. س. ن.

7. فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط.2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

8. عمار ملاح، وثائق ووقائع عن الثورة التحريرية بالأوراس الولاية الثالثة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

9. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: على الخشن، ط.2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

10. محمد خير الدين، مذكرات، ج.2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. س.ن.

11. محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

12. مصطفى مكاسي، الهلال الأحمر الجزائري شهادة، تر، محفوظ عاشور، ط.1، منشورات الفا، الجزائر،2015.

13. منور صم، مذكرات المجاهد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1945، الجزائر، 2001.

المراجع باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة1954-1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2009.

2. احمد بوغانم، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

3. احمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4. أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة، ط.1، دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

5. الجندي خليفة، حوار حول الثورة، ج.3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

6. إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1984.

7. إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة1956-1958، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

9. برهان امر الله، حق اللجوء الساسي، دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2008.

10. بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، ط.2، دار النفائس، بيروت، 1986.

11. جمال قاسمية، اشخاص المجتمع الدولي الدولة والمنظمات الدولية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

12. جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج.1، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

13. جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط.1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

14. جلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، ط. خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

15. حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.1، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.499

16. حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.2، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.499

17. حسام بخوش، اليات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

18. خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون الى البلاد التونسية، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

19. رفائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي اثناء ثورة التحريرية الجزائرية، تر: احمد بن محمد بكلي، دار امدوكال للنشر، الجزائر، 2010.

20. رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، 2010

21. طاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

22. الطاهر يعقر، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في ضوء قواعد القانون الدولي الانساني، ط.1، دار طليطلة، 2010.

23. عبد الاله بن اشنهو، تاريخ العلاقات الإنسانية في النظام الدولي نماذج من تاريخ الجزائر، منشورات بلوتو، الجزائر،2014.

24. عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربيين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007.

25. عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية أولها نشأتها تنظيمها دورها تطورها، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.

26. عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية الاحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.45

27. عبد الله مقلاتي، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

28. عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي1954-1962، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

29. عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج.2، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

30. عبد الله مقلاتي، عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

31. عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة الجزائرية، ج.1، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

32. عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الاقصى1954-1962، ط.1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2014.

33. عبد الله مقلاتي، صالح لميش، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر،2008.

34. عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

35. عبد المجيد عمراني، جون بوا سارتر والثورة، مكتبة مديولي، الجزائر، د. س. ن.

36. عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

37. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

38. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.1، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

39. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج.3، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

40. عمر بو ضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

41. عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف، ط.1، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

42. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

43. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، ط.1، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

44. عمر سعد الله، القانون الدولي الانساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

45. غازي حسين الصباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1992.

46. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

47. غالي غربي، نماذج من سياسية التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

48. فاروق بن عطية، الاعمال الإنسانية اثناء حرب التحرير1954-1962، تر: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، ط.1، دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

49. لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وابعادها الافريقية، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

50. لونيسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989 ج.1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

51. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

52. محمد الشريف، ولد الحسين، من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر،2010.

53. محمد بسلطان، حمدان بكاي، القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1968.

54. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.

55. محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

56. محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2010

57. محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2008.

58. محمد صالح الجابري، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962، دار العربية للكتاب الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1983.

59. محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

60. محمد عجرود، اسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.

61. محمد غزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

62. محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010.

63. محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1930-1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

64. مريم الصغير، البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، ط.1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

65. مصطفى خياطي، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تر، ANEP، ط.1، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.

66. مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر استنادا الى اضابير اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تر: عباد فوزية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر ،2015.

67. مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال اضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر، قندوز عباد فوزية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2015.

68. مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، تر، نسيبة غريبي، ط.1، منشوراتANEP، الجزائر، 2013.

69. مصطفى خياطي، المحتشدات اثناء حرب الجزائر حسب ارشيف الصليب الاحمر الدولي، تر: محمد المعراج وعمر المعراج، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

70. مصطفى خياطي معسكرات الرعب اثناء حرب الجزائر من خلال اضابير اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تر: عباد فوزية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

71. مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط. خ، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2010.

72. ميلود بن عبد العزيز، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي الدولي والقانون الدولي الإنساني، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، د. س. ن.

73. ناصر عبد الله عودة عبد الجواز، الاسرى حقوقهم واجباتهم احكامهم، ط.1، دار الكنوز والمعرفة، د. م. ن، 2017.

74. هشام حمدان، دراسات في المنظمات الدولية العاملة في جنيف، دار عويدات الدولية، بيروت، 1993.

75. وسام نعمت إبراهيم السعدي، القانون الدولي الإنساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره، ط.1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

76. يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري سيرته الذاتية وجهاده، ط. خ، عالم المعرفة للنشر والطباعة، الجزائر، د س ن.

77. يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الثورة في الولاية الثالثة، مج.5، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

78. يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التجرير الوطني الجزائرية1954-1962، ج.2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

79. يوسف مناصرية، الاسلاك الشائكة وحقول الالغام، منشورات المركز الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

80. يوسف مناصرية، دراسات وابحاث حول الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومة للطباعة والنشر، 2013.

المصادر باللغة الاجنبية:

1. Alistair Horne,Histoire de la guerre d'Algérie ,traduit de L'Anglais par Yves du gurvy ,Ed Allain Michel,paris ,1980.
2. Gustave Moynier , la croix –rouge son passe et son avenir , Sandoz et thuihhier ,paris , 1882.

3. Hennery Dunant, a memory if solferino international committee if the red cross Genève.
4. Mohammed Harbi ,les archives de la révolution algérienne les éditions jeune Afrique ,paris ,1981, p. 651
5. Mustapha Makkaci ,Le Croissant Rouge Algérien Témoignage ,Ed IP ha ,Alger ,2007.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Farouk Benatia, Les actions humanitaires pendant la lutte de libération 1954-1962, Ed, dahleb, 1997.
2. Hans Haug,Humanité pour tous le mouvement international de la croix –rouge et de croissant rouge,institut henry Dunant , Ed, Paul hapt bernn-stuttgart ,vienne,1993.
3. Mohammed Guen tari ,Organisation Politico Administration et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954 -1962 ,volume 2 , Office des publications Universitaires ,Alger ,2002

القواميس باللغة الفرنسية:

1. Achour Chourfi ,Dictionnaire de la Révolution Algerienne1954-1962 ,Casbah éditions ,Alger, 2004.
2. Achour chourfi ,Petite Encycl OPE die de l'Algérie ,Volumme2 (c-f) ,Editions Dalimen ,Alger ,2013.
3. Rachid Khettab, Les Amis des frères dictionnaire biographique des soutiens internationaux a la lutte de libération nationale algérienne, Ed, dar khettab, Alger, 2012.

اعمال الملتقيات:

1. تكاري هيفاء رشيدة، دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، اعمال المؤتمر الدولي العاشر حول التضامن الإنساني، جامعة علي لونيس، البليدة، طرابلس، 18 –20 ديسمبر.

الجرائد:

جريدة المجاهد:

1. "الاعتداءات الفرنسية على المغرب"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.34، 5–24 ديسمبر 1958.
2. "الى اللاجئين الجزائريين"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.29، 17 سبتمبر 1958.
3. " تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، جريدة المجاهد، ج.4، ع.107، 01 نوفمبر 1961.
4. "الجمهورية الجزائرية في اول معاهدة دولية"، جريدة المجاهد، ج.3، ع.73، 25 جويلية 1960.
5. "جهود الهلال الاحمر الجزائري ومأساة اللاجئين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.58، 28 ديسمبر 1959.
6. حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين بالمغرب"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.14، 15سبتمبر 1957
7. " فرنسا تساعد الجزائر؟"، جريدة المجاهد، ج.، ع.، 14 جوان 1959.
8. " في عون اللاجئين الجزائريين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.37، 17 مارس1959.
9. "اللاجئون الجزائريون يداهمهم الشتاء"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.12، 15نوفمبر 1957.
10. "اللاجئون وأماكن استقرارهم"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.20، 15 مارس 1958.
11. "مأساة اللاجئين"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.2، 16نوفمبر 1959.
12. " المؤتمر العالمي للهلال والصليب الأحمر في دلهي الجديدة"، جريدة المجاهد، ع.13، 01 سبتمبر 1957.

13. " المساعدات الدولية"، جريدة المجاهد، ج.2، ع.62، 8ديسمبر 1958.
14. " اللاجئون المتشردون"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.12 ،05 نوفمبر 1957.
15. " ملجا عين خمودة"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.20، 15 مارس1958.
16. "نص اللائحة التي صادقت عليها اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر اثناء مؤتمرها 19 بنيودلهي"، جريدة المجاهد، ج.1، ع.14 ،15 ديسمبر 1957.
17. جريدة المجاهد، ج.3، ع.94، 25افريل1961.
18. جريدة المجاهد، ج.4، ع.112 08جانفي 1962.

جريدة العلم:

1. " 54 ألف لاجئ جزائري في اقليم وجدة"، جريدة العلم المغربية، ع.2931، 17 مارس 1958.

الرسائل الجامعية:

1. احمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم بتونس، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
2. أسماء مرايسي، إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية، رسالة ماجستير في الإدارة الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011-2012.
3. السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية اثناء الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
4. السعيد برابح، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان، رسالة ماجستير في القانون العام، قسم العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010.

5. الشريف الشريفي، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية حقوق الانسان في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2007-2008.

6. انصاف بن عمران، دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني رسالة ماجستير في العلوم القانونية والادارية، تخ القانون الدولي الانساني جامعة الحاج لخضر باتنة 2010.

7. بخوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007/2006.

8. توفيق برنو، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد بن بلة وهران، 2014-2015.

9. سهام بن غليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائري، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد 2017

10. شعبان ادو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في اوروبا الغربية 1954-1962، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة جلالي يابس سيدي بلعباس، 2018.

11. صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم، كلية الادب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

12. عقبة خضراوي، الحماية الدولية للاجئين، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

13. غنية بن كرويدم، التنفيذ الدولي للقانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – 2008.

14. لمياء بوقروة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005-2006.

15. محمد الشطيبي، العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

16. محمد حمد العسيلي، الجمعيات الوطنية للصليب الاحمر والهلال الاحمر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قاريوس، 1922.

17. محمد مبرك، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر1ابن يوسف بن خدة، 2013-2012.

18. مسعود بلهادي، التطور التنظيمي السياسي والعسكري للقاعدة الغربية خلال الفترة 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

19. مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخ، إدارة المنظمات الدولية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016-2017.

20. منير خوني، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير في الحقوق، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010-2011.

21. موسى بوصيف، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الاقصى ودورها في الثورة 1954-1962 مذكرة ماجستير في التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، قسم: العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، 2012-2013.

22. نادية عقال، عقال سوهيلة، المنظمات الدول غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 18 جوان2013.

23. نايت جودي يمينة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير وضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير في القانون، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،13جوان 2012.

دوريات والمقالات:

1. النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الاحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع.61، أيلول/سبتمبر 1998.

2. جمال بلفردي،" الدور الإنساني لج ت وفي التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات للبحوث العلمية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع10، مارس 2015.

3. حنان ظهيرة، "المنظمات الدولية والإقليمية دراسة وصفية تحليلية منظمة الاتحاد الافريقي نموذجا"، العلوم الاجتماعية، مجلة تعليمية، ع05، جامعة منتوري، قسنطينة، 10اوت 2018.

4. صلاح الدين طالب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الاسلامية، مج.17 ع.1 فلسطين، 2009، ص.162.

5. عامر رخيلة، البعد الانساني في الثورة الجزائرية"، المصادر، مجلة سداسية، ع.7، نوفمبر 2004.

6. عبد المجيد الفضه، "البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954-1962"، المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دولية محكمة، ع.14، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، د. س. ن.

7. عبد الله مقلاتي، "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين واثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجا"، المصادر، مجلة سداسية

يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، ع.10، 2004.

8. عاشور محفوظ، نداء صديق الثورة الجزائرية جاك فرجاس الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958، مجلة تاريخ العلوم، ع.8، ج.1، جامعة الشلف، 2017.

9. عاشور محفوظ،" نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الاسرى ابان الثورة التحريرية1957-1962"، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع13، جامعة الشلف، جانفي2015.

10. عسال نور الدين، المجتمع الدولي والتعذيب اثناء الثورة الجزائرية، مج.1، العبر للدراسات التاريخية والاثرية، ع.2، جامعة جلالي يابس سيدي بلعباس،2018.

11. علي مفتاح الجد، محمود عبد السلام البريدان، المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة اكاديمية، ع13، ديسمبر2017.

12. فرنسوا يونيون، " ‘نحو حل شامل لمشكلة الشارة "، المجلة الدولية للصليب الاحمر ع.4، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 12-10-2000.

13. فيصل مقدم، "دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الرقابة على تنفيذ القانون الدولي الانساني ابان الثورة الجزائرية"، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، مج. 13، ع1، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2016.

14. لمياء بوقريوة، " اللاجئون الجزائريون في تونس ابان الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، مجلة كان التاريخية، ع.16، جامعة الحاج لخضر، جوان2012

15. لمياء بوقروة، " اللاجئون الجزائريون في المغرب ابان الثورة التحريرية"، مجلة البحوث والدراسات، ع.6، جامعة باتنة، جوان 2008.

16. محمد قنطاري، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية ابان ثورة التحرير الوطني"، الذاكرة، ع.3، مجلة يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

17. محمد مدوني،" وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع.17، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2017.

الموسوعات والقواميس:

1. حسن طاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية عربي- فرنسي-انجليزي، ط.1، المجد المؤسسة الجامعية لدراسات للنشر والتوزيع، لبنان، 2011.

2. عبد الله مقلاتي، قاموس اعلام شهداء وابطال الثورة الجزائرية، ط.1، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3. عبد الفتاح مراد، موسوعة حقوق الانسان، د.د.ن، الإسكندرية، د.س.ن.

4. عبد الوهاب كيلالي، الموسوعة السياسية، ج.3، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، مصر، د.س.ن.

5. عبد المالك مرتاض دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، د.س.ن.

6. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر، عالم مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

7. عاشور شرفي، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، منشورات Anep، الجزائر، 2009.

8. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط.5 ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر،2005.

المواقع الالكترونية:

منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

1. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، ط5، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،2006، 21-01-2020

http://www.icrc.org/ara/war-and-law/emblem/overview-embiem.htm

2. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، المبادئ الاساسية للجنة الدولية للصليب الأحمر،21-01-2020.

http://www.icrc.org/ara/war-and-law/emblem/overview-embiem.htm.

1. Comité international de la croix- rouge , le CICR en actions , november2006, www. cicr. Org
2. Comité international de la croix – rouge ,le CICR ,sa mission et son action , GENEVE ,2009.www. Cicr. Org.

الملخص

- جحايي ابتسام - الأستاذ
- طوالبية سكينة بن رابح سليمان

- الملخص -

ساهمت المنظمات الانسانية مساهمة فعالة في دعم اللاجئين الجزائريين هذه الاخيرة التي كانت نتيجة السياسية الاستعمارية وما املتها الثورة من ظروف، وجدت ضالتها في المنظمات الإنسانية غير الحكومية الساهرة على حماية ضحايا الحرب والنزاعات المسلحة، وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي اخذت على عاتقها حماية ومساعدة اللاجئين الجزائريين وذلك من خلال جمعياته الموزعة على دول العالم.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين الجزائريين، السياسية الفرنسية، المنظمات الانسانية غير الحكومية، الصليب الاحمر.

Résume

Les organisations humanitaires ont apporté une contribution efficace au soutien des réfugiés algériens, ces derniers, qui étaient le résultat de la politique coloniale et conditions dictées par la révolution et ont trouvé leur résultat les ONG humanitaires qui protègent les victimes de la guerre et des conflits armes, dont le plus important est le Comité international de la Croix-Rouge, qui a reçu beaucoup de soutien et d'assistance. Refuges algériens ,à travers ses sociétés reparties dans tous les pays du monde.

Les mots clés :

Les refuges algériens , la politique français, les organisations non gouvernement humanitaires , la Croix-Rouge.

تم بحمد الله